



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص. ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

## الافتتاحية

### ملاحح سويس جديدة في الأفق..

إذا ما أقدم الصهاينة على غزو بري لغزة، فمن الممكن جداً أن يتحول هذا الغزو إلى آخر المغامرات التي يخوضها الكيان الصهيوني، لأن قيامه بذلك يعني ألياً توسيع رقعة الحرب، بحيث تشمل كامل الداخل الفلسطيني، وبشكل أعلى فاعلية بكثير مما هو الآن، ويعني أيضاً توسعها نحو الإقليم، بكل ما يحمله ذلك من مخاطر كبرى على الكيان نفسه قبل أي أحد آخر، ومعه حلفاؤه الذين لن يجنوا من التأثيرات المباشرة عليهم وعلى مصالحهم وعسكرهم في المنطقة.

الإقدام على الغزو البري لغزة، سيعني كذلك توسع الغضب العربي والعالمي ضد الإجراء الصهيوني، والذي ورغم كل الإرهاب الإعلامي والسياسي الغربي لم ينخفض ولم ينقلب، وما يزال حجم التعاطف مع القضية الفلسطينية واسعاً حول العالم... وبكلمة، إذا أقدم «الإسرائيلي» على غزو غزة برياً، فلن يسلم من نتائجه الكبرى، لا الصهاينة ولا حلفاؤهم ورعايتهم، وستتحول الخسائر الحالية التي حلت بهم إلى خسائر مضاعفة عدة أضعاف. وهذا ما يدركه جيداً الأميركيان على وجه الخصوص، ولذا يسعون - أو على الأقل تيار أساسي ضمنهم - إلى حصر رقعة الصراع لتقليل خسائرهم وخسائر الكيان التي وقعت، ولا مجال للتراجع عنها أو لتعويضها.

الكيان خسر بكل الأحوال، سواء دخل برياً أم لم يدخل. ولكن إن لم يدخل برياً فإنه سيترك لنفسه هامشاً لتأجيل الخسائر الكبرى المستحقة بعض الوقت لا أكثر، وعلى رأسها: أن الباب قد فتح بشكل لا رجعة فيه نحو إقامة الدولة الفلسطينية على أساس تطبيق القرارات الدولية.

عام 1956، لم يتطلب الأمر أكثر من عشرة أيام حتى تم إعلان فشل العدوان الثلاثي على مصر، ورده على أعقابها، دون تحقيق أي من نتائجه. ورغم أهمية المقاومة التي خاضها الشعب المصري في حينه، إلا أن الجانب العسكري لم يكن الحاسم في الوصول إلى هذه النتيجة، بل كان هناك الإنذار الذي وجهه الاتحاد السوفييتي في حينه للدول المعتدية، وعرف تاريخياً تحت الاسم الشهير «إنذار بولغانين»، والذي أعطى ثماره في أقل من 48 ساعة من إطلاقه، في تعبير مهم عن التوازن الدولي الجديد الذي كان قد تشكل في حينه.

في الخمسينيات، كان الأمر أشبه بمعجزة؛ إذ كان من الصعب على الكثيرين أن يتخيلوا أن كلاً من بريطانيا وفرنسا، الإمبراطوريتان الاستعماريّتان الكبريان، ومعهما «إسرائيل»، يمكن أن يتم ردهم جميعاً، وإجبارهم على وقف عدوانهم، ولكن ثبت أن ذلك ممكن.

اليوم، ومع المواقف الواضحة لكل من روسيا والصين وإيران، إضافة إلى مواقف بعض الدول العربية الأساسية، فإنه ليس بين يدينا توازن دولي مشابه لتلك الذي في الخمسينيات فحسب، بل ولدينا فوقه تقدم عسكري واضح وجلي أثبتته «طوفان الأقصى»، والذي لا يمثل كل القوى التي يمكن الرّج بها في وجه العدو، بل جزءاً منها فحسب.

هذا كله يعني أنه تتشكل أمام أعيننا ملاحح سويس جديدة، أعظم وأكبر مما كانت عليه نسختها الأولى؛ تتشكل أمام أعيننا لوحة يتم فيها كسر شوكة الغرب الاستعماري بأسره، ويفتح الباب ليس فقط نحو انتصار الشعب الفلسطيني انتصاراً ناجزاً وواضحاً، بل وأيضاً: انتصار شعوب المنطقة معه، عبر إعادة تشكيل كامل المنظومة الإقليمية انطلاقاً من هذا الانتصار نفسه.



## الكيان الصهيوني...

## عشرة محاور لأزمة شاملة واحدة

[04]

### شؤون عربية ودولية



«طوفان الأقصى»

عن أي نتائج سياسية يمكن الحديث؟

19

### شؤون اقتصادية



وداعاً للسلاح المالي الأمريكي: أين وصلت القوى الصاعدة في بناء البدائل؟

12

### شؤون محلية



تكريس الارتباط والتبعية غرباً سياسة مستمرة برغم حواراتها!

10

### شؤون عمالية



الهجوم الرسمي على الدعم

02

# الهجوم الرسمي على الدعم



**التصريحات الحكومية للوزراء والمتكررة عن السياسة الاقتصادية الخاطئة التي سارت عليها الحكومات السابقة، والنقد الذي يوجه لها والقصد منه دائماً التصويب نحو سياسة الدعم لتمهيد الأرضية للمواطن ليتقبل قرار رفع الدعم بهدوء ورحابة صدر، والخلاص من هذا الملف نهائياً واستكمال السياسة الليبرالية في القضاء على دور الدولة الأساسي في المجتمع والحياة الاقتصادية والاجتماعية.**

المعارض الداخلية والخارجية لذلك، فلماذا لا تبادر هي بالاستثمار عبر استرجاع الأموال المنهوبة من قبل قوى الفساد وضخها في معاميل القطاع العام؟؟ ولماذا لا تساهم في دعم القطاع الخاص المنتج ليستعيد دوره كما كان قبل الأزمة مما يخفف من فاتورة الاستيراد، فحتى في أعنى الدول الرأسمالية تقوم الحكومات بدعم القطاع الخاص في أوقات الحروب والأزمات وتعمل على حماية الإنتاج وزيادته.

الهجوم الرسمي الحكومي على الدعم وعبر وسائل الإعلام وتسميته بالسياسة الخاطئة تعني أن هناك إصراراً من قبل صانعي القرار على الاستمرار بالسياسات الليبرالية، وبالتالي سيواجه السوريون مزيداً من سياسات الإفقار والتجوع وأنه لا أمل للسوريين للخلاص سوى بالقطع الكامل مع السياسات الليبرالية عبر التغيير الجذري والشامل ومن خلال الحل السياسي وتطبيق القرار 2254 ليقولوا كلمتهم ويحددوا مستقبلهم ومستقبل بلادهم الذي نهشته قوى الفساد طوال العقود الماضية تحت شعارات شتى منها التطوير والتحديث الذي أدى إلى انفجار الأزمة السورية عام 2011 وتهجير السوريين بسبب إفقارهم وتجويعهم من خلال الليبرالية التي تعتبر قمعاً اقتصادياً مورس بحق الشعب السوري.

إقرار سياسة الدعم في القرن الماضي، وحين يتم رفع الدعم لا بد من تعويض أصحاب الأجور ومنحهم أجوراً حقيقية توازي ارتفاع الأسعار وتغيرها في الأسواق فهل الحكومة قادرة على اتخاذ مثل هذا القرار؟؟، فكيف بحال اليوم حيث يعاني الشعب السوري من عقوبات وحصار كما تدعي الحكومة نفسها والأجور لا تسد سوى 3% من تكاليف المعيشة، ألا يستحق هذا المواطن الدعم وقد بات يعيش أساساً على المساعدات الدولية وما تؤمنه، حيث تساهم سياسة تجريد الأجور بقتل السوريون جوعاً.

في أوقات الحروب والأزمات بالذات يجب توسيع نطاق سياسة الدعم الذي لا يجب أن يقتصر على المواطن واحتياجاته الأساسية فقط، بل يجب أيضاً توسيعه ليشمل دعم القطاع الإنتاجي الزراعي والصناعي من خلال تخفيض أسعار حوامل الطاقة لما ينعكس ذلك على دعم العملية الإنتاجية وزيادة الاستثمار المحلي المنتج، وبالتالي إيجاد فرص عمل جديدة ومساهمة حكومية باتجاه تخفيض الأسعار، وبالتالي استقرار أكثر بقيمة العملة التي تنخفض قيمتها مع كل رفع لأسعار حوامل الطاقة وتآكل القوة الشرائية للأجور والرواتب تبعاً لذلك، فإذا كانت البيئة في سورية مناسبة للاستثمار كما تدعي الحكومة وتروج وتقيم

لا ترى الحكومة أن الليبرالية الاقتصادية بحد ذاتها جريمة اقتصادية ترتكب بحق الشعب السوري وتزيد من معاناته وتعوق من آثار الأزمة ومن الحصار والعقوبات، وبمنظرة سريعة على فوائد الدعم نرى أن فوائده تفوق سيئاته بمرات ومرات، والتي تحاول الحكومة تضخيمها وإيهام المواطنين بعدم جدوى الدعم.

فإذا كان النقد يوجه لسياسة الدعم وبأنه لا يمكن الاستمرار بها لأنها ترهق خزينة الدولة وتحملها تكاليف فوق طاقتها فهذا كلام مردود عليه لأن الفساد وما ينهيه من خزينة الدولة أكبر من فاتورة الدعم بكثير وإن استعادة هذه الأموال كاف لرفع الأجور والرواتب وينسب كافية، وكاف أيضاً لاستثمار الأموال وضخها في القطاع العام الاقتصادي بدل بيعه بثمن بخس للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بحجة خسارته، وإذا كانت الحكومة تلمح أن ملف الدعم فتح أبواباً كثيرة للفساد، فالأولى بها محاربة الفساد لا محاربة الدعم فمن قال إن رفع الدعم يعني مكافحة الفساد؟ بل على العكس من ذلك رفع الدعم يعني تسليم قوى الفساد زمام الأمور والتلاعب بلقمة الشعب السوري.

ثانياً، ولأنه من الطبيعي أن يكون من مهام الدولة دعم المواطنين في حال كانت أجورهم لا تكفي لتأمين احتياجاتهم الأساسية، من هنا جاء

## بصراحة

■ محمد عادل اللحام



### خيارات الطبقة العاملة صعبة ولكن ليست مستحيلة

النقطة النوعية التي أقدمت عليها الحكومة فيما يتعلق بالوضع المعيشي بأن تسببت برفع أسعار كل شيء حتى الهواء الذي يتنفسه الفقراء هذه النقطة «وهي بمثابة إعلان الطلاق النهائي الذي لا رجعة فيه مع الفقراء» تتفاعل أثارها الاقتصادية والسياسية، ويتعمق الجرح الذي أحدثته في حياة الناس والذي لا شفاء له طالما أن الحكومة تواصل السير أكثر في تطبيق سياساتها التي لم تبق ولم تذر من كرامة الناس ومن لقماتهم.

الحكومة عبر ممثلها من وزراء ومدراء لهم علاقة بالشأن المعيشي للمواطنين يحملون الفقراء مسؤولية الضائقة التي تعيشها الحكومة في مواردها بسبب الدعم الذي تقدمه للناس والذي لم يكن منطقياً ولا عقلانياً والذي يكلف الحكومة كما قال أحدهم ثمانية تريليونات فقط بمجال الخبز الذي ازداد أكل السوريين منه، وهذا الأكل أصبح عبئاً على موارد الدولة لا يمكنها تحمله الآن وفي القادم من الأيام، فماذا تعني هذه التصاريح الصريحة من قبل الحكومة والموجهة إلى الشعب الفقير الذي أصبح غذاؤه خبزاً ومع هذا يتم تأمينه بصعوبة وبأسعار مضاعفة عن سعره الرسمي؟.

الطبقة العاملة السورية التي أصابها المصاب نفسه الذي أصاب العباد وجعلهم يضربون أحاسنهم بأسداسهم كما يقال من أجل تأمين لقماتهم وعائلاتهم إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، وفي هذا الحال الذي يعيشون به قد لا يستطيعون، لأن الأسعار السائدة في الأسواق ستجعل حلمهم في تحقيق الحد الأدنى مما يحتاجون، فيه صعوبة قصوى، فالخيار المتبقي أمامهم هو البحث فيما تبقى من خضار ما زالت تحمل بعض الصلاحية في استخدامها طعاماً، ومن يريد التأكد فليقم بجولة صغيرة في أسواق الخضرة مساء ويرى بأم العين الواقع الحقيقي الذي يقوم به الفقراء من الناس من أجل تأمين حاجتهم للأكل اليومي من المواد الصالحة للطبخ وسواها.

النقابات في اجتماعاتها مع الحكومة تقول إنها «بحثت القضايا المعيشية وقضايا الرواتب والأجور والتعويضات والقضايا الحقوقية للطبقة العاملة في سورية، وتتابع من قبل الاتحاد ومنظماتها في الاتحادات المهنية واتحادات المحافظات والنقابات بالحوار مع الحكومة وكافة المفاصل التنفيذية المختصة».

إن الطبقة العاملة السورية قد خبرت الحكومة أو الحكومات وسياساتها تجاههم، ولم يعد الكلام الذي يحاول تلطيف تلك السياسات بنافع، والطبقة العاملة من المؤكد أنها ستدافع عن لقماتها وحقوقها بمختلف الوسائل السلمية التي تمكنها من ذلك، ولم تعد الشعارات وغيرها «تعبني راسها» لأن حالها الذي وصلت إليه يجعل خياراتها صعبة ولكن ليست مستحيلة.

# العمل عن بعد خيار إيجابي بالعادة لكن سورية استثناء



ظهر مصطلح «العمل عن بعد» منذ سبعينيات القرن العشرين، أي منذ بدايات العصر الرقمي، وقد استُخدم للإشارة للعمل من مسافات بعيدة عن مقر العمل عبر الاتصالات السلكية واللاسلكية أو الحاسب الشخصي.

وانتشر هذا النمط من العمل بشكل كبير خاصة في حالة الطوارئ التي فرضها انتشار فيروس «كورونا» حيث أعلنت الكثير من الشركات العالمية والمحلية تبني نظام العمل عن بعد للحفاظ على صحة موظفيها وتمنع اختلاطهم في أماكن العمل، وتضمن استمرارية وتيرة العمل بالشكل المناسب كشركات الاتصالات في سورية «إم تي إن، سيرنيل» بمحاولة لتحقيق الأهداف وتقليل النفقات والحد من خسائر الإغلاق.

وفي سياق تطورها الطبيعي أثبتت التجربة نجاحها عالمياً من ناحية زيادة الإنتاج والحد من إنفاق رب العمل على المكاتب والتوسع فيها وخفض تكاليف البنية التحتية وغيرها من حاجيات مكان العمل، كما أنها خفضت الوقت اللازم للعمال للوصول لمكان العمل وتكاليف النقل والمواصلات، وأصبحت في بعض المهن ساعات العمل مرنة وبدون قيود.

ولكن في سورية حيث لم تكن تجربة العمل عن بعد وليدة الحاجة الطبيعية والتطور في بنية بيئة العمل، بل كانت وليدة الأزمة المعاشية وتقطع أوصال البلاد وصعوبة التنقل وسوء حال المواصلات وكذلك ارتفاع تكاليف العملية الإنتاجية من جانب رب العمل من نقل الموظفين والكهرباء اللازمة لتشغيل المكاتب وغيرها.

فهل ما زال العمل عن بعد فرصة وتجربة متطورة؟ أو غداً باباً إضافياً للفساد وشرعة استغلال العامل؟

والأنشطة الداعمة لتطبيقه، ضعف مرونة الإجراءات الإدارية بل وترهلها، إلى جانب صعوبة الحفاظ على أمن المعلومات، فضلاً عن غياب الدعم الفني والتقني الكافي، واختلاف درجة وضوح المفهوم بين الموظفين، أضف إلى ذلك الصعوبة بتوفير البنية التحتية المناسبة «كهرباء، إنترنت...» التي باتت من واجبات العامل، عدا عن غياب تعويض الإهلاك الحاصل بمعداته الخاصة المستخدمة لأداء العمل المطلوب سواء أكانت حاسباً أو معدات مكتبية أو حتى كاميرات وإضاءة.

في حين كان من واجبات رب العمل توفير بيئة العمل المناسبة للعامل لأداء مهامه حيث كان لا بد في مكاتب العمل التقليدي وجود تقنيات وأجهزة متقدمة وموثوقة لتجنب أية مشكلات خلال العمل، تيار كهربائي متواصل ومصادر طاقة بديلة أضف إليه توافر الإنترنت بسرعة جيدة مع وجود فريق فني على مستوى عال يضمن صيانة وإصلاح كافة المعدات اللازمة للعمل، بالإضافة إلى أنه من البديهي وجود المكتب التنظيف والمريح وعلى الأقل عمال نظافة وبوفيه.

تحولت واجبات رب العمل هذه إلى واجبات على العامل وفي حين كان بعض هذه الحقوق تعتبر ميزات كتقديم المشروبات أثناء العمل في المكاتب التقليدية تم التخلص منها بحجة خفض النفقات فأصبح على العامل إيجاد بيئة العمل المناسبة، حاسبه الشخصي، مصادر الطاقة البديلة لمواجهة التقنين الجائر، باقات إنترنت مكلفة وحجز حيز من مساحة منزله الخاص لتحويلها إلى مكتب أو شبه مكتب حيث أصبح لا بد من أقمار بيئة العمل بكل مشكلاتها داخل بيئة المنزل الذي يفترض أنه مكان الراحة للعامل. وعمال آخرون أثروا الجلوس في المقاهي لعلهم يجدون بعضاً من حقوقهم الطبيعية في العمل كالكهرباء

وتحولت واجبات رب العمل هذه إلى واجبات على العامل وفي حين كان بعض هذه الحقوق تعتبر ميزات كتقديم المشروبات أثناء العمل في المكاتب التقليدية تم التخلص منها بحجة خفض النفقات فأصبح على العامل إيجاد بيئة العمل المناسبة، حاسبه الشخصي، مصادر الطاقة البديلة لمواجهة التقنين الجائر، باقات إنترنت مكلفة وحجز حيز من مساحة منزله الخاص لتحويلها إلى مكتب أو شبه مكتب حيث أصبح لا بد من أقمار بيئة العمل بكل مشكلاتها داخل بيئة المنزل الذي يفترض أنه مكان الراحة للعامل. وعمال آخرون أثروا الجلوس في المقاهي لعلهم يجدون بعضاً من حقوقهم الطبيعية في العمل كالكهرباء

## حقوق باتت واجبات أثقلت كاهل العامل السوري

إن عدم جاهزية المؤسسات والشركات في سورية للتحويل إلى نظام العمل عن بعد، بدءاً من غياب القوانين والتشريعات المحددة والناظمة له ووصولاً إلى عدم توفر البرامج

عليها الشركات من موظفين محليين أو أجانب يعيشون في بلدانهم من ناحية.

أما من الناحية الأخرى فقد خلق بيئة منافسة غير عادلة، فمع غياب العامل الجغرافي باتت المنافسة إقليمية لا بل دولية مما أسهم بقبول العامل بالعمل لساعات طويلة مقابل أجر زهيد جداً. استغلال واضح لساعات لتصل لأكثر من 15 ساعة يومياً، وفي أوقات متفرقة، فيتحول المواطن من عامل لدى الشركة بدوام 8 ساعات يومياً إلى عبد مجبر على العمل في أي وقت وخلال ساعات غير محددة تبعاً للظروف والمستجدات على حساب راحته وعائلته وبأجر هو الأرخص في المنطقة، ليس هذا فقط بل تجاوز الاستغلال الحد المقبول مع ظهور شركات وهمية عانى العديد من الشباب العامل من احتيالها وعدم دفع المستحقات لهم دون وجود قانون يضمن حقهم أو مؤسسة تحميهم.

فهل العمل عن بعد في سورية بات باباً جديداً من أبواب الاستغلال؟ أم هو شكل من أشكال سعي الشركات لتحقيق وفر على حساب العمال ومن جيوبهم أو ربما تهرب من واجباتهم ومسؤولياتهم. أجر فقط دون أية حقوق أخرى... عمال دون عقود وبلا تأمينات.

والإنترنت ولكن على نفقتهم وليس على نفقة رب العمل.

عانى العمال عن بعد من بطء أو انقطاع في خدمة الإنترنت وغياب التيار الكهربائي، إضافة إلى تعطل الأجهزة وغيرها من المشكلات التي باتت من واجبات العامل حلها والتعامل معها ليخلق بيئة عمل منزلية مناسبة على مسؤوليته وحسابه، هذا ولم نتحدث بعد عن الجانب الصحي والتكاليف الإضافية التي غدت تقاسم العامل رزقه من عاملي تصليح للأعطال التقنية والبرمجية واردة الحدوث.

فانتقل العامل السوري الفقير من استغلال رب عمل مباشر لاستغلال من نوع آخر أشد وطأة وكل ذلك ع حسابه ومن أجره.

## فرصة بالدولار أم استنزاف واستغلال

في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، انتشار البطالة وواقع فرص العمل الميؤوس منه بات العمل عن بعد هو الخيار الأمثل للعديد من السوريين الذين أقبلوا على العمل عن بعد لشركات في الخارج بأجر شهري هو الأقل في المنطقة في حين يرى العامل السوري العائد ممتازاً في ظل تدهور قيمة الليرة مقابل أي من العملات الأجنبية إلا أنه في الواقع لا يصل إلى ربع الثمن الحقيقي لهذه الخدمات لو حصلت



عدم صرف المستحقات المالية للعمال من قبل صاحب العمل. تعسف صاحب العمل مع العمال خاصة في عدد ساعات العمل وعدم صرف الأجر الإضافي. شعور العمال بعدم الأمان نتيجة لكثرة حالات الفصل بدون مبررات معقولة.

عمالياً بدون سبب ومن أشهر أسباب إضراب العمال النزاع حول الأجر. النزاع حول وقت العمل. أو من أجل تحسين شروط وظروف عملهم. وهناك أسباب أخرى للإضراب منها على سبيل المثال

ذراع العمال للتنازل عن مطالبهم. ويعد الهدف من إتاحة حق الإضراب والإغلاق هو تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين طرفي علاقات العمل. أسباب الإضراب الحقيقية أن العمال لا يضربون بلا سبب فمن النادر أن نجد نزاعاً

الواجب على الدولة أن تنظم هذا الحق بما يضمن حداً أدنى من حقوق العمالة بعد الإغلاق وبما يضمن أن هناك أسباباً موضوعية لذلك الإغلاق، وهذا ما قام به المشرع المصري في قانون العمل 12 لسنة 2003، وجعل الموافقة على هذا القرار من خلال لجنة خاصة لذلك.

وقد أشار القانون إلى أهمية تشاور صاحب العمل مع المنظمة النقابية في حالة الإغلاق الجزئي حول من سيتم تسريحهم من العاملين أخذاً في الاعتبار معايير الأقدمية والأعباء العائلية والسن والقدرات والمهارات للعمال بما يحقق الموازنة بين مصالح المنشأة ومصالح العمال. وحظر القانون علي صاحب العمل التقدم بطلب الإغلاق الكلي أو الجزئي للمنشأة أو تقليص حجم أو نشاط أثناء حل المنازعات العمالية كي لا يمثل نوعاً من لي

نشرت «قاسيون» في عددها السابق الجزء الأول من كتاب «الإضراب والإغلاق» للكاتب المصري المهتم بالشؤون العمالية والنقابية أحمد محمد مصطفى حول الإضراب قانوناً، ونتابع في هذا العدد نشر الجزء الآخر من الكتاب حول عملية الإغلاق للمنشآت التي يلجأ إليها أرباب العمل في مواجهة الإضرابات التي يقوم بها العمال أو نتيجة للصعوبات التي تتعرض لها المنشآت المختلفة فتأثر على سير العمل والإنتاج كما هو حاصل الآن في بلادنا.

## ■ محرر الشؤون العمالية

### ما هو الإغلاق؟

الإغلاق هو حق صاحب العمل، بالإغلاق الكلي لكامل المنشأة أو الجزئي، بإغلاق فرع أو قسم، أو تقليص حجم المنشأة وحجم النشاط وذلك إذا مرت بظروف اقتصادية غير مواتية، ونظراً إلى أن هذا الإجراء قد يضر بعمالة المنشأة من خلال تسريحهم أو تسريح جزء منهم، لذلك من

# الكيان الصهيوني... عشرة



خلال شهري كانون الثاني وشباط من هذا العام، أي قبل 9 أشهر من «طوفان الأقصى»، كان مركز دراسات قاسيون قد نشر مادة بحثية على جزأين بعنوان «الكيان الصهيوني... عشرة محاور لأزمة شاملة».

## مركز دراسات قاسيون

### مقدمة

هذه الأيام، تطوف على السطح تحليلات عديدة تحاول اختصار طوفان الأقصى بجانب واحد هو العسكري، وتحاول انتزاعه من سياقه الحقيقي. ولعل بين أهداف ذلك محاولة إقناع الناس بأن ما جرى هو طفرة أقرب ما تكون إلى «المصادفة»، وأنها أمر عابر سيتم تلافيه لتعود الأوضاع إلى ما كانت عليه قبله. في حين أن الوقائع تقول إن ما جرى، ورغم أنه لم يكن ممكناً لأحد توقعه بتفاصيله، إلا أنه مع ذلك نتيجة طبيعية ومتوقعة في الإطار العام، وأهم من ذلك أنه جزء من سياق متكامل، ونقطة نوعية ضمن هذا السياق نفسه، الذي لن يستمر فقط.. بل وسيتسارع باتجاه الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية، وباتجاه زوال الكيان بصفته الصهيونية العنصرية.

في هذا السياق، نعيد هنا نشر المادة المشار إليها، علها تساعد في إلقاء بعض الضوء على السياق العام للمسألة، منعاً لاختزاله ومسخه بالشكل الذي يسعى له الإعلام الغربي خاصة، ومناصروه من العرب، وخاصة منهم المطبوعون.

### الكيان الصهيوني...

**عشرة محاور لأزمة شاملة واحدة**  
الجانبان الأكثر وضوحاً وبروزاً هذه الأيام، ضمن سلسلة الأزمات

ومنذ بدايات القرن العشرين على الأقل، هي موضوع تأثر مباشر للتحويلات الدولية وللتوازنات الدولية، ذلك أن تطور الظاهرة الرأسمالية نحو مرحلتها الكونية الإمبريالية، ربطت العالم بأسره في مخاض واحد مشترك، ولم يعد بمقدور أية دولة تقريباً، تجنب تأثيرات العواصف الدولية المختلفة.

ولكن هذا الكلام، هو أكثر صحة وأكثر تأثيراً بما لا يقاس، حين يكون الحديث هو عن «إسرائيل»، فهذا الكيان منذ لحظة نشوئه كان مشروعاً دولياً، وبالذات مشروعاً غربياً، بريطانياً أمريكياً، وليس له أي أساس محلي طبيعي يمكن أن يستند إليه. فما يزال صحيحاً تماماً، بل وصحيحاً أكثر من أي وقت مضى، أن هذه «الدولة»، ليست أكثر من حاملة طائرات على البر، قاعدة عسكرية ضخمة وظيفتها الأساسية هي حماية مصالح أصحابها ضمن المنطقة التي زرعت فيها.

ولما كان أصحابها يعيشون ما يعيشونه من تراجع في الدور والوزن على المستوى العالمي، فإن النتيجة الطبيعية هي أن تحيق الأخطار بقاعدتهم

العسكرية هذه. ضمن هذا المحور، ربما توجد عشرات التفاصيل والتعدادات، ولكن نكتفي بالإشارة من بينها إلى ما يلي:

منذ بدأت معركة الغرب مع روسيا في أوكرانيا، بدأت الأهمية النسبية للقاعدة الغربية في «إسرائيل» بالتراجع، ليس لأن معركة الشرق الأوسط ككل قد انخفض وزنها في إطار الصراع الدولي، «بل ربما ارتفع»، ولكن لأن القوى الغربية المتراجعة، عاجزة عن خوض عدة حروب بالتوازي على عدة جبهات؛ فهناك جبهة أوروبا الشرقية، وهناك جبهة آسيا الوسطى، وجبهة الشرق الأقصى الآسيوي، «ضمناً تايوان، كوريا الجنوبية، اليابان، إلخ»، وهناك إفريقيا، والشرق الأوسط، بل وحتى أمريكا اللاتينية، بوصفها إحدى ساحات المعركة العالمية الشاملة... هذا التناثر الهائل في الجبهات، والاستعداد الواضح لدى القوى الصاعدة لخوض كل المعارك بالتوازي، يجعل من ترشيد القدرات المتراجعة للغرب مسألة موت أو حياة، ويفتح بالتالي الباب على إنهاء مقولة الدفاع عن «إسرائيل»

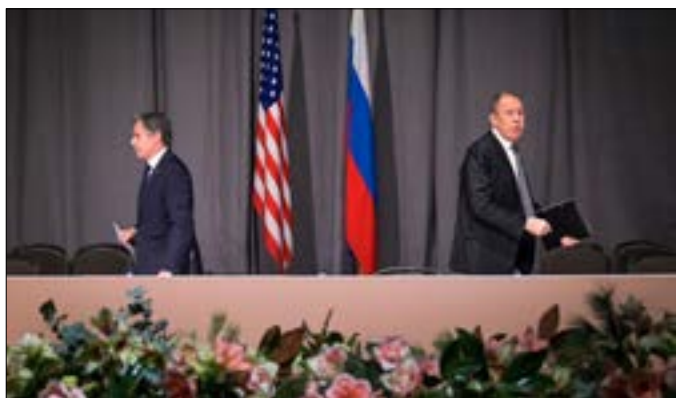
**تطفو على السطح تحليلات عديدة تختار طوفان الأقصى بجانب واحد هو العسكري وتحاول انتزاعه من سياقه الحقيقي**

المتعاقبة والمتداخلة التي يعيشها الكيان الصهيوني، هما أزمة السياسة الداخلية، أو بكلمة أدق: أزمة الحكم، والتي عبرت عن نفسها بمظاهرات غير مسبوقة تاريخياً، أهمها مظاهرات تل أبيب التي شارك فيها أكثر من 100 ألف مستوطن. والجانب الثاني: هو ملامح اشتعال انتفاضة فلسطينية ثالثة تشمل كل الأرض الفلسطينية، وتهز أمن الكيان ومستوطنيه في كل أماكن وجودهم، وتنتهي أية أوامام حول وجود أية جزر آمنة في البحر الهائج من الحروب المستمرة.

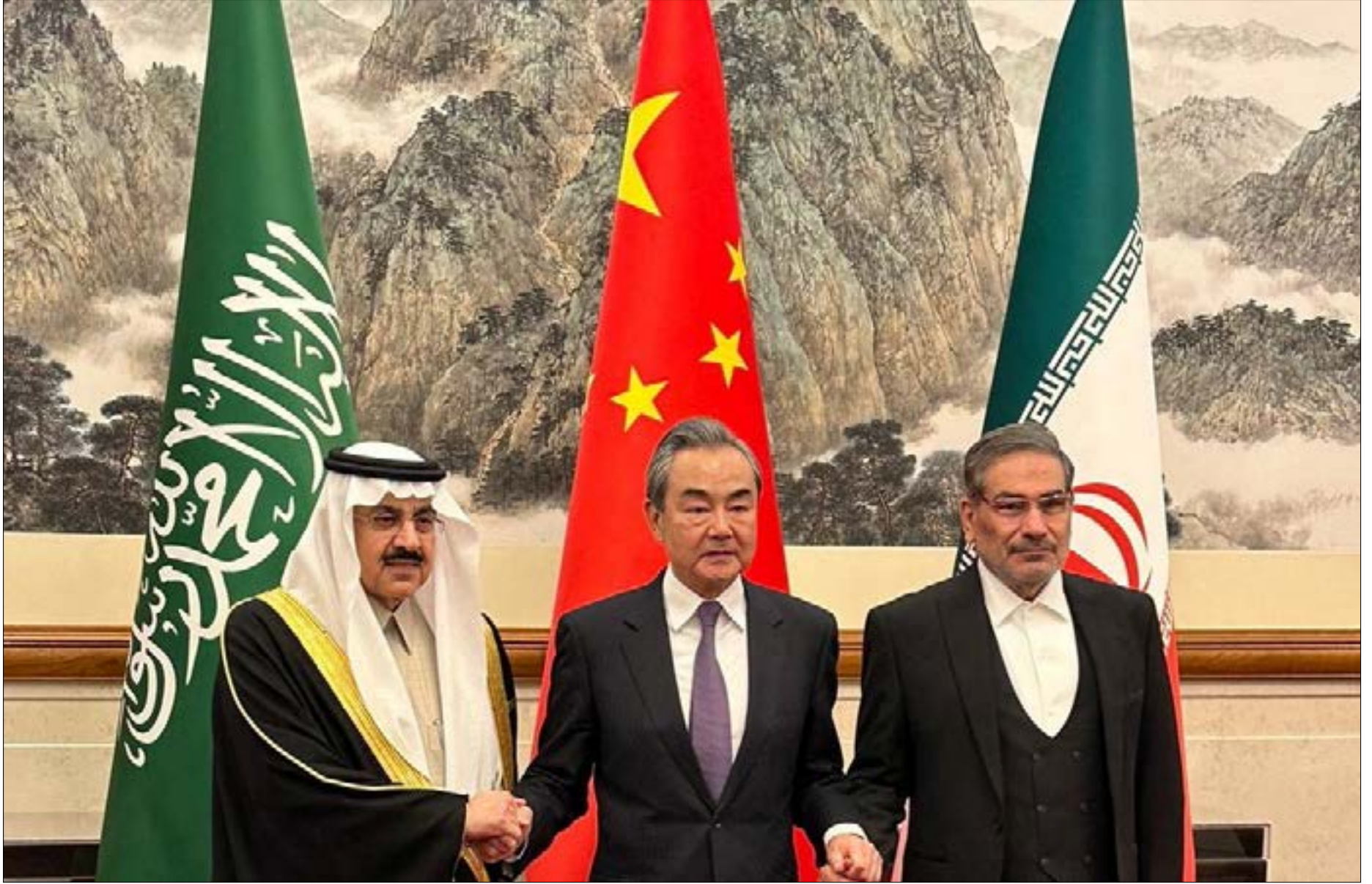
ورغم الأهمية القصوى لهذين الجانبين -الذين سنتناولهما ضمناً فيما سيأتي- إلا أنهما سطح الظاهرة فحسب، والأزمة الشاملة أعمق بكثير، ولها محاورها المتعددة والمتداخلة، والتي تغيب أو يجري تغييبها إعلامياً تحت وطأة الجانبين الراهنين المشار إليهما آنفاً. فيما يلي، سنمر على خطوط ومحاور، نعتقد أنها أساسية في فهم وقراءة الأزمة الشاملة التي يعيشها الكيان الصهيوني، وسنمر بالتوالي من الدولي إلى الإقليمي إلى الداخلي...

### أولاً: الوضع الدولي الجديد

لعل واحداً من أهم محاور الأزمة الشاملة التي يعيشها الكيان، هي الوضع الدولي الجديد، ونعني به التوازنات الدولية الجديدة، التي تشكلت، والتي ستتشكل. من الصحيح أن كل دولة من دول العالم،



# معاور لأزمةٍ شاملةٍ واحدة



اقتصادية وعسكرية وسياسية وثقافية مع كل من الصين وروسيا. وربما سيكون أي تحول جذري في الاصطاف المصري، مسألة مؤجلة من وجهة نظر من يديرون الدفة هناك، لأسباب عديدة، بينها هشاشة الوضع الداخلي الاقتصادي، وحتى السياسي والأمني، ناهيك عن أوهام التشاطر التي تبرز لدى البعض، الذي يأمل بأن يستجلب أقصى استفادة ممكنة من الوضع الدولي المتغير، دون أن يحدد موقعه في المعركة الشاملة، على الأقل دون أن يعلم هو أي موقع عليه أن يكون فيه مستقبلاً، حتى ولو لم يعلن ذلك.

الاستعراض السابق، لا يعني بحال من الأحوال، أن عملية الاصطاف والاستدارة قد اكتملت بالنسبة لأي من الدول المذكورة. ولكن الأكيد، والذي لا يمكن الجدل به، هو أن أيًا من هذه الدول، لا يمكن بحال من الأحوال، اعتبارها احتياطياً أمريكياً على النسق الذي كانت الأمور عليه في السبعينيات على سبيل المثال.

وإذا كانت الخسارة الأمريكية التدريجية لهذه الدول بوصفها حلقة، هي خسارة ولا شك كبيرة ومؤثرة في الصراع الدولي ونتائجه، إلا أن هذه الخسارة نفسها، من وجهة النظر «الإسرائيلية» هي خسارة «وجودية»، فقدره الكيان على البلطجة بلا حساب، وعلى «العيش الهانئ» فوق جثث الفلسطينيين والعرب، كانت مشروطة بتوازنات محددة، دولية، وإقليمية. تغير هذه التوازنات لغير المصلحة الغربية، يعني ضمناً تغيرها ضد المصلحة «الإسرائيلية» أيضاً. بهذا المعنى، فإن «اتفاقات أبراهام» التي يجري تصويرها كإنجازات كبرى وتاريخية

تعقيدات المجابهة مع الصين وروسيا والقوى الصاعدة على العموم، أو تعقيدات الخيارات والصراعات الداخلية ضمن هذه المواجهة.

**ثانياً: الوضع الأمريكي في منطقتنا** لوحة الاصطافات الإقليمية في منطقتنا، بقيت ثابتة طوال أكثر من نصف قرن مضى. كانت القوى الإقليمية الأربع الأساسية، كلها غربية الاصطاف: إيران الشاه، وتركيا الناتو، والسعودية البترودولار، ومصر السادات. بدأت أولى التغيرات في هذه اللوحة عام 1979 مع الثورة الإيرانية، التي بدأت معها إيران بالانزياح ببطء شديد بعيداً عن المعسكر الغربي؛ هذا الانزياح لم يبدأ بالتحول إلى واقع مكتمل، إلا مع مطلع الألفية الجديدة.

التحول في اصطافات القوى الإقليمية الثلاث الأخرى، جرى بشكل مستور، وتراكمي، وظهر بشكل واضح في تركيا ما بعد محاولة انقلاب 2016، وخاصة عبر مسار أستانا، وغيره من المواقف الدولية المتعددة.

تحول السعودية، بدأ بشكل تراكمي طويل الأمد، ولكنه لم يظهر بشكل واضح إلا مع وصول محمد بن سلمان إلى الحكم. ولعل أول الإشارات العلنية حول هذا التحول، هو الموقف في مسألة أوكرانيا، وكذلك الموقف بما يخص التجارة مع الصين، وربما أوضح من هذا، ذلك، الموقف في أوبك+.

بالنسبة لمصر، فلا يمكن القول إن هناك تحولاً واضح الاتجاه، فما تزال مصر غربية الهوى من حيث محصلة سياساتها، وخاصة الداخلية الاقتصادية. مع ذلك، هنالك إشارات عديدة عن استعداد نحو علاقات أوثق وأوسع

كانت القوى الإقليمية الأربع الأساسية كلها غربية الاصطاف إيران الشاه وتركيا الناتو والسعودية البترودولار ومصر السادات

واتجاه عموم محيط الصين. لأن الكيان الصهيوني قاعدة متقدمة للغرب، فإن كل انقسامات النخب الغربية الداخلية، تجد تعبيراتها في الكيان أيضاً؛ فالنخب السياسية في «إسرائيل»، لا تنقسم يمينا ويساراً كما يتحدث إعلامها، ولا تنقسم على أساس مواقف اقتصادية أو اجتماعية أو حقوقية، أو غير ذلك من الأمور التي يمكن أن تنقسم عليها التمثيلات السياسية في دول طبيعية. رغم كل ما يحاول الإعلام والساسة «الإسرائيليون» إيهام العالم به، من أن الانقسام الحالي مثلاً بين «معارضة» و«حكومة»، هو انقسام حول السياسات المتعلقة بوزارة العدل أو بالدستور والخ، إلا أن الحقيقة التي يصعب إخفاؤها، هي أن الانقسام هو انعكاس مباشر للانقسام الذي نراه في الولايات المتحدة وفي بريطانيا بشكل خاص، أي الانقسام بين النخب الحاكمة حول أي الطرق ينبغي اتباعها للتعامل مع الأزمة الشاملة للهيمنة الغربية، وتالياً، ما هي الأدوار المحددة التي على «إسرائيل» لعبها... هل ينبغي أن تستمر في التصعيد اتجاه الفلسطينيين واتجاه جوارها مثيرة احتمالات حروب كبرى؟ أم يجب أن تتكفي جزئياً بالاستفادة من اتفاقات التطبيع، لعل وعسى يجري تأجيل العاصفة القادمة بلا ريب إلى وقت لاحق أكثر مناسبة من وجهة نظر الغرب؟ أية سياسة ينبغي اتباعها ضد إيران؟ هل ينبغي التصعيد وصولاً إلى حافة الحرب، أم إلى الحرب نفسها، أم ينبغي إيجاد سبل أخرى... وهكذا.

وبكلمة، فإن كل التعقيدات التي ترافق عملية تحول المنظومة الدولية، تجد طرقها في التعبير عن نفسها داخل الكيان، سواء كانت تلك التعقيدات هي

بكل ما يلزمها ودون قيد أو شرط... وربما يكون سحب الولايات المتحدة قسماً كبيراً من الأسلحة المخزنة ضمن المخزون الاستراتيجي الأمريكي في «إسرائيل» باتجاه أوكرانيا، مؤشراً على هذا الاتجاه...

حاولت «إسرائيل» منذ انهيار الاتحاد السوفييتي على الأقل، أن تلعب في وقت واحد على كل الحبال الدولية الكبرى، أي أنها وإضافة إلى علاقاتها الصميمية مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، وغيرها من دول الغرب الأساسية، عملت على إقامة علاقات متطورة مع روسيا ما بعد الانهيار، وعبر المافيات بشكل خاص، وعبر الاختراقات المتعددة وخاصة في الإعلام. وكذلك مع الصين والهند وغيرها من الدول، بحيث تكون المحصلة هي أن السماء أينما أمطرت فإن خيرها سيبصب عند الكيان. ولكن هذه المعادلة باتت مستحيلة مع انفتاح المجابهة الشاملة بين الغرب والشرق، وبات الكيان مجبراً على إظهار وممارسة اصطافه الحقيقي. مؤشرات هذا الاصطاف ضمن المعركة الدولية تزداد يوماً وراء الآخر، ولا تقف عند حدود المواقف السياسية المعلنة، والانقسام حولها في داخل الكيان، وخاصة من روسيا، بل تتجاوز ذلك إلى صراع شامل حول الخيارات الكبرى الواجب اتخاذها. ربما من بين المؤشرات التي لا يجوز إهمالها، ما جرى ويجري بخصوص الوكالة اليهودية في روسيا، والذي سبق أن وقفنا عنده مطولاً. كذلك مواقف الصين المستجدة نسبياً في مجلس الأمن والأمم المتحدة، وخاصة تحذيراتها العلنية للكيان بما يخص سياسته المعلنة اتجاه تايوان

# الكيان الصهيوني .. عشرة



من شأنها تطبيع وضع الكيان في قلب المنطقة، ليست أكثر من سخرية مرّة... فبينما يخسر الغرب ومعه «إسرائيل» بالتدريج، وبشكل متسارع، القوى الإقليمية الكبرى، يربحون «وليس حتى النهاية»، دولاً هامشية الوزن والتأثير، من طراز الإمارات والبحرين، واختراقات «حكومية» و«سياسية» في دول هشة، وغير قادرة على التأثير، مثل العراق ولبنان والسودان. وبكلمة، فإن الاصطفافات في منطقتنا، في ظل التراجع الأمريكي، ومهما علا صرخا التطبيع، هي في حقيقتها اصطفافات لا تخدم القاعدة الأمريكية المتقدمة بأي شكل من الأشكال، بل هي أسوأ اصطفافات من وجهة نظر المصلحة الصهيونية، عبر مجمل تاريخ الكيان.

## ثالثاً: المسألة الإيرانية

إذ كنا قد عرضنا في المحور السابق، وبشكل شديد العمومية، لتأثير تحولات علاقة الأمريكان بالدول الأساسية في المنطقة، على الكيان الصهيوني، فإن وضع إيران على وجه الخصوص، هو بلا شك مسألة أساسية في فهم مصير الكيان وتموضعه الإقليمي. جرى استخدام الصراع «السنّي-الشيوعي» بشكل نشط ابتداءً من العراق، ومن ثم في غزو العراق. وبعد ذلك باتت هذه «الثيمة» مكوناً أساسياً في نسج الاصطفافات ضمن المنطقة؛ فتحت ستارها جرى صفّ دول الخليج العربي، وعلى رأسها السعودية، في إطار «صراع وجودي» مع إيران... ومع انفجار الأزمة السورية، وما جرى فيها، وكذا الأزمات في اليمن ولبنان والعراق، جرت محاولة نشطة، نجحت في قطع أنشواط مهمة، في خلق اصطفاف جديد يقف فيه العرب مع «إسرائيل» في خندق واحد، بل إن عملية الترويج لاتفاقات أبراهام استندت بالدرجة الأولى إلى مسألة العداء مع إيران.

كل هذه المعادلات والاصطفافات، بدأت بالتبخّر مع نشوء مسار أستانا نهاية 2016؛ فأستانا، جمعت للمرة الأولى أكبر دولتين في المنطقة تقريباً من حيث التعداد السكاني والوزن الاقتصادي والسياسي في توافق واحد؛ أي جمعت تركيا «المحسوبة سنيّة»، وإيران «المحسوبة شيعة». هذا المسار، أحدث اضطراباً ضخماً في خطوط الفصل التي أراد الأمريكي الاعتماد عليها.

عمليات الابتزاز الأمريكي المستمرة للخليج، وخاصة السعودية، مع الدفع الصيني الروسي لحل المشكلة بين السعودية وإيران بالحوار، دفعت نحو تقليص وزن التناقض السنّي الشيوعي بشكل متعاطف، ووصولاً إلى انفتاح إمكانات التوافق الحقيقية بين إيران ودول الخليج العربي، ولكن هذه المرة ليس على غرار التوافق بين إيران والشاهنشاهية، والخليج البترودولاري، وإسرائيل الصهيونية، بل بالضبط في المعسكر المقابل لإسرائيل الصهيونية بالمعنى الدولي... ربما ليس هناك ما هو أكثر دلالة من الرغبة لدى كل من إيران وتركيا والسعودية في الانضمام إلى بريكس وإلى شنغهاي، وإلى منظومة مالية دولية جديدة هي في طور التشكل.

هذا لا يعني بحال من الأحوال أن التناقضات الإقليمية قد تبخرت، ولكنّه يعني أن قانونيات التنافس الإقليمي الطبيعية، تتجه نحو ظروف جديدة، تسمح بتعايشها المشترك بدلاً عن تناقضها تناحرياً.

ربما أحد أهم الأمثلة الملموسة التي أُنعت السعوديين على وجه الخصوص، بأن العلاقات الجيدة مع كل من روسيا والصين، وعبرهما مع إيران، هي مدخل للازدهار والاستقرار، هي أزمة اليمن، وكيفية التعامل مع الحوثيين، والتي لم يستطع ولم يرغب الأمريكان أن يقدموا فيها إلا الابتزاز والمخاطر ودون أية حماية، في حين استطاع الروس

والصينيون، وعبر الوساطة الفعالة مع الإيرانيين، أن يؤمنوا حدّاً معقولاً من الاستقرار وتجنب المخاطر بالنسبة للسعودية.

مجرد فتح الحوار بين السعوديين والإيرانيين، هو إنجاز ضد المعسكر الغربي، وضد الكيان الصهيوني على وجه الخصوص. وتقدم الحوار بين كل من السعوديين والإيرانيين والأتراك، وبرعاية صينية روسية، هو قلب لمجمل المعادلة الإقليمية لغير الصالح «الإسرائيلي»... وهو ما يجري فعلياً، وعلى قدم وساق.

## رابعاً: الوضع السوري

يصعب الجدل في أن الصهيونية العالمية قد حققت قسماً كبيراً من أهدافها في سورية؛ دماراً شاملاً سيحتاج سنوات طويلة، وربما عقداً إلى عقدين من الزمن، لكي تستطیع سورية أن تعود إلى المستوى الذي كانت عليه عام 2010. تهجير واسع النطاق، جرى خلاله تجريف نصف الشعب السوري خارج أرضه، وجرى تجريف 80% أو أكثر من كفاءاته الخبيرة، ناهيك عن التهجير المستمر للشرائح الأكثر شباباً. حالة تقسيم أمر واقع مستمرة منذ أعوام، يرافقها تسلط متعاطف لتجار الحرب والمتشددين في كل الأطراف السورية، والذين تتحدد أفعالهم بمصالحهم المباشرة الضيقة، التي تتناقض بشكل تام مع مصالح الغالبية العظمى من السوريين، وتتقاطع مع المصالح الغربية وحتى «الإسرائيلية».

هذه الأمور وغيرها مما هو معروف عن الكارثة السورية، يتقاطع بلا ريب مع مشروع بيريز للشرق الأوسط الكبير، والذي يبين عناصره الجوهرية تجريف قسم كبير من الشعب السوري من أرضه، وكذا ربط مجمل دول وشعوب المنطقة طاقياً ومائياً بالكيان... علماً أن عملية الربط هذه لم تصل بعد، وليس

من المتوقع أن تصل إلى أي مكان فعلي. رغم كل هذه الصورة السوداوية، إلا أن المسألة بالنسبة للكيان الصهيوني، ما تزال شديدة الخطورة؛ فليس المطلوب، وليس الكافي، هو تدمير سورية جزئياً، بل ينبغي إخضاعها بشكل كامل، بما في ذلك عبر تقسيمها إن أمكن ذلك؛ فحجم الخراب المطلوب في سورية، يتناسب طردياً مع تردّي الأوضاع الإقليمية والدولية من وجهة نظر مصالح الكيان. أي أنه كلما كانت الظروف الدولية والإقليمية أقل مناسبة بالنسبة للكيان، بات حجم الدمار المطلوب في سورية أكبر.

الآن، ومع الوضع الدولي المستجد، ومع الوضع الإقليمي المستجد، انفتحت إمكانية تطبيق 2254 على غرار تطبيق اتفاقات مينسك، أي تطبيقه ضد إرادة الغرب ودون اشتراكه. التسوية السورية-التركية التي بدأت وقطعت شوطاً معقولاً، نصب في المحصلة في هذا الاتجاه، أي في اتجاه حرمان الغرب من أي وزن لاحق في سورية. وهذا يعني ضمناً، حرمان «إسرائيل» من أي وزن لاحق.

أكثر من ذلك، فإن حل الأزمة السورية، سيكون تنويجاً لجملة تفاهات واصطفافات دولية-إقليمية جديدة، تشمل: الصين وروسيا وتركيا وإيران والدول العربية الأساسية، وستكون بالتالي إعلاناً واضحاً لطبيعة النظام الإقليمي الجديد في كامل المنطقة، والذي لن تكون «إسرائيل» جزءاً ممن يصيغونه.

هذه «المخاوف»، وهي مخاوف حقيقية لدى الكيان، تدفعه ليس إلى الاستمرار بعمليات الاعتداء على سورية، بل أيضاً تدفعه لتشغيل المطبوعين في محاولات تخريب مسار أستانا، وتدفعه لتشغيل المتشددين من السوريين كي يستنفروا كل قدراتهم على التخريب، لعل وعسى يجري قلب المنقلة، وإنهاء المسألة عبر خطة «الخطوة مقابل خطوة»

يحتاج الكيان إلى هجرة مستمرة نحوه من الخارج وخاصة من الفئات الأكثر تطوراً والاعلى معرفة بالمعنى التقني كي يتمكن من مواصلة لعب دور صناعي ودور تكنولوجي محدد

# مهاور لأزمة شاملة واحدة



على فكرة محددة هي: كيف يتم تحديد مقياس «الهشاشة» الذي نتحدث عنه؟ فإذا شئنا مقارنة وضع الكيان بوضع دولة طبيعية، ربما كانت النتيجة هي أن درجة الأمان فيه معقولة ضمن عالم شديد الاضطراب. ولكن المسألة أعقد من ذلك؛ فالفتنة التي تواصل الهرب والهجرة، هي بالذات الفتنة التي تقدم للكيان ميزة نوعية بالمعنى التكنولوجي والصناعي، واستقرار هذه الفتنة هتس إلى أبعد الحدود في ظل الظروف الأمنية الصعبة، وفوقها الظروف الاقتصادية الأخذة في التآزم... خاصة وأن استقالة العهد بحالة عدم الاستقرار، تُكرس القناة بأن هذه «الدولة» لا يمكنها أن تتحول إلى «وطن»، لا الآن ولا سابقاً ولا لاحقاً...

ما يعني، أن هز الأساسات الوجودية للكيان وصولاً إلى تحطيمها، هي حرب خلوية، قوتها في استمراريتها وفي استقالة الأمد بها. وهي عملية قائمة فعلاً، ومتصاعدة واقعاً، وليس من أداة بيد الصهيوني لإيقافها.

## سابعاً: الوضع الاقتصادي

قبل شهر تقريباً، صرح أفغدور ليرمان، وزير الحرب السابق في حكومة الكيان، بأن «إسرائيل في طريقها نحو أزمة اقتصادية لم تعرف لها مثيلاً من قبل». كذلك فإن رؤساء البنوك في اجتماعهم مع وزير المالية الحالي قبل أيام، قد أقرروا بأن أزمة اقتصادية غير مسبوقة تلوح في الأفق. وهذان مثالان فقط بين مئات الأمثلة المشابهة التي يمكن إيرادها حول مدى التشاؤم الذي يخيم على الرؤية الاقتصادية في الكيان.

المشكلة في هذه الآراء بمعظمها، أنها تحاول تفادي الأسباب العميقة للأزمة، وتحاول ردها إلى «الإصلاح القضائي» الذي يعتزم نتنيهاو إقراره، في حين أن عمق المسألة في مكان آخر تماماً... وفيما يلي بضع نقاط أساسية حول طبيعة وحجم الأزمة:

ينعكس على كل شيء فيه، بما في ذلك على نوعيات السكان، وعلى نوعيات المهاجرين نحوه. هذا الأمر يتعزّز مع ثبات حالة عدم الاستقرار طوال ما يصل إلى 20 سنة متواصلة على الأقل، ابتداءً بالانتفاضة الثانية وحتى الآن. الطريف فيما تكشفه الصحافة الإسرائيلية هذه الأيام، أن الهجرة نحو الكيان ما بعد أوكرانيا امتازت بأربعة أمور. الأول: هو أن من يهاجر إلى الكيان من اليهود سواء من أوكرانيا أو روسيا أو غيرهما، يتعاملون مع إسرائيل بوصفها محطة مؤقتة نحو هجرة أخرى باتجاه الولايات المتحدة، أو أوروبا. الثاني: هو أن هجرة اليهود من العالم الغربي باتجاه الكيان قد تقلصت إلى حدود غير مسبوقة تاريخياً. الثالث: هو أن الهجرة المعاكسة وخاصة في الفئات غير الحريدية (أي الفئات الأكثر تطوراً بالمعنى الإنتاجي والتكنولوجي) هي الأعلى تاريخياً. الرابع: هو أن أولئك الذين يستقرون بعد هجرتهم من روسيا وأوكرانيا خصوصاً هم من غير اليهود! هذه الاتجاهات العامة لتحول الوضع الديمغرافي، تصب جميعها ضد مصلحة الكيان، ليشكل الوضع الديمغرافي أحد أكبر التحديات أمام مستقبل الكيان، وأحد أعمق أزماته الوجودية.

## سادساً: الوضع الأمني

لا يمكن طبعاً الفصل بشكل كامل بين أي من الجوانب التي ذكرناها سابقاً، وبين الوضع الأمني على الخصوص؛ فعملية تهتك بني «الأمن» الصهيوني الداخلي تتسارع بشكل كبير. والقدرات التي يمتلكها الفلسطينيون وفصائلهم المسلحة تتعاظم يوماً وراء الآخر... والعمليات الأخيرة هي مؤشر هام على حجم هشاشة الكيان الداخلية.

ورغم أن هنالك الكثير مما يمكن قوله في الوضع الأمني للكيان، وخاصة تحت ضربات المقاومة المستمرة، لكن ربما من المفيد بشكل خاص إلقاء الضوء

طفلاً في العائلة الواحدة، مقابل وسطي أقل من 4 بين بقية الفئات). نسبة هؤلاء ضمن المستوطنين، هي في ارتفاع مستمر، إلى الدرجة التي يرى فيها دان بن ديفيد، الباحث المعروف في جامعة تل أبيب في دراسته المعنونة «**التركيبة السكانية والأوهام: الانتخابات ستحد إذا ما كانت إسرائيل ستبقى موجودة بعد حيلين**»، أن 30% فقط من الكتلة السكانية هي من تقوم بكل المهام، بما فيها الاقتصادية والعلمية والعسكرية، والباقي إما معادون «عرب» وإما عائلة «الحريديم».

المشكلة لا تقف عند هذا التناسب، بل تتعداه إلى ما هو أخطر؛ هنالك تناقض مستعص بين طبيعة الكيان وبين التطورات «المرغوبة» لوضعه الديمغرافي. فمن جهة، يحتاج الكيان إلى هجرة مستمرة نحوه من الخارج، وخاصة من الفئات الأكثر تطوراً والأعلى معرفة بالمعنى التقني، كي يتمكن من مواصلة لعب دور صناعي ودور تكنولوجي محدد ضمن المنطقة والعالم. ولكن في الوقت نفسه، فإن الاستمرار السياسي لهذه «الدولة» الاستعمارية، يحتاج إلى نوعية من المستوطنين يمكنها التعايش مع الخطر، ومع الحرب المستمرة على أساس أفكار متخلفة ومتعصبة تحملها، وتنميتها «الدولة» بشكل منظم. الفئة المستعدة للبقاء تحت الخطر هي الحريديم، وهذه الفئة نفسها هي مشكلة كبرى للكيان. الفئات التي ينفع الكيان بقاءها والمزيد من هجرتها نحوه، هي فئات لا يمكنها العيش مع وضع غير آمن. أي أن ديناميات التطور الداخلي في إطار الصراع، تدفع نحو تغيير حاسم في طبيعة «المجتمع الإسرائيلي»، تغيير يفقد هذا الكيان كل مميزاته النوعية بشكل تدريجي.

يضاف إلى ذلك، ما كشفته الأزمة الأوكرانية في مسألة الهجرة. ينبغي بداية التذكير بأن الكيان ككل، هو عبارة عن معسكر دائم، حرب دائمة، وهذا

الأمريكية- «الإسرائيلية». وبكلمة مختصرة، فإن سورية، وبكل خرابها الحالي، وخاصة مستقبلها المحتمل، ما تزال أحد مصادر القلق «الإسرائيلي» الأساسية. والتطويل بمسألة إيران في سورية، ليس سوى القشرة التي يغطي الصهيوني تحتها، في عمله المتواصل ضد حل الأزمة في سورية، وضمناً ضد اكتمال تشكل منظومة إقليمية جديدة، تعكس الحقائق والتوازنات الدولية الجديدة.

## خامساً: الوضع الديمغرافي

لا نضيف جديداً، حين نقول إن الوضع الديمغرافي داخل فلسطين التاريخية، وداخل مناطق الـ 48 خصوصاً، هو أحد الهواجس الكبرى لدى الكيان؛ فكل محاولات اقتلاع الفلسطينيين وإبادتهم والتخلص منهم بكل شكل من الأشكال، قد باءت بفشل ما بعده فشل. والاتجاه العام، هو أن الغلبة السكانية الكاسحة ستكون بيد الفلسطينيين؛ ما يجعل من فكرة يهودية الدولة، ومن ابتلاع وإنهاء وضع الفلسطينيين نهائياً، مسألة لا تخالغ الصهاينة حتى في أكثر أحلامهم «وردية» وبالآخرى شيطانية. ما يمكن أن نضيفه في مسألة الوضع الديمغرافي، ليس متعلقاً بالتناسب بين العرب و«اليهود» في «إسرائيل»، بل بالتطور التاريخي لثلاثة تناسبات أخرى ضمن «اليهود»:

**الحريديم:** سبق أن نشرت قاسيون **مادة موسعة** بعض الشيء حول مسألة الحريديم (هم متشددون يهود يعيشون حالة على الجميع، حيث ينصرفون بشكل كامل للنشاط الديني، ولا يخدمون في الجيش، ولا يشاركون في النشاط الاقتصادي، ويعتاشون من مساعدات حكومية، ومعروف عنهم نسبة التعليم المنخفضة جداً بينهم، ونسبة الولادات الأعلى، حيث إن معدل الخصوبة بينهم، عام 2018، وفقاً للمكتب المركزي الإسرائيلي» للإحصاء، قد وصل 7,1

**أكثر الطرف سماجة هي تلك التي تتحدث عن وجود «يمين» و«يسار» ضمن القوى السياسية الإسرائيلية الحاكمة**

# الكيان الصهيوني... عشرة محاور لأزمة شاملة واحدة



وجودياً، ويجعل مما يسمى «اتفاقات أبراهام» مجرد قبلة وداع أمريكي للكيان، يترك بعدها لمصيره.

ولا شك أيضاً، أنّ الحامل الداخلي الأساسي للازمة السياسية للكيان، هو المقاومة الفلسطينية، التي سنتحدث عنها باختصار في فقرة لاحقة، ولكن نكتفي هنا بالإشارة إلى أنه وبالرغم من أنّ لدى الساسة «الإسرائيليين» موقفاً معادياً موحداً ضد كل ما هو فلسطيني، إلا أنّ عجز مختلف السياسات القمعية والهجمية في كسر المقاومة، قد ولد انقساماً عميقاً حول الأساليب الواجب اتباعها...

## تاسعاً: النواة الثقافية

استقرار أي مجتمع أو دولة من الدول، لا يمكن أن يتم دون وجود نواة ثقافية متماسكة تشكل الجانب الروحي من كيان الدولة- المجتمع. الاستثمار المكثف بالهولوكوست، وتحويلها إلى «مناسبة يهودية خالصة» رغم أنّ ضحاياها لم يكونوا من اليهود فقط، وكذلك الاستثمار بـ«الغيتو» التاريخي في الغرب، وضع أساساً «وإنّ وأهياً»، لنواة ثقافية ما لمشروع «الدولة اليهودية»، بمعنى أنها دولة للمظلومين والمضطهدين القاديين من شتى بقاع الأرض.

الطريف في المسألة، أنّ أولئك الذين نظموا اضطهاد اليهود تاريخياً، هم أنفسهم الذين دفعوا نحو «إقامة الدولة»، ضد شعوب سبق أن اعتبرت اليهود جزءاً طبيعياً منها، وعاش اليهود فيها في مستوى من الأمان والحرية لم يعرفوه قط في أوروبا. «تفكي مراجعة تاريخ محاكم التفتيش، وقبلة تاريخ الدول العربية الإسلامية التي قامت في منطقتنا لمعاينة هذه الحقائق». هذا موضوع طويل بكل الأحوال، ولسنا بوارد التعمق فيه، إنما ندعو ضرورة السياق إلى الإشارة له.

استمر الارتكاز إلى فكرة الاضطهاد رداً من الزمن بعد إعلان دولة الكيان. ولكن تغيرت مع الزمن مجموعة أمور أساسية:

أولاً: سمحت المعونات الغربية الكثيفة، بتحويل صورة «المستضعف» إلى صورة المتجبر والظالم، ليس من وجهة نظر الفلسطينيين أو العرب أو المسلمين أو أي حر في العالم فحسب، بل ومن وجهة نظر «الإسرائيليين» أنفسهم.

ثانياً: هذه المعونات نفسها، ومعها التطور التقني المستورد بمعظمه، أحدث حالة من الرخاء المادي. بل وكان الرخاء المادي نفسه أحد شروط استقطاب نخبة تقنية وعلمية وصناعية يهودية من أصفاء العالم باتجاه فلسطين المحتلة. وجود هذه الفئات عزز مشكلات «المجتمع الناشئ»، الفوارق الطبقيّة بدأت بالظهور بشكل أكثر حدة، وكذا الفوارق العنصرية الطابع، والتي يجري فيها التمييز بين اليهود على أساس لون بشرتهم، وعلى أساس البلدان التي جاؤوا منها، ويتم توزيعهم على الأعمال بناءً على ذلك.

ثالثاً: حالة الرخاء النسبي نفسها، وكما في أي مجتمع عبر التاريخ، قد أضعفت الاستعداد للقتال، خاصة وأنّ القسم الأكثر ثراءً والأكثر تطوراً، لديه دائماً خيار الانتقال المؤقت أو الدائم نحو الغرب، بمقابل، أنّ الفئات الأكثر تخلفاً وخاصة الحريديم، ليست مستعدة، وليست لديها الإمكانية العملية للانتقال إلى أي مكان آخر.

محصلة هذه العوامل وغيرها، أنّه لا يمكن الحديث عن «نواة ثقافية» واحدة في «مجتمع واحد» بما يخص الكيان. بل هنالك عدة مجتمعات معزولة نسبياً عن بعضها البعض، ومتناقضة فيما بينها. والأكثر صعوبة في المسألة، أنّ تلك الفئات التي تشكل «الأساس الاعتقادي» للكيان، والتي يمكن أن تتحمل أكثر من غيرها ظروف الحرب والتوتر الأمني المستمر، هي ذاتها أساس المشكلة الاقتصادية للكيان. والعكس بالعكس، فالفئات التي هي أساس بناء اقتصاد متطور في الكيان، هي الأقل تحملاً لظروف التوتر الأمني، وهي

كما كل الاقتصادات المرتبطة بالدولار حول العالم، يمر الكيان هو الآخر عبر الأزمة. رفع الفيدرالي الأمريكي المستمر لأسعار الفائدة، أدى إلى هجرة جماعية لرؤوس الأموال من بقاع مختلفة في العالم باتجاه الداخل الأمريكي، وخاصة الأموال الساخنة. نشر موقع والا «الإسرائيلي» منذ أيام نقلاً عن رؤساء البنوك «الإسرائيلية» أنّ معدل انتقال الأموال نحو الخارج قد ارتفع بعشرة أضعاف المعدل الذي كان عليه قبل سنة.

الارتفاع الفلكي هذا، أي بعشرة أضعاف للأموال الهاربة من الكيان، لا يمكن تفسيره فقط بالأزمة الاقتصادية العالمية، ويرفع الفيدرالي الأمريكي لأسعار الفائدة، لأنّ حجم تسرب الأموال في دول مختلفة حول العالم باتجاه الولايات المتحدة لم يبلغ هذه المعدلات من الارتفاع في الفترة نفسها. أحد التفسيرات الإضافية لهذه العملية، هو أنّ واشنطن تعمل بشكل مدروس على استقطاب شركات التكنولوجيا المتطورة من كل «حلفائها» باتجاه الداخل الأمريكي، وشركات التكنولوجيا العالية في الكيان هي عماد أساسي من أعمدة الاقتصاد، بل هي العماد الأهم، وهي في الوقت نفسه الاستهداف الأساسي الذي يضعه الأمريكيان حالياً.

الوضع الأمني المتوتر دائماً، والكلف الموهولة لإدارة مجتمع عسكري وإدارة آلة حرب لا تتوقف عن العمل، هي أيضاً أسباب إضافية لتعميق الأزمة، خاصة وأنّ الموردين الأساسيين لتشغيل هذه الآلة قد تراجعوا بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية. ونقصد بهما، أولاً: تجارة بيع الأسلحة الإسرائيلية التي تشهد تراجعاً واضحاً، وكذلك الدعم الأمريكي المالي، والذي وإنّ لم يتم تقليص حجمه الدولار، إلا أنّ قيمته الفعلية قد انخفضت بشكل كبير بحكم التضخم الحقيقي للدولار.

سبق أنّ تناولنا موضوع الحريديم في هذه المادة، ولكن لا بد من التنويه هنا بأنّ هذه الفئة مساهم أساسي في تفاقم الأزمة الاقتصادية؛ يكفي القول إنّ في إحصاءات 2016 بلغ عدد اليهود الحريديم في «المجتمع الإسرائيلي» حوالي 750 ألفاً، وعددهم الآن ولا شك قد قارب المليون أو تجاوزه. «17% من اليهود في فلسطين المحتلة عام 2016، واليوم تجاوز الـ 20%». يكفي فقط أنّ تخيل صورة «دولة» لا يقوم 20% من سكانها بأي عمل منتج من أي نوع كان، بل ويجب على الدولة أن تصرف عليهم، وهم عليهم أن يتفرغوا لممارسة الدين، وبالآخرى لممارسة الحقد والعنصرية... وحتى من يقوم منهم بعمل ما، فهو عمل قليل الإنتاجية بشكل كبير.

## ثامناً: الانقسام السياسي الداخلي

أكثر الطرف سماجة، هي تلك التي تتحدث عن وجود «يمين» و«يسار» ضمن القوى السياسية «الإسرائيلية» الحاكمة، الحقيقة، أنها كلها يمين والفارق هو مدى يمينيتها ومدى تعصبها.

اثنان من الصف الأول من قيادات الكيان، وخلال فترة لا تتجاوز الشهرين، قد عبّرا عن أنّ «إسرائيل ماضية نحو حرب أهلية طاحنة»، هما إيهود باراك وإسحاق هرتسوغ. هذا الكلام ليس بقليل، ويعكس حجم الأزمة وعمقها.

المسألة ليست مجرد خلاف بين مجموعة نخبها وحلفائها والصف المقابل، وليست بالتأكيد حول «الإصلاح القضائي». عمق المسألة فيما نعتقد هو الخلافات الكبرى حول السياسات الاستراتيجية الواجب اتباعها في ظل وضع عالمي يتغير بسرعة كبيرة؛ بكلام آخر، الانقسام ضمن «النخبة» في الكيان، هو انعكاس لانقسام النخبة في الولايات المتحدة وفي الغرب عموماً. وهذا الانقسام أشد قسوة في الكيان، لأنّ ما هو على المحك هو استمرار الكيان ذاته من حيث استمرار وظيفته أو انتهائها. فالتراجع الأمريكي المتواصل، وصعود أسهم التيار الانفكائي، يهدد الكيان

كذلك، فإنّ المقاومة المسلحة، هي الأخرى كانت أساساً مكيناً في هذه الوحدة؛ فبات معروفاً أنّ الفلسطينيين على العموم لا يقفون عند الشعارات التي تطلقها القوى السياسية، بل عند الصواريخ التي تطلقها، وعند الأفعال الملموسة في مقاومة الاحتلال.

بالتزام مع ذلك كله، وابتداءً من الشيخ جراح وما تلاه، ظهر أنّ أزمة الصهاينة كلما تعمقت، تعمقت بالصد منها وحدة الحال الفلسطينية لتشمل الضفة وأراضي 48 وبمختلف أشكال النضال المدني والعسكري والسياسي والثقافي والاجتماعي.

وسطي عمر المقاومين الفلسطينيين الذين يضربون الكيان على أساس يومي، ومن حيث لا يمكنه بأية حال من الأحوال أن يحمي نفسه، هو وسطي صغير وذو دلالات كبرى. فكل الأحاديث عن أنّ الأجيال اللاحقة ستنتسى قد تبذرت. أهم من ذلك، أنّ ولادة أجيال مقاومة بهذه الأعمار الصغيرة، تعني أنّ عزم القضية يزداد ويتصلب مع الزمن على عكس ما يأمل الصهاينة، ويعني أنّ المقاومة الفلسطينية قد دخلت مرحلة جديدة تستنزف فيها الاحتلال بشكل تراكمي ومؤلم وحتى النهائية، دون أن يمتلك في وجهها أية وسيلة فعالة، مهما بلغت وحشية وسائله.

بكلام آخر، فإنّ نموذجاً جديداً مركباً ومعقداً من المقاومة قد نشأ وتثبت؛ نموذج يدمج أشكال المقاومة الفيتنامية المتمثلة بالحرب الشعبية، مع أشكال المقاومة السلمية في تجارب كتجربة غاندي، مع أشكال المقاومة المسلحة المنظمة، كما في المثال التاريخي للجزائر، مع أشكال المقاومة الثقافية والسياسية، كما في حالات عديدة حول العالم.

هذا النموذج الجامع المانع غير قابل للكسر بأي شكل من الأشكال، بل وقابليته للتوسع ولتعميق الاستنزاف قابلية تكاد تكون مفتوحة بلا حدود...

الأكثر استعداداً للفرار عند أول غيمة... وهذان الاتجاهان قد تعززا بشكل مضاعف مع الأزمة العامة، ومع اشتداد ضربات المقاومة الفلسطينية وتوسعها... حيث تبدو النواة الثقافية للمجتمع الفلسطيني أشد ثباتاً ورسوخاً وعمقاً بما لا يقاس ربما من أية نواة ثقافية أخرى حول العالم، وليس لدى الكيان فحسب، فالإجرام الصهيوني، ومحاولة فصل البلاد المحتلة عن بعضها البعض، ومحاولة تفريق الفلسطينيين بشتى السبل، كلها عززت على عكس المرجو صهيونياً، تضامن المجتمع الفلسطيني في 48 والضفة وغزة والشتات...

## عاشراً: المقاومة الفلسطينية

أعمق جوانب أزمة الكيان على الإطلاق، وأشدها تهديداً له، هي المقاومة الفلسطينية، وعلى الخصوص حالة الوحدة بين كل من الضفة وغزة والـ 48 والحركة الأسيرة والشتات.

تركز الجهد الصهيوني عبر عقود على تشتيت نضالات الفلسطينيين وعزلها عن بعضها البعض، وبنبغي الاعتراف بأنّ هذا قد نجح جزئياً في بعض المراحل التاريخية، وخاصة تلك التي تلت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، إلى ما قبل بضعة أعوام؛ في تلك المرحلة، بدا وكأنّ نضال الشتات قد تمّ تهميشه وتقليل أثره، وبدا أنّ الـ 48 قد تمّ إخراجها من المعادلة.

الصهاينة، وفي معتقداتهم بالذات، وضعوا أساساً مكيناً، ومن حيث لا يريدون، لوحدة فولاذية للمجتمع الفلسطيني؛ فقد شكلت الحركة الأسيرة خلال عقود طويلة، روح الشعب الفلسطيني، وعماداً أساسياً لوحدة كل أشكال نضاله. وربما في جوهر ذلك أنّها شكلت الأساس الأخلاقي والسياسي والعملية لتجاوز أية انقسامات فصائلية، ولعمل ضد أية أشكال انحراف وخيانة من قبيل التنسيق الأمني وما شابهه.

لا يمكن الحديث عن «نواة ثقافية» واحدة في «مجتمع واحد» بما يخص الكيان بل هنالك عدة مجتمعات معزولة نسبياً عن بعضها البعض



# المنظومة الإقليمية و«طوفان الأقصى»؟



للأسبوع الثاني على التوالي، ما يزال الحدث الفلسطيني هو الحدث الأساسي ليس ضمن حدود فلسطين فحسب، بل وفي منطقتنا وفي العالم. وهو حدث نوعي غير مسبوق ما تزال التحليلات المختلفة تحاول مقاربة أبعاده ونتائج المحتملة على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

ومصر ولبنان، هو عبء هائل على اقتصاد أي دولة؛ فهذا يتطلب ميزانيات كبيرة بشكل مستمر يتم صرفها على التسلح وعلى التدريب وتحضير المجتمع لحالة المعركة. وهذا من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على هيكلية وبنية الاقتصاد في تلك الدول، وأن يحد من إمكانيات التنمية الشاملة.

ولكن هذا وحده لا يفسر بحال من الأحوال الأوضاع المتخلفة تنموياً واقتصادياً التي تعيشها البلدان الثلاثة المذكورة؛ فحتى إذا افترضنا عدم وجود عدو على عتبة الديار، فإن التسلح وتعزيزه هو شأن أساسي من شؤون أي دولة في عالمنا المعاصر، بما فيها سويسرا التي تقدم نفسها حيادية اتجاه العالم بأسره. ولذا، وبما يخص بلداننا، فإن ما بدأ بوصفه «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، قد تحول مع الوقت إلى «لا صوت يعلو فوق صوت الفاسدين والزريعة هي المعركة». شمل ذلك استخدام «فكرة المعركة» كأداة في القمع السياسي الداخلي، حيث السلطات هي المحترق الوحيد للشعار الوطني والقضية الوطنية، والشعب الذي يضحي من أجل القضية مقتنعاً، منهمم بالتخاذل وبالخيانة، أفراداً وجماعات، حتى يُبَيَّن ولاؤه للسلطة، لا للقضية.

الاستخدام الممنهج للقضية الوطنية والفلسطينية ضمناً، كـ «شعار سياسي» موجه ضد أصحاب القضية الفعليين، أي عموم الناس، لم يضر بمصالح الناس والدول فحسب، بل وأضر بالقضية نفسها.

ما يجري مع طوفان الأقصى من خطوة كبرى باتجاه حل القضية الفلسطينية بشكل حقيقي، وبالاستناد إلى المقاومة الحقيقية والملموسة، وإلى ميزان قوى دولي جديد داعمو الكيان فيه هم الأضعف، سيضع مجمل المنظومة الإقليمية السائدة في مهب التغييرات الكبرى؛ فالناس احتملت النهب والقمع طويلاً لأنها تناصر القضية فعلاً لا قولاً... ومع انفتاح باب حل القضية بشكل ملموس، فإن ورقة النوت الأخيرة ستسقط، «وبالأحرى الوظيفة الشكلية المدعاة»... ولن يبقى سوى النهب والقمع والفساد والارتباط الفعلي بالمراكز الغربية اقتصادياً «على الأقل»، وهي الأشياء التي لم يعد ممكناً أن تستمر في ظل الواقع الجديدة...

الاستعماري البريطاني والفرنسي، عبر السيطرة الاقتصادية السياسية، وعبر السيطرة الاستعمارية الاستيطانية المباشرة في الحالة الفلسطينية.

## الانتقال من الاستعمار القديم للجديد

مع نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، كانت حركة التحرر الوطني في معظم دول العالم قد أوشكت على استفاد طاقاتها التاريخية، «وربما يكون ذلك عائداً في أحد أسبابه الأساسية إلى الدور التاريخية بين صعود وهبوط نشاط الجماهير...» تعزز الأمر أكثر مع بداية الانعطاف السلبي التي جرت في الاتحاد السوفييتي ما بعد ستالين، والتي كانت نقطة الانطلاق الأولى لانتهائه اللاحق الذي جرى بعد ذلك بحوالي 35 سنة.

أواسط الستينيات، وخاصة مع نسف خرونشوف للمنظومة المالية المضادة للدولار التي أسسها ستالين، اكتمل بناء منظومة الاستعمار الجديد الاقتصادي؛ منظومة التبادل اللامتكافئ بالياتها الأربع «الديون، مقص الأسعار، التبعية التكنولوجية، هجرة العقول»، وكل ذلك ضمن فقاعة الدولار.

## منطقتنا

الوقائع الجديدة منذ أواسط الستينيات في منطقتنا، وضعت أمام الشعوب مهمتين متلازمتين؛ استكمال التحرر الوطني بالاستقلال الاقتصادي من منظومة النهب الغربية من جهة، واستكمال التحرر الوطني بمعناه التقليدي من وجود كيان استيطاني توسعي في قلب المنطقة.

ما جرى فعلياً خلال خمسين عاماً تقريباً، هو أن معظم النخب التي وصلت إلى السلطة بشكل أو بآخر، لم تنجز أياً من المهمتين. والأسوأ، أنها استخدمت القضية الفلسطينية بالذات كغطاء لعدم تنفيذ الاستقلال الاقتصادي؛ فباتت تكثر من الشعارات ذات الاتجاه اليساري والتقدمي، بينما تمارس في الواقع سياسات يمينية ورجعية داخلياً.

لا شك، أن وجود مستعمر على عتبة الديار، بل ومحتل لقسماً منها كما هي الحال مع سورية

منها، حيث كانت روسيا القيصرية ما قبل الثورة جزءاً منها إلى جانب فرنسا وبريطانيا. بعد الحرب العالمية الأولى، وبالتوازي مع صعود روسيا ومن ثم الاتحاد السوفييتي، انطلقت بشكل أوسع حركات التحرر الوطني في بلدان «العالم الثالث» التي كانت في حينه واقعة تحت الاستعمار الأوروبي. الدفعة النهائية باتجاه الاستقلال والتحرر الوطني جاءت مع نتائج الحرب العالمية الثانية، التي انتصر فيها الاتحاد السوفييتي بشكل مباشر، والولايات المتحدة بشكل غير مباشر، بينما أوروبا الغربية «الاستعمار القديم» خرجت مهشمة ومحطمة بالكامل تقريباً.

ويمكن القول: إن الاتجاه التحرري الذي شمل معظم بلدان «العالم الثالث»، قد ترافق مع اتجاه معاكس بما يخص القضية الفلسطينية؛ فبينما كانت الدول تتحرر من الاستعمار التقليدي، كان الصهاينة يحتلون فلسطين بدعم من البريطاني بداية، ومن ثم الأمريكي وصولاً إلى إقامة «الدولة» عام 1948. وبدرجة من التجرد، يمكن القول: إن الحفاظ على المشروع الصهيوني في منطقتنا، رغم الاتجاه التحرري الشامل لها، كان الجائزة الأمريكية المباشرة لهيروشيما وناغازاكي.

أي أن الولايات المتحدة، كمنتصر ضمن الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد كأكبر المنتصرين بالمعنى الاقتصادي «لأنها لم تخسر شيئاً تقريباً في الحرب مقارنة بالآخرين»، قد اعتبرت «إسرائيل» جائزتها الإلزامية كاستعمار استيطاني في قلب المنطقة، مع القبول الاضطراري بالزوال التدريجي للاستعمار المباشر من بقية أرجاء منطقتنا.

وبكلام آخر، فإن الولايات المتحدة، وكما توضح مذكرات قادتها في حينه، كانت تعمل على تجميع أكبر قدر ممكن من الميراث

في هذا الإطار، وبالتحديد في محاولة فهم أبعاد الحدث على سورية والمنطقة، ربما من المفيد الوقوف بنشيء من الاستفاضة عند إحدى الأفكار التي جاءت في افتتاحية قاسيون العدد 1143 المنشورة الأسبوع الماضي تحت عنوان «الطوفان سيعم المنطقة بأسرها»؛ الفكرة المقصودة هي التالية: «إن وجود الكيان الصهيوني في قلب منطقتنا، تحول مع الوقت إلى جزء أساسي من المعادلات الداخلة في تركيب مجمل النظام الإقليمي، والمؤثرة في تركيب الأنظمة السائدة فيه. تهافت هذا الكيان وتراجعه والافتراق من حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً وشاملاً، سيعيد تركيب كل المعادلة الإقليمية، وسيعيد تركيب مجمل الأنظمة في منطقتنا».

## بعض من تاريخ المسألة

مع أن وعد بلفور (تشرين الثاني 1917) ليس نقطة البداية - إذ من الممكن العودة بتاريخ المسألة إلى مؤتمر بازل 1897 وحتى إلى ما قبله - إلا أنه «وعد بلفور» نقطة عَلام أساسية لبدء تحول المشروع الصهيوني نحو التنفيذ العملي واسع النطاق. أن يأتي وعد بلفور مع نهايات الحرب العالمية الأولى، فذلك ليس مصادفةً بحال من الأحوال. بل وليس من الصعب الاستنتاج أنه، من حيث الجوهر، قد شكّل ملحقاً تكملياً لاتفاقات سايكس بيكو التي سبقته بعام ونصف تقريباً (أيار 1916).

بكلام أوضح، فإن كلاً من اتفاقات سايكس بيكو، ووعد بلفور كملحق لها، قد كانت شكلاً من أشكال التقاسم الاستعماري لمنطقتنا على أساس نتائج الحرب العالمية الأولى.

بالتوازي مع عملية التقاسم هذه، حدثت ثورة أكتوبر في روسيا، وهي بالذات من فضحت اتفاقات سايكس بيكو ورفضتها وانسحبت

استخدمت القضية الفلسطينية كغطاء لعدم تنفيذ الاستقلال الاقتصادي فباتت تكثر من الشعارات ذات الاتجاه اليساري والتقدمي بينما تمارس في الواقع سياسات يمينية ورجعية داخلياً

# تكريس الارتباط والتبعية غرباً



انتهت الاجتماعات السنوية للعام الحالي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتاريخ 15/10/2023، والتي انطلقت بتاريخ 9/10/2023 في مدينة مراكش في المغرب، مستمرة لمدة أسبوع.

تم تبنيها ووضعها بالتنفيذ تبعاً خلال العقود الماضية، طوعاً ودون ضغوط مباشرة! فسورية لم تقتض من هذه المؤسسات المالية الدولية إلا لمرات محدودة خلال القرن الماضي، وبقرروض ضئيلة تمت تسويتها وتسديدها كاملة، ولا يوجد عليها ديون لمصلحتها منذ عقود بحسب التصريحات الرسمية.

ومع ذلك فمع بداية القرن الحالي تناغمت السياسات الليبرالية الاقتصادية المطبقة في سورية مع وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين تحت عنوان تسويقي للهبج الاقتصادي المقنع في حينه بمسمى «اقتصاد السوق الاجتماعي»، والذي كانت من درجاته التنفيذية وضع غالبية الوصفات سيئة الصيت أعلاه موضع التنفيذ تبعاً، والتي حصنا نتائجها الكارثية على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، وقد كان من نتائجها، مع غيرها من الأسباب الأخرى التي لا تقل أهمية، انفجار الأزمة في عام 2011!

وبالرغم من كل النتائج الكارثية التي تم حصادها ما زالت السياسات الاقتصادية الليبرالية الرسمية على حالها دون تغيير، بل مع المضي قدماً لاستكمال تنفيذ كل الوصفات أعلاه بتفصيلها، بغض النظر عن تداعياتها وأثارها ونتائجها!

فالقائمون على أمر البلاد والعباد يبديون ملكيين أكثر من الملك بما يخص التبني الكلي لسياسات مؤسسات الغرب المالية والنقدية ووصفاتها الاقتصادية! والمفارقة الأكبر أنه على الرغم من توقف مشاريع التعاون الفني والاستشاري، وكذلك الزيارات الدورية لخبراء البنك الدولي إلى سورية بعد انفجار الأزمة في عام 2011 بسبب العقوبات، إلا أن ذلك لم يضع حداً لهذه السياسات التدميرية!

فالواقع العملي يقول إن الطغم النهبوية المتحكمة بالاقتصاد وبمقدرات البلاد ارتبطت مصالحها مع مصالح المركز الغربي عضواً

للمنموذج النظري المروج أعلاه هو «إعادة الهيكلة الاقتصادية» وما يندرج ضمنه من وصفات تفصيلية على المستوى التنفيذي وبحسب واقع كل دولة، والتي تكون كارثية بنتائجها على اقتصادات الدول وواقعها الاقتصادي الاجتماعي، ومنها

- تحرير التجارة وتخفيض الرسوم الجمركية.
- التحرير السعري للسلع والخدمات.
- تحرير سعر الصرف وصولاً إلى تعويمه.
- تخفيض الإنفاق العام وصولاً إلى إنهائه.
- تقليص الدعم الاجتماعي وإنهائه.
- تقليص العمالة في القطاع الحكومي.
- تخفيض الأجور إلى حدودها الدنيا وتجميدها.

- سياسات الخصخصة المباشرة وغير المباشرة.. وغيرها من الوصفات!

فالوصفات التنفيذية أعلاه تحقق غايتها الأولى، تكريس تبعية الدول للمركز الغربي، مع منحه المزيد من فرص التغول للسيطرة على اقتصاداتها لتجريبها لمصلحته استنزافاً ونهباً عبر المؤسسات والمنظمات المهيم عليها من قبل الغرب!

والثانية، زيادة نفوذ وسيطرة الشرائح الاجتماعية المرتبطة مع هذا الغرب في الدول المعنية، عبر دوابات النهب والاستغلال التي تتيحها هذه الوصفات لمصلحتها!

## سورية والتنفيذ الطوعي للوصفات سيئة الصيت أعلاه!

تتبع الخشية عادة من الوصفات سيئة الصيت أعلاه من الاضطرار للروضوخ إليها وتنفيذها تحت الضغط، وخاصة بسبب الديون التي تحصل عليها بعض الدول من خلال تعاونها مع هاتين المؤسساتين، والتي تفسح المجال عملياً للبنك الدولي أن يتدخل في السياسات الاقتصادية للبلد المعني، وصولاً إلى التنفيذ الجزئي أو الكلي لها!

أما المفارقة على مستوى واقعنا الاقتصادي، والسياسات المتبعة رسمياً، أن هذه الوصفات



**الطغم النهبوية المتحكمة ارتبطت مصالحها مع مصالح المركز الغربي عضواً لدرجة تبني وصفات وسياسات مؤسساتها ومنظماتها طوعاً دون اضطرار ودون ضغوط وصولاً إلى النموذج الليبرالي المتوحش المطبق!**

البنك الدولي محافظي البنوك المركزية، ووزراء المالية والتنمية، وكبار المسؤولين من القطاع الخاص، وممثلي منظمات المجتمع المدني، والأكاديميين لمناقشة القضايا التي هي موضع الاهتمام العالمي، ومنها الأفاق الاقتصادية العالمية، واستئصال الفقر، والتنمية الاقتصادية، وفعالية المعونات. وتعد أيضاً ندوات وجلسات إعلامية إقليمية ومؤتمرات صحفية والكثير من الأنشطة والفعاليات الأخرى التي تركز على الاقتصاد العالمي والتنمية الدولية والنظام المالي العالمي.

وتتضمن الاجتماعات السنوية اجتماعات لجنة التنمية، واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، ومجموعة العشرين، ومجموعة الأربع والعشرين، والعديد من الدوائر الأخرى.

وقد اختبرنا بالواقع العملي، كما غيرنا من الدول، أن العناوين النظرية أعلاه، حول «التعاون واستئصال الفقر والتنمية الاقتصادية وغيرها»، هي عناوين فضفاضة تسقط وتتهاول بفعل الوصفات الاقتصادية سيئة الصيت التي يتم السعي لفرضها على الدول من قبل هاتين المؤسساتين، بالإضافة طبعاً إلى منظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات والمنظمات الشبيهة، لمصلحة الدول الغربية المهيمنة أولاً، والشرائح الاجتماعية المستفيدة منها داخل كل دولة بحكم ارتباط المصالح والتبعية ثانياً، من أجل استمرار سيطرتها وهيمنتها، وعلى حساب اقتصادات الدول الضعيفة وشعوبها!

**الوصفات العملية والنتائج الكارثية!** العنوان العريض لفرض الهيمنة والتبعية وفقاً

وقد شاركت سورية في هذه الاجتماعات بوفد برئاسة وزير المالية، حيث بحث الوفد مع صندوق النقد والبنك الدوليين إعادة إدراج سورية في تقارير ومؤشرات المؤسسات. وتجدر الإشارة إلى أن سورية كانت قد انضمت إلى البنك الدولي في عام 1947، واستمرت علاقتها على مستوى التعاون الفني والاستشاري مع البنك حتى انفجار الأزمة في عام 2011، حيث توقفت مشاريع التعاون الفني والاستشاري، وكذلك الزيارات الدورية لخبراء البنك إلى سورية، وذلك تنفيذاً للعقوبات التي فرضت عليها.

فما الجديد المتوقع بعد استئناف المشاركة السورية بهذه الاجتماعات، والسعي لإدراجها في تقارير ومؤشرات المؤسسات أعلاه، على السياسات الاقتصادية المتبعة؟

وماذا بقي من تفاصيل الوصفات سيئة الصيت لهذه المؤسسات المالية الدولية ولمصلحتها، المسيطر عليها غربياً، لم يتم تنفيذها، أو يجب استكمال هذا التنفيذ؟

وأين هو شعار التوجه شرقاً بالواقع العملي في ظل استمرار على التعويل على المؤسسات والمنظمات الغربية؟

## لمحة عامة بين النظري والعملي!

جرت العادة أن يجتمع مجلسا محافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مرة واحدة سنوياً لمناقشة العمل الخاص بكل من المؤسسات التي تُنظم عموماً في شهر أيلول - تشرين الأول.

وتجمع الاجتماعات السنوية لمجلسي محافظي صندوق النقد الدولي ومجموعة

# سياسة مستمرة برغم كوارثها!

التوجه شرقاً هو شعار إعلامي فقط لا غير بدليل استمرار التعويل على المؤسسات والمنظمات الغربية بكل موبقاتها على مستوى النتائج الكارثية التي يتم حصادها اقتصادياً واجتماعياً ووطنياً!



سورية، مشيراً إلى أن العلاقات الاقتصادية البينية بين الدول العربية لم تتأثر كثيراً ولكن نأمل تفعيلها وتحسينها- نحن هنا لرفع صوت الدول النامية، للحصول على موقف تفاوضي أفضل مع الدول المتقدمة- حالياً ومنذ حوالي سبعة أشهر، نسعى إلى إعادة وإحياء العلاقات بين سورية وصندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي- هناك حديث عن عودة سورية على الأقل إلى البرامج والإحصاءات الدولية- وهناك حديث عن تمويل فرص وبرامج ومشاريع في المرحلة اللاحقة لتهمتم وترتبط بالتنمية المستدامة، وبرامج هذه المؤسسات المالية».

## نحو المزيد من الكوارث!

من الواضح أن شعار التوجه شرقاً هو شعار إعلامي فقط لا غير بدليل استمرار التعويل على المؤسسات والمنظمات الغربية بكل موبقاتها على مستوى النتائج الكارثية التي يتم حصادها اقتصادياً واجتماعياً ووطنياً! فالترجمة العملية لكل ما سبق، وكما هو ملموس عملياً، هو الاستمرار بنفس النهج والسياسات، أي إن الرسميين من أولي الأمر عازمون على استكمال تنفيذ وصفات المؤسسات المالية سيئة الصيت أعلاه، مع غيرها من الصفات الظالمة والتوحشية، بغض النظر عن الكوارث المضاعفة الناجمة عن ذلك بانعكاساتها السلبية على البلاد والعباد!

ولعله قبل الحديث عن السعي إلى إعادة ادراج سورية في تقارير ومؤشرات صندوق النقد والبنك الدوليين أن يكون هناك شفافية محلية بما يخص تفاصيل هذه التقارير والمؤشرات!

لدرجة تبني وصفات وسياسات مؤسساته ومنظماته طوعاً، دون اضطرار ودون ضغوط، وصولاً إلى النموذج اللببرالي المتوحش المطبق!

## تصريحات رسمية على هامش الاجتماعات!

في تصريح لـ CNBC عربية، على هامش الاجتماعات بتاريخ 2023/10/10، قال وزير المالية، إن «سورية تستهدف تحقيق نمو اقتصادي بنسبة تصل إلى 3% في العام المقبل، واتخذت عدة إجراءات لتحسين مناخ الاستثمار وإعادة المستثمرين العرب والأجانب إليها، وتبحث مع صندوق النقد والبنك الدوليين إعادة إدراج سورية في تقارير ومؤشرات المؤسسات».

وكذلك نقل عن وزير المالية عبر موقع «اقتصاد الشرق» بتاريخ 2023/10/11 ما يلي «سورية من أقل الدول مديونية في المنطقة حتى تاريخنا هذا، مضيفاً، لا يوجد علينا ضغوط من ناحية الدين الخارجي- لا يوجد ديون حتى على الشركاء والأصدقاء، ونحن نعتمد على مصادرها الخاصة، ونعتمد مبدأ راجح راجح- سورية لا تقبل اشتراطات غير منطقية، مشيراً إلى أن هناك التزامات منطقية من ناحية أن هناك ديناً، فهناك ضمانات وجداول تسديد. مشيراً إلى وجود تسهيلات مالية مع الصين وغيرها- إذا كانت هناك شروط أي برامج اقتصادية مشتركة ضمن الحدود المنطقية والطبيعية التي تضمن حقوق الطرفين، فنحن معها، وما يزيد عن ذلك فنحن موقفنا معروف وواضح منها- حتى الساعة، ما زالت السعودية من أهم عشر شركاء اقتصاديين إلى

على حساب الاقتصاد الوطني والغالبية المفقرة كما جرت العادة! أما الحديث عن مناخ الاستثمار فهو لغو إعلامي لا أكثر، فلا استثمارات من الممكن استقطابها «محلية أو عربية أو أجنبية» في ظل استمرار الواقع السياسي العام في البلاد، التي ما زالت تعاني من أزمة وطنية شاملة تهدد أمنها ووحدتها وسلامة أرضها وشعبها وسيادتها!

فالتصريحات الرسمية أعلاه تؤكد على استمرار العمل بنفس السياسات اللببرالية الظالمة المتبعة والنهج التدميري المطبق، مع استمرار التعويل على المؤسسات الغربية بكل برامجها ووصفاتها التدميرية والإفقرارية والنهبية! على ذلك فإن معدلات النمو المستهدفة، وبغض النظر عن نسبتها وإمكانية تحقيقها، لن تصب إلا بمصلحة كبار أصحاب الأرباح،

## دعم الخبز.. تضخيم بالأرقام يُغيب حجم النهب!

بالرغيف التمويني والعلفي، والأهم ما يتم كشفه من أرقام بما يخص عمل بعض المطاحن من قبل أجهزة الرقابة والتفتيش الرسمية، وكل ذلك يعتبر غيضاً من فيض حجم المخالفات والفساد والنهب الفعلي على حساب الدعم والخزينة والمواطنين! لتبقى الغاية الأكثر تغييرياً من إعادة عرض أرقام الدعم المليارية والتضخيمية على الرغيف التمويني بين الحين والآخر، من قبل الرسميين على مختلف مستوياتهم، هي التمهيد لمزيد من التخفيض على هذا الدعم، سواء بشكل مباشر من خلال زيادة سعر الرغيف، أو بشكل غير مباشر من خلال تخفيض وزنها، أو تقليل عدد أرغفتها، أو تقليص حصة الفرد اليومي! فقد تكاثرت أساليب تخفيض الدعم خلال السنين الماضية باسم حرص على المستحقين ومصالحهم، فيما تضرب هذه المصالح بعرض الحائط لمصلحة الناهبين والفاستين عملياً، وبكل فجاجة ووقاحة، دون حل حقيقي لازمة رغيف الخبز، التي لم ولن تُحل طالما بقيت مسارب النهب والفساد مستمرة! فهل نحن على مشارف تخفيض دعم على الرغيف التمويني في القريب!؟

ربطة فيها 7 أرغفة افتراضاً، وهذا العدد يتضمن من يشمله الدعم، ومن خرج من مظلة الدعم أيضاً، لكنه محسوب ضمن الاحتياج الموزع عبر البطاقة الذكية! أما عن إجمالي مبلغ الدعم السنوي، فيعني أن تكلفة الدعم على كل ربطة بحدود 4000 ليرة، وكل رغيف بحدود 570 ليرة، وكل فرد من المستهلكين للخبز التمويني المحسوبين أعلاه يُقدم له دعم بحدود 55 ألف ليرة شهرياً! ولعل ما تم إغفاله في رقم الدعم الملياري أعلاه، هو حصة النهب والفساد المقتطعة منه على حساب خزينة الدولة والمدعومين من المواطنين، والتي تبدأ بواباته اعتباراً من المبالغ المخصصة لتوريدات القمح، وتمر بنسب الهدر بالصوامع، ثم بالمطاحن ونسب الاستخراج فيها للدقيق، والتي لا تنتهي بالمخابز والأفران، بل وعلى أطرافها عبر شبكات البيع للخبز التمويني المسحوب من مخصصات المستحقين عملياً! ولا أدل على ذلك من المخالفات التي يتم الكشف عنها ويتم تنظيم الضبوط بها من قبل مديريات التموين في المحافظات، بما يخص الدقيق التمويني والاتجار غير المشروع به، أو بالاتجار



حدود الـ 8 تربيونات ليرة». فماذا تعني الأرقام أعلاه؟ بكل بساطة، إن الأرقام أعلاه عن الاحتياج الحقيقي من مادة الخبز يوماً تعني أن عدد المستهلكين للخبز التمويني يوماً يبلغ 12,833 مليون فرد، وذلك وفقاً لحسابات سقف الاستهلاك اليومي لكل فرد، والمحددة بـ 3 أرغفة فقط لا غير، وبقوة أن كل

«الاحتياج الحقيقي لسورية من مادة الخبز يومياً يقارب 5,5 مليون ربطة، وتعد محافظات دمشق وريفها وحلب الأكثر احتياجاً. سعر الخبز المدعوم لا يشكل أكثر من 4% من تكلفة إنتاجه الحقيقية، وهذا يؤكد حرص الدولة على استمرار دعم مادة الخبز وتأمينها بتكلفة بسيطة، رغم ارتفاع حجم الدعم السنوي المقدم لها، والذي تجاوز

نقل عن مدير عام المؤسسة السورية للمخابز مؤيد الرفاعي عبر موقع «سينسيريا» الإعلامي بتاريخ 2023/10/10 يلي:

# وداعاً للسلاح المالي الأمريكي: أين



تطرح مسألة العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على عدة دول في العالم أسئلة ملحة، أهمها: هل تدرك الولايات المتحدة تأثير سياساتها في فرض العقوبات على دور الدولار الأمريكي نفسه؟ ولماذا تتخذ سياسات تهدد العملة التي كانت سائدة في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؟ حيث نشهد اليوم كيف يضطر عدد متزايد من الدول المتعرضة لهذه العقوبات إلى اتخاذ إجراءات استباقية لضمان أمانها واستقرارها.

## ■ قاسيون

يقوم نظام المراسلة الفورية التابع لجمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك «سويفت SWIFT» بإبلاغ المستخدمين، سواء من دافعي الأموال أو من يدفع لهم، بعمليات الدفع التي تم إجراؤها. وبالتالي، فإن هذا النظام يتيح التحويل السلس والسريع للأموال بين الدول.

### هل انتهت رحلة سويفت تماماً؟ ولماذا؟

تأسس نظام سويفت في عام 1973، وتم إطلاقه رسمياً في عام 1977، ويقع المقر الرئيسي له في بلجيكا. وهو يربط بين 11,000 بنك ومؤسسة مالية «BFIs» في أكثر من 200 دولة. يرسل النظام أكثر من 40 مليون رسالة يومياً، حيث يتم تداول تريليونات الدولارات الأمريكية في جميع أنحاء العالم. تشترك في ملكية سويفت أكثر من 2,000 بنك ومؤسسة عالمية، ويديرها

### سويفت عصا مالية.. يستخدمها الأمريكي وقتما يريد

صحيح أن المقر الرئيسي لنظام سويفت هو في بروكسل، لكن مركز بيانات هذا النظام - أي عصبه الحي وأداة التحكم الأساسي فيه- هو في الولايات المتحدة. وتعتبر سويفت بمثابة «آلية مراقبة مالية جماعية» لمراقبة التدفقات المالية عبر الحدود. وكما نعرف، كانت تتم تسوية حوالي 95% من المدفوعات العالمية بالدولار الأمريكي من خلال نظام المدفوعات بين البنوك «CHIPS» الخاص التابع لغرفة المقاصة ومقره نيويورك، وهو نظام يضم 43 مؤسسة مالية.

في عام 2022، فإن حوالي 40% من المدفوعات عبر الحدود في جميع أنحاء العالم هي بالدولار الأمريكي. ويقوم نظام CHIPS بتسوية مدفوعات بقيمة 1.8 تريليون دولار أمريكي يومياً. ونظراً لأن جميع أعضاء نظام CHIPS يحتفظون بمكاتب في الولايات المتحدة، فإنهم يخضعون لقانون الولايات المتحدة بغض النظر عن موقع المقر الرئيسي أو الملكية. وبالتالي، على مدى ما يقارب عقدين من الزمن، دفع أعضاء نظام CHIPS «مثل المجموعة المالية العالمية الفرنسية BNP Paribas والشركة البريطانية المالية متعددة الجنسيات Standard Chartered، وغيرهما...» ما يقارب 13 مليار دولار أمريكي كغرامات لانتهاك العقوبات المتعلقة بإيران بموجب القانون الأمريكي!

### نهاية خطوة نيسكون التاريخية..

### وبداية واقع جديد

ظلّ الدولار الأمريكي لفترة طويلة العملة المفضلة للتجارة الدولية وحيازات الاحتياطي الأجنبي. وبالتالي، تمتعت الولايات المتحدة «بامتياز صخيم» منذ الحرب العالمية الثانية، بعد أن أنشأ مؤتمر «بريتون وودز» عام 1944 «معياري الدولار» القائم على الذهب - المحدد عند 35 دولاراً أمريكياً للأوقية من الذهب.

ومع بقاء الدولار الأمريكي العملة الدولية الأولى، كان يمكن لوزارة الخزانة الأمريكية دفع أسعار فائدة منخفضة للسندات التي تحتفظ بها الدول الأخرى كاحتياطات. وبالتالي، فهي تقترض بثمن بخس لتمويل العجز والديون. وبالتالي، فهي قادرة على إنفاق المزيد، على سبيل المثال، على جيشها، مع جمع ضرائب أقل.

ونظراً لتسيّد الدولار الأمريكي، تستفيد الولايات المتحدة أيضاً من «امتياز إصدار العملة - Seigniorage»، أي الفرق بين تكلفة طباعة الأوراق النقدية بالدولار وقيمتها الاسمية، أي القيمة التي يدفعها الآخرون للحصول على هذه الأوراق.

في شهر آب 1971، قام الرئيس نيكسون من جانب واحد «بإنهاء التزامات» الولايات المتحدة بموجب نظام بريتون وودز النقدي الدولي، أي تغطية الدولار الأمريكي بالذهب على النحو المتفق عليه. وفي حالة الارتباك التي تلت ذلك، «أقنعت» الولايات المتحدة العاهل السعودي الملك فيصل بضمان تسوية جميع مدفوعات النفط والغاز بالدولار الأمريكي. وهكذا، عززت صفقة اجتماع أوبك عام 1974 - التي رسخت منظومة «البترو دولار» أي ربط



### نظراً لأن

### جميع أعضاء

### نظام CHIPS

### يحتفظون

### بمكاتب في

### الولايات

### المتحدة، فإنهم

### يخضعون لقانون

### الولايات المتحدة

# وصلت القوى الصاعدة في بناء البدائل؟

## 71%

انخفضت حصة الدولار الأمريكي من احتياطات العملات الأجنبية في جميع أنحاء العالم من 71% في عام 1999 إلى 59% في عام 2021.

## 79%

انخفضت أصول الدولار الأمريكي في الصين من 79% في عام 2005 إلى 58% في عام 2014، ومن المفترض أنها انخفضت أكثر منذ ذلك الحين



ومن المفترض أنها انخفضت أكثر منذ ذلك الحين، حيث أنه في الآونة الأخيرة، كان البنك المركزي الصيني يتوسع تدريجياً في استخدام تطبيق اليوان الرقمي الذي يحمل اسم e-CNY.

ومع أكثر من 260 مليون مستخدم، أصبح تطبيق e-CNY الآن «جاهز تقنياً» للاستخدام عبر الحدود حيث لا توجد حاجة إلى بنك غربي لنقل الأموال عبر الحدود. ومثل هذه المدفوعات للواردات من الصين باستخدام e-CNY سوف تتجاوز نظام سويفت، ولن تحتاج إلى نظام المدفوعات بين البنوك «CHIPS» الخاص التابع لغرفة المقاصة في نيويورك.

بالتوازي، لطالما اشتكت روسيا من إساءة استخدام الولايات المتحدة للهيمنة الدولار. حيث حاولت موسكو «استبعاد الدولار» من خلال تجنب استخدامه في التجارة مع الدول الأخرى وفي حيازاتها من صندوق الثروة الوطني.

في العام الماضي، حذر الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، من أن الولايات المتحدة تعض اليد التي تطعمها، من خلال تقويض الثقة في النظام المالي المهيمن عليه أمريكياً. وحذر من أن «الولايات المتحدة ترتكب خطأ فادحاً في استخدام الدولار كأداة للعقوبات».

وهكذا، أدت العقوبات الغربية إلى تسريع تآكل الهيمنة المالية الأمريكية. وإلى جانب تفاقم وضع الركود التضخمي في الغرب، دفعت مثل هذه الإجراءات ضحاياها - الحاليين والمستقبليين - إلى اتخاذ تدابير وقائية ودفاعية، مع عواقب واضحة على واشنطن.

المتحدة حوالي 9,5 مليار دولار أمريكي من الاحتياطات الأفغانية و342 مليون دولار أمريكي من الأصول الفنزويلية! وبعد أن هددت بالاستبعاد من نظام سويفت في أعقاب أزمة شبه جزيرة القرم عام 2014، طوّرت روسيا نظام المراسلة SPFS «نظام نقل الرسائل المالية» الخاص بها. وتم إطلاق SPFS في عام 2017، ويستخدم هذا النظام تقنية مشابهة لكل من نظام سويفت ونظام CIPS الصيني.

ولا يزال النظامان الصيني CIPS والروسي SPFS يتطوران بتسارع، ويخدمان إلى حد كبير البنوك والمؤسسات المالية المحلية. وبحلول نيسان 2022، تمكنت معظم البنوك الروسية و52 مؤسسة أجنبية من 12 دولة من الوصول إلى نظام SPFS الروسي. وتؤدي التطورات الجارية إلى تسريع تقدم هذين النظامين وربطهما. إلى جانب ذلك، تمتلك مؤسسة المدفوعات الوطنية الهندية (NPCI) نظام مدفوعات محلي خاص بها يحمل اسم RuPay. ويقوم بتغطية ملايين المعاملات اليومية بين البنوك والمؤسسات المالية المحلية، ويمكن استخدامه للمعاملات العابرة للحدود.

### حالتها حال من سبقها.. هيمنة واشنطن تتآكل

في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، دعا رئيس البنك المركزي الصيني إلى «عملة احتياطية دولية منفصلة عن الدول الفردية».

في الوقت نفسه، انخفضت أصول الدولار الأمريكي في الصين من 79% في عام 2005 إلى 58% في عام 2014،

تعدى الأمر حدود ترهيب الدول الأخرى، وبات دافعاً لهذه الدول لاتخاذ مسارات وسياسات بديلة أخرى كي تكون مستعدة لحالات الطوارئ. وتشمل عملية الاستعداد للطوارئ هذه الانضمام إلى أنظمة المدفوعات الأخرى التي أخذت تتكوّن على الصعيد العالمي بيد مناوئي الهيمنة الغربية، حيث أن أنظمة المدفوعات التي تكوّنت لا تضمن تحويلات مالية عابرة للحدود بشكل سلس فحسب، بل وبشكل أكثر أماناً أيضاً.

**دول العالم المتضررة تقول كفى!**  
دفع الغطرسة الأمريكية وقرار الاتحاد الأوروبي بمنع البنوك الإيرانية من استخدام نظام سويفت إلى جانب الكثير من الأسباب الأخرى الصين إلى تطوير نظام الدفع بين البنوك عبر الحدود «CIPS».

يعمل نظام CIPS منذ عام 2015، ويديره البنك المركزي الصيني. وبحلول عام 2021، كان لدى نظام CIPS ما يقارب 80 مؤسسة مالية تتمتع بالعضوية، بما في ذلك 23 بنكاً روسياً.

وفي نهاية عام 2021، احتفظت روسيا بما يقارب ثلث احتياطات اليوان العالمية. لهذا، ينظر الكثيرون إلى العقوبات الأخيرة المفروضة على روسيا على أنها نقطة تحول مفصلية، لأن أولئك الذين ليسوا راسخين في التبعية للمعسكر الأمريكي لديهم الآن سبب أكبر للتفكير في استخدام عملات أخرى بدلاً من الدولار. فقبل الاستيلاء على حوالي 300 مليار دولار أمريكي من الأصول الروسية، سبق أن صادرت الولايات

الدولار الأمريكي بإنتاج البترول - من دور الدولار عالمياً بعد الشكوك التي أعقبت ما عرف بـ«صدمة نيكسون». رغم ذلك، بدأت الدول في تنويع محافظها الاحتياطية، وخاصة بعد إطلاق اليورو في عام 1999. وهكذا، انخفضت حصة الدولار الأمريكي من احتياطات العملات الأجنبية في جميع أنحاء العالم من 71% في عام 1999 إلى 59% في عام 2021.

### سويفت سلاحاً.. بات يتوجه إلى صدر واشنطن

سرعان ما استخدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها - وبشكل خاص الاتحاد الأوروبي - نظام سويفت كسلاح سياسي وتجاري ومالي في وجه خصوم الولايات المتحدة أو رافضي الخضوع لنهجها العالمي، وذلك عبر فرض العقوبات الاقتصادية عليهم وفصلهم كلياً أو جزئياً عن نظام سويفت. فجزء من العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة ضد إيران، أوقف الاتحاد الأوروبي خدمات سويفت للبنوك الإيرانية منذ عام 2012. وأدى ذلك إلى منع تحويل الأموال الأجنبية إلى إيران حتى تم التوصل إلى حل وسط في عام 2016.

ولم تكن آخر تلك العمليات العقوبات المفروضة على كل من روسيا وبيلاروسيا في أعقاب اشتداد المواجهة الروسية الغربية في أوكرانيا.

لكن رغم أنه يهدد باريك الدول المناوئة لهيمنة الولايات المتحدة، فإن فصل الدول عن نظام سويفت يؤدي إلى تآكل هيمنة الدولار الأمريكي ذاته. ومع تزايد فرض العقوبات بسبب ودون سبب، فإن هذا السلوك يرهب الآخرين أيضاً، حيث

**أدت العقوبات الغربية إلى تسريع تآكل الهيمنة المالية الأمريكية، وإلى جانب تفاقم وضع الركود التضخمي في الغرب**

# هل يحتمل الغرب التأثيرات الاقتصادية للحرب على غزة؟



عند التحدث عن الآثار الاقتصادية المحتملة للحرب «الإسرائيلية» على الفلسطينيين، يجب أن نضع في الاعتبار أنه سواء الغرب، أو صينته «إسرائيل»، سيتأثران بشكل كبير، وربما تأثر طويل الأمد، نتيجة هذا العدوان، خاصة إذا ما طال أمده، أو امتد ليشمل أقاليم ولاعبين آخرين.

■ عدد من الكتاب  
لترجمة: اوديت الحسين

لدى عمالقة التكنولوجيا في العالم مكاتب كثيرة في «إسرائيل»، وهي على الأرجح تقوم الآن بعملياتها خارج «إسرائيل»، إلى الهند، أو أماكن أخرى بعيدة عن الصراع. هناك أكثر من 500 شركة متعددة الجنسيات، منها إنتل، ومايكروسوفت، وغوغل، لديها مكاتب في «إسرائيل»، وبعض هذه المكاتب هي مراكز كبرى ذات قدرات عالمية، ومراكز أبحاث وتطوير كبيرة، توظف أكثر من 100 ألف شخص.

يقول الخبراء: إن أغلب هذه الشركات ستقوم بنقل أعمالها الفعلية إلى أقاليم ذات مناطق زمنية مشابهة، وقدرات بشرية متطورة، سواء في الشرق الأوسط أو أوروبا الشرقية. يقول المدير التنفيذي لشركة التكنولوجيا Everest Group بيتر بيندور- سامويل: قد تتأثر الخدمات التكنولوجية على المدى القصير والمتوسط، لأن الموظفين من «إسرائيل» لم يعودوا قادرين على العمل، وأحد الأسباب هو استدعائهم للقتال. ستتحوّل أعباء العمل على المدى القصير إلى تعويض المخاطر.. وستستفيد الهند وأوروبا الشرقية من التأثيرات.

لدى شركة غوغل أكثر من ألفي موظف في مكتبها في «إسرائيل»، وقد امتنع مديرها التنفيذي في الحديث عن الانتقال، وركز في حديثه على أن تركيزهم الحالي هو على الحفاظ على أمن موظفيهم. وتملك

شركة TCS قرابة 250 موظفاً، معظمهم من المواطنين «الإسرائيليين». تحدّث الناطق باسم الشركة مع الناطق باسم شركة Wipro التي تملك أكثر من 80 موظفاً هناك، قائلاً: إن «الشركة تراقب الوضع عن قرب، وجاهزون لتفعيل خطط استمرارية العمل في حال تواصل التصعيد هناك».

## أوروبا قد تخسر «تعافياً» المحدود

يستعد الاقتصاد الأوروبي لمواجهة التأثيرات المتتالية الناجمة عن الصراع المتصاعد بين إسرائيل وحماس، والذي قد يمزق الشعور بأن الأمور بدأت تصبح أكثر إيجابية بعد مرور عشرين شهراً على الحرب الروسية الغربية في أوكرانيا. مع التوقعات بشن هجوم بري على غزة من قبل القوات «الإسرائيلية»، تخشى الحكومات في جميع أنحاء الغرب من التأثير غير المباشر للعنف الأوسع في الشرق الأوسط بعد فترة وجيزة من الاضطرابات الاقتصادية التي أحدثها فيروس كورونا والحرب في أوكرانيا.

وقال وزير المالية الفرنسي برونو لومير للصحفيين على هامش الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي: «دخل الاقتصاد العالمي أوقاتاً عصيبة لأن التوترات الجيوسياسية هي الخطر الاقتصادي الحقيقي... أي تصعيد في المنطقة سيكون له بالطبع تأثير كبير على النمو العالمي والرخاء العالمي». وبعد أن أدت الحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع تكلفة الوقود بشكل صاروخي، بدأ الإنتاج العالمي في التعافي ولكن ببطء،

حيث نما بنسبة 3% هذا العام، ومن المتوقع أن يبقى منخفضاً عند 2,9% العام المقبل. ومن المتوقع أن تنمو منطقة اليورو بنسبة 0,7% فقط هذا العام، و1,2% العام المقبل، وهو ما يمثل انخفاضاً بمقدار 0,2 و0,3 نقطة مئوية عن توقعات صندوق النقد الدولي السابقة.

ورغم محدودية تأثير العدوان «الإسرائيلي» في حجمه الحالي على الاقتصادات الغربية، فإن الخوف هو أن تؤدي الحرب المطولة، مع احتمال تصاعدها، إلى المزيد من التصعيد في الشرق الأوسط، وبالتالي عكس المكاسب القليلة التي تحققت بشق الأنفس على جبهتي النمو والتضخم. ارتفعت أسعار النفط يوم الاثنين 9 تشرين الأول بنسبة 4%، وتراجعت قليلاً يوم الثلاثاء لتبقى أقل بكثير من الذروة الأخيرة التي بلغت حوالي 100 دولار للبرميل. وقد يكون التأثير غير المباشر لارتفاع تكلفة النفط كبيراً في أوروبا، خاصة وأن القارة تعاني من صدمة أسعار الطاقة التي أدت إلى ارتفاع التضخم في الخريف الماضي.

قال بيير أوليفيه غورينشاس، كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي: إن الارتفاعات التي تزيد عن 10% ستخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 0,15 نقطة مئوية، وتزيد التضخم بمقدار 0,4 نقطة مئوية. وقال: «علينا أن ننتظر قليلاً لنقول ما هو التأثير المحتمل». وقال هينينغ غلوستين، مدير الطاقة والمناخ والموارد في مجموعة أوراسيا البحثية: إن ارتفاع تكلفة النفط يشير إلى توقع انتشار العنف، وقال: «لم يؤثر الصراع حتى الآن على أي إمدادات نفط على الإطلاق - السعر الذي نراه هو حرفياً تسعير سوق النفط لمخاطر أعلى على الإمدادات بسبب المخاوف من احتمال تصاعد الصراع».

ومن المتوقع أن يؤدي أي تورط إيراني في الصراع إلى خفض إنتاج النفط الإيراني وتشديد العقوبات الغربية عليها. وأضاف غلوستين: «إذا تأثر مضيق هرمز.. سنرى

أسعار النفط ترتفع إلى أعلى مستوياتها، لتتجاوز 100 دولار للبرميل. وهذا من شأنه أن يجعل معركة السيطرة على التضخم أكثر صعوبة، مما يزيد الضغوط على الحكومات على جانبي الأطلسي لاتخاذ المزيد من التدابير لمعالجة أزمة تكلفة المعيشة». وفي مذكرة نشرت يوم الخميس عن بنك غولدمان ساكس الاستثماري، فإنه يتوقع أن يتراجع إنتاج النفط الإيراني بشكل طفيف فقط نتيجة للصراع، بما يتوافق مع توقعاته بأن يتم تداول أسعار النفط عند 100 دولار للبرميل بحلول نهاية العام المقبل.

قال المحللون: «نرى بأن المخاطر تميل بشكل معتدل إلى الجانب السلبي، مقابل توقعاتنا الحالية البالغة 3,25 مليون برميل يومياً خلال الفترة من 2024 إلى 2025». ارتفعت الأسعار الجلية للغاز الهولندي يوم الخميس - وهو مؤشر خاص بصناعة النفط - إلى ما يقرب من 52 يورو لكل ميغواط في الساعة، وهو أعلى مستوى خلال سبعة أشهر، وبتزايد قدرها 37% تقريباً عن سعر يوم الجمعة مع انتهاء التداول. كما أمرت «إسرائيل» شركة شيفرون بإيقاف استخراج الغاز في حقل تامر وسط إطلاق الصواريخ، وأكدت الحكومة الفنلندية يوم الأربعاء بأنها تحقق في عملية تخريب في خط أنابيب غاز تحت الماء يمر تحت بحر البلطيق. ومع ذلك، فإن كلا التطويرين لهما تأثير محدود على العرض، حيث يقترّب تخزين الغاز الأوروبي إلى نسبة 100%.

صرّح غلوستين: سوق الغاز هادئ، ولكنه متوتر، مضيفاً بأن أي تصعيد للصراع من شأنه أن يهدد كبار المنتجين الإقليميين للغاز الطبيعي المسال، مثل: قطر، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الأسعار. لا يتطلب الأمر الكثير للوصول إلى درجة الحمى. قال: لقد شهدنا حرب أوكرانيا، وانقطاع إمدادات الغاز الروسي، وعقوبات الحد الأقصى للنفط. الآن لدينا حرب في الشرق الأوسط أيضاً، وهذه مشكلة».



إن الارتفاعات التي تزيد عن 10% ستخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 0,15 نقطة مئوية وتزيد التضخم بمقدار 0,4 نقطة مئوية

# عن أي إعادة إعمار يتم الحديث بظل ارتفاع أسعار مستلزماته ومدخلاته؟!



الزيادات السعرية على السلع والخدمات باتت أمراً اعتيادياً، حيث ترتفع الأسعار، وبدون مبررات، بشكل شبه يومي وأحياناً في نفس اليوم!

بلوكة، وبلوك 10 بسعر 3500 ليرة/ بلوكة، وهذه الأسعار هي الحدود الدنيا في بعض الأسواق مطلع الشهر الحالي، وبدون أجور النقل طبعاً! وبحسب بعض المختصين، فإن أسعار مدخلات ومستلزمات الأعمال الإنشائية أعلاه، تعني أن تكلفة بناء المتر المربع على العظم للسكن أصبحت تتراوح بين 700,000-1,000,000 ليرة، وترتفع التكلفة استناداً إلى الموقع الجغرافي وما يتمتع به من خدمات، وكذلك فإن تكلفة الإكساء للمتر المربع أصبحت تبدأ بـ 500,000 ليرة بالحد الأدنى، بما في ذلك أجور اليد العاملة، وترتفع بحسب الأنواع والمواصفات والجودة والمصدر، والزيادات التي يمكن إضافتها على مفردات الإكساء! مع الأخذ بعين الاعتبار، أن كل الأسعار والتكاليف أعلاه تعتبر متغيرة ارتباطاً بالكثير من المتغيرات المؤثرة فيها بشكل مباشر، والتي تبدأ بأسعار المدخلات والمستلزمات وتفاضيلها الكثيرة، وتمر بأجور اليد العاملة، ولا تنتهي بمتغيرات سعر الصرف، مع إضافة عوامل ونسب النهب والاستغلال التي ترفع الأسعار بنسب إضافية! ولا شك، أن الغالبية المفقرة عاجزة عن امتلاك منزل، عظم أو مكسي، بسبب التكاليف المرتفعة أعلاه، وكذلك أصبح البعض منها عاجزاً حتى عن ترميم منزله أيضاً! فقد أصبحت عمليات الترميم، الجزئي والكلي، التي يضطر إليها البعض من أجل إعادة تأهيل منزله كي يتمكن مجدداً من السكن فيه، مكلفة جداً، فهي تحسب وفقاً لأسعار مدخلاتها أعلاه

لكن ما يمكن اعتباره شاذاً، هو الحديث الرسمي عن ضبط الأسعار وعن مساع لتخفيضها بظل هذا الواقع السعري المنفلت، والأكثر شذوذاً هو الحديث الرسمي عن إعادة الإعمار، والبهجة الإعلامية عن مساع لاستقطاب الاستثمارات لضخها من أجل هذه الغاية، وبنفس الوقت يتم رفع وزيادة أسعار مدخلاته ومستلزماته رسمياً وغير رسمي بين الحين والآخر وينسب كبيرة! فقد أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قراراً رفعت بموجبه أسعار الإسمنت الأسود المعيار 32,5 المنتج بالمعامل الحكومية من 700,000 ليرة للطن، إلى 1,760,000 ليرة، بنسبة زيادة 150%، وكذلك تم تحديد سعر الطن الفرط بـ 1,583,170 ليرة! والسبب المعلن هو ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، وخاصة الكهرباء والفيول، للذات يشكلان أكثر من 60% من كلفة المنتج. مع الأخذ بعين الاعتبار أن أسعار الكهرباء والفيول هي الأخرى ترتفع بين الحين والآخر بقرارات رسمية وبنسب كبيرة، كان آخرها قرار رفع سعر الفيول إلى مبلغ 8,994,400 ليرة/ طن بتاريخ 2023/10/2، ما يعني أن الزيادات السعرية الرسمية تعتبر مساهماً رئيسياً بالارتفاعات السعرية في الأسواق! وعن أسعار بقية مدخلات الأعمال الإنشائية فقد سجل سعر الحديد 14 ملم 12 مليون ليرة/ طن، وسعر النخاعة 225 ألف ليرة/ طن، وسعر البحص 200 ألف ليرة/ طن، وسعر البلوك الهوردي 4300 ليرة/ بلوكة، والبلوك 15 بسعر 4000 ليرة/

فمع الارتفاعات المستمرة على الأسعار، ومع نسب التضخم المستمرة بالارتفاع، تآكلت الاعتمادات المرصودة في الموازنات من أجل عمليات الترميم، ومن أجل أي مشروع إنشائي أو خدمي لمصلحة الجهات العامة، لتصبح هذه الجهات الحكومية عاجزة عن تنفيذ خططها السنوية بالمحصلة! أمام هذا الواقع بتفاضيله الفاقعة أعلاه نتساءل مع الكثير من المواطنين: كيف لشعار إعادة الإعمار أن يوضع بالتنفيذ، ولماذا كل التهاويل والترويج لهذا الشعار طالما مكنت تحقيقه شبه صفرية، والمهمز في ذلك هي القرارات الحكومية نفسها، وسياساتها المتبعة!

كمفردات، مع الأخذ بعين الاعتبار، أن البيع بالمفروق لهذه المدخلات والمفردات أعلى منها بالجملة، ما يعني أن التكلفة على الترميم بحسابات المتر المربع للترميم تصبح أعلى من سعر الإنشاء على العظم أو المكسي، في مفارقة لا يمكن أن نراها إلا في سورية! وكذلك فإن عمليات الترميم التي من المفترض أن يتم إنجازها على بعض الأبنية الحكومية أصبحت مكلفة وتعجز عنها، بحسب ما تم تخصيصه من اعتمادات مرصودة لها في موازنات الجهات العامة، والحال كذلك ينطبق على المشاريع الموضوعية في الخطط لهذه الجهات مع ما يقابلها من اعتمادات!

## خبر عام وتعليق هام.. وضع المجموعة الأولى في المحطة الحرارية بحلب بالخدمة بطاقة إنتاجية تبلغ 202 ميغا واط



**تعليق:** يعني بكل بساطة ووضوح شركات التأمين عم تحقق معدلات نمو ومربح مليارية سنوية ع حساب المؤمن عليهم، وتحديدًا من منتجين تأمينيين أساسيين. الأول: هو التأمين الإلزامي ع السيارات. والثاني: التأمين الصحي للعاملين بالدولة.. وهيك منعرف شو يعني الأرباح السهلة والمضمونة والسريعة!

**يقول الخبر:** اعتبر عضو غرفة تجارة دمشق ياسر اكريم، أن الفوضى السعرية ما زالت سيدة الموقف، جراء ارتفاع حوامل الطاقة المستمر، إضافة إلى موضوع ضعف الخطط الاقتصادية، وانتهاج سياسات خاطئة في صنع القرار بعيداً عن التشاركية، ما أدى بدوره لتراكمية في ارتفاع سعر الصرف.

**تعليق:** الحكى عن ارتفاع أسعار حوامل الطاقة جزء من الحقيقة طبعاً.. أما بخصوص الفوضى السعرية، فما يمكن تحييد دور التجار فيه.. وخاصة كبار الحيتان المسيطرين ع الأسواق، وع سعر الصرف بالسوق الموازي.. بس يمكن عبارة السياسات الخاطئة مو بمحلها هون.. لأن السياسات قطعت الأخطاء، بأشواط، وصارت ظالمة ومجحفة، ووصلت إلى درجة التوحش من زمان..

تميز وتحتيز وفرز طبقي ولا أكبر من هيك.. وعلني كمان..

**يقول الخبر:** لفت مصدر في محافظة دمشق إلى أن عدداً كبيراً من العائلات لم تحصل بعد على مخصصاتها من مازوت التدفئة، مضيفاً: أن هناك أولوية لغير الحاصلين على المادة خلال موسم الشتاء الماضي، واصفاً التوزيع بالخجول.

**تعليق:** فعلاً التوزيع أكثر من خجول.. بس المصيبة انو هاد الخجل مستمر من سنة للتانية بدون أي نتائج ملموسة، والمخصصات عم تتاكل على عينك يا تاجر بدون تعويض.. طيب يعني ممكن الخجل يسد محل المازوت للتدفئة؟!

**يقول الخبر:** من تقرير أعمال هيئة الإشراف على التأمين عن نصف السنة من العام الحالي، بلغ إجمالي الأقساط التي حققتها جميع الشركات في كافة فروع التأمين حوالي 112/ مليار ل. س بنمو 67% عن نفس الفترة من العام السابق، وقابل هذا النمو أيضاً، نمواً بالتعويضات المسددة بنسبة 71% عن إجمالي التعويضات المسددة في نفس الفترة المقابلة من عام 2022، ليصل حجم ما سُد من تعويضات إلى حوالي 69/ مليار ل. س مشكلاً ما نسبته 61% من حجم الأقساط.

**يقول الخبر:** رئيس مجلس الوزراء يضع المجموعة الأولى في المحطة الحرارية بحلب بالخدمة بطاقة إنتاجية تبلغ 202 ميغا واط بعد إعادة تأهيلها، لتضاف إلى المجموعة الخامسة الموضوعية بالخدمة سابقاً، وبمجموع 404 ميغا واط للمجموعتين.

**تعليق:** لك ما شغنا نتائج تحسن وقت دخلت المجموعة الخامسة بالخدمة.. وأكد ما ح نلمس نتائج بدخول المجموعة الأولى ع الخدمة هلاً.. يعني 400 ميغا بالنسبة لنا مثل قلتهم.. ساعات الوصل والقطع ع حالها.. والتبريرات ع حالها.. بكل الأحوال خبر متلو مثل غيرو.. لا بيقدم ولا بياخر..

**يقول الخبر:** وزارة النفط والثروة المعدنية: زيادة الكمية المتاحة للتعبئة من مادة البنزين أوكتان 95 للاليات المستحقة إلى 40 لتراً كل 5 أيام بدلاً من 35 لتراً أسبوعياً، وذلك اعتباراً من 2023/10/5.

**تعليق:** وهيك منشوف انو وزارة النفط عم تعمل اللي عليها لأصحاب السيارات اللي بيستهلكو الأوكتان 95.. طيب شو منشان الأوكتان 90.. وشو منشان مازوت التدفئة.. وشو منشان الغاز المنزلي.. مو لك هاد من مسؤولية وزارة النفط.. فعلاً

زيادة بالأسعار، وبنسب أعلى من قبلها.. والمواطن نسبي شي اسمو انخفاض بالأسعار أصلاً.. لأن الملموس دائماً هو الزيادات السعرية اللي بتطلع من جيبتو وع حساب حياتو..

**يقول الخبر:** أكد مصدر في وزارة التميمين، أن الأسعار ستتنخفض خلال مدة تقارب عشرة أيام وسيلمس المواطن هذا الانخفاض.

**تعليق:** هالحكي سمعنا منو كتبيبير من زمان.. وكل مرة بتطلع النتيجة

# التفريط بأموال الدولة باسم الحماية والاستثمار!



وافقت الحكومة على الصك التشريعي الخاص بإحداث هيئة عامة لإدارة وحماية أملاك الدولة، وذلك بحسب ما ورد عبر صحيفة تشرين بتاريخ 2023/10/9 نقلاً عن مصادر خاصة!

النافذة. جميع العقارات والأراضي التي لم يثبت ملكية أو تصرف الأفراد لها بسبب صحيح تجيزه القوانين النافذة قبل صدور هذا القانون.

## مروحة واسعة للاستثمار والتربح!

وإذا تركنا جانباً فكرة «حماية أملاك الدولة» التي ستعنى بها الهيئة المزمع إنشاؤها، والتي تحميها بالأساس سلسلة من التشريعات والقوانين «القانون المدني - قانون العقوبات - قانون الأملاك البحرية وقانون الحراج وغيرها» فإن الدور الجديد المزمع لهذه الهيئة هو استثمار كل الأملاك الخاصة للدولة بالإضافة إلى أملاك الإصلاح الزراعي، وهي لا شك فرصة استثمارية مربحة ستقدم على طبق من ذهب لأصحاب الأرباح، بعد أن كانت بعهدته ومسؤولية الكثير من الوزارات والجهات الحكومية والروسية، لإدارتها على مستوى حسن الاستثمار والريع والموارد افتراضاً!

فهل ستكون الهيئة المزمع إحداثها مجرد إضافة إلى قائمة الهياكل الإدارية السابقة أعلاه، أي زيادة في الترهل وتضخيم الهياكل الحكومية؟ أم إن المطلوب من إحداثها زيادة الصلاحيات على صعيد الاستثمار؟

أي طرح كل أملاك الدولة تبعاً نحو الاستثمار وفق رغبات مصالح كبار أصحاب الأرباح والفساد والنفوذ الكبير في البلاد!

ونختم مع ما ورد بقاسيون في المادة المشار إليها أعلاه: «عبارة «حماية وإدارة أملاك الدولة» ربطاً مع عبارة «واستثمارها بما يحقق موارد ثابتة ودائمة للخزينة العامة للدولة»، ووفقاً للنهج الحكومي التفريطي المعمول به، تعني أن الحكومة ماضية بسياسات الخصخصة، المباشرة وغير المباشرة، تحت عناوين الاستثمار وبذريعة الموارد، وبما يضمن المزيد من المصالح لكبار أصحاب الأرباح طبعاً، وهذه المرة على حساب كل أملاك الدولة الخاصة!».

معلنة ومبطنه، أو تفريطاً وتخلياً عن الحقوق والواجبات، توافقاً مع سياسات اللبلة المعتمدة، وتنفيذاً لها! ولا جديد بهذا الصدد، فكل ما صدر من قوانين وتشريعات خلال العقود والسنين الماضية، وكل ما تعمل عليه الحكومة على المستوى التنفيذي، هو تأمين مصالح هذه الشريحة على طول الخط!

## ما هي أملاك الدولة الخاصة؟

تجدر الإشارة إلى أن ما يقصد بأموال الدولة الخاصة قد وضعه القانون رقم 252 لعام 1959، والذي عرف أملاك الدولة الخاصة بأنها «العقارات المبنية وغير المبنية، والحقوق العينية غير المنقولة، التي تخص الدولة بصفتها شخصاً اعتبارياً بموجب القوانين والقرارات النافذة، سواء أكانت تحت تصرفها الفعلي أم تحت تصرف أشخاص آخرين».

وهي تشمل ما يلي: الأراضي الأميرية «التي تكون رقبته للدولة»، العقارات المسجلة في السجلات العقارية أو دفاتر التملك باسم الدولة. والعقارات المقيدة في سجلات دائرة أملاك الدولة.

العقارات المتروكة المرفقة، وهي التي يكون لجماعة ما حق استعمال عليها. الأملاك العامة التي زالت عنها صفة المنفعة العامة.

العقارات المحلولة، والتي تنشأ عن تركات لا وارث لها، أو لها وارث لا تنطبق عليه قوانين التملك، أو الناشئة عن إهمال استعمال الأراضي الأميرية خمس سنوات.

العقارات التي تشتريها الدولة. الأراضي الموات والخالية.

الجزر والأراضي التي تتكون بصورة طبيعية في المياه العامة.

الجبال والحراج والغابات والمقالع والمرامل غير المسجلة باسم الأفراد.

العقارات التي تؤول للدولة بحكم القوانين

**الدور الجديد المزمع للهيئة هو استثمار كل الأملاك الخاصة للدولة بالإضافة إلى أملاك الإصلاح الزراعي وهي لا شك فرصة استثمارية مربحة ستقدم على أصحاب الأرباح!**

الإداري للهياكل التنظيمية للجهات العامة في الدولة وتنفيذاً لقرارات لجنة البنى التنظيمية في وزارة التنمية الإدارية، حيث صدر الهيكل التنظيمي لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ولم يظهر من خلاله مديرية أملاك الدولة.

وفي تفاصيل الصك التشريعي، بحسب المصدر أيضاً، ترتبط هذه الهيئة بوزير الزراعة، علماً أن مدير الهيئة هو أمر التصفية والصرف وعائد للنفقة، كما يجوز إحداث فروع لها في المحافظات بقرار من الوزير ومجلس إدارة الهيئة، الذي يمارس مهامه بإقرار الإستراتيجيات والخطط السنوية المتعلقة بإدارة وحماية عقارات أملاك الدولة الخاصة والإصلاح الزراعي وتحديد أولوياتها، وإقرار مشروع الموازنة السنوية للهيئة واقتراح مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بعمل الهيئة وغيرها من الأمور.

على ذلك فإن هناك تأكيداً على أن مسؤولية الهيئة المزمع إحداثها هي عقارات أملاك الدولة الخاصة والإصلاح الزراعي معاً، أي مروحة واسعة من الأملاك!

لنعيد التذكير هنا في ما يعنيه إحداث هكذا هيئة، حيث يعني تجميع كل أملاك الدولة في يد هيئة واحدة، من ثم إعطاء هذه الهيئة الصلاحية لإدارتها والاستفادة منها استثماراً، وهو ما اعتدنا به حول الحديث الحكومي عن مشاريع الاستثمار وتأمين الموارد، بغض النظر عن العنوان الذي تصدر به، والمبررات المسوقة لها، ويعني فيما يعنيه تمرير مصالح كبار أصحاب الأرباح فقط لا غير، على حساب بقية الشرائح الاجتماعية، والمفقرين خاصة، كما على حساب المصلحة الوطنية، خصوصاً

مشروع الصك التشريعي أعلاه سبق أن تم نقاشه في الحكومة بتاريخ 2023/3/18، تحت مسمى «الهيئة العامة لإدارة وحماية أملاك الدولة»، وذلك بهدف «حماية وإدارة أملاك الدولة الخاصة بالشكل الأمثل، وصيانتها واستثمارها بما يحقق موارد ثابتة ودائمة للخزينة العامة للدولة».

وكذلك سبق أن تم الإعلان عبر الصفحة الرسمية لمجلس الشعب بتاريخ 2023/6/18، أي بعد ثلاثة أشهر تقريباً، بما يلي، أحال المجلس مشروع القانون المتضمن إحداث الهيئة العامة لإدارة وحماية أملاك الدولة إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية لبحث جواز النظر به!

ما يعني أن مجلس الشعب قد أعاد مشروع الصك التشريعي للحكومة بعد وضع ملاحظات لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية عليه، وكذلك يعني أن الحكومة الآن قد أنجزت المطلوب بهذا الشأن، ووافقت على المشروع بطلته الجديدة، ليصار إلى إحالته مجدداً إلى مجلس الشعب!

وكذلك تجدر الإشارة إلى أن قاسيون أفردت مادة بعنوان «الهيئة العامة لإدارة وحماية أملاك الدولة.. هيكل حكومي جديد.. للخصخصة المبطنة أم للتفريط باسم الاستثمار!» بتاريخ 2023/3/19، سنقف عند بعض ما ورد فيها في متن مادتنا الحالية!

## مزيد من التفاصيل!

بحسب صحيفة تشرين حول الأسباب التي دعت إلى إنشاء هذه الهيئة، ذكر المصدر أن إحداثها جاء في إطار برنامج الإصلاح



# صندوق التسليف الطلابي... هيئة دعم أم كارثة من جيوب الطلبة!



صدر القانون رقم 16 للعام 2023 والذي ينص على إحداث هيئة عامة تسمى «الصندوق الوطني للتسليف الطلابي» لتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، حيث تحل الهيئة الجديدة محل الهيئة العامة لصندوق التسليف الطلابي المحدثة بموجب المرسوم التشريعي رقم 53 لعام 1979.

## ■ مراسل قاسيون

القروض الطلابية معفاة من الرسوم والطوابع والبدلات والفوائد أيضاً.

لكن ومع الاستقلال الإداري والمالي يصبح مجلس الإدارة معنياً بتحديد أنواع القروض والإعانات وتحديد فوائدها وعمولاتها أيضاً، كخطوة تراجعية كبيرة على حساب الطلاب كشرحية مستهدفة من القانون، وخاصة المفقرين الأكثر حاجة واضطراباً للقروض والإعانات!

فهل من المعقول أن يمنح الطالب المفقر إعانة تساعد على إتمام تعليمه ويتم تقاضي فوائد وعمولات عليها؟

فحتى وإن كانت نسبتها 1% فهي تعتبر عبئاً على الطالب بالظروف الاقتصادية والمعيشية الضاغطة على الجميع!

فهل الهدف تقديم خدمة ومساعدة للطلاب أم التبرج من جيوبهم؟

## الضمانات إعاقاة

### وبوابة محسوبة وفسادا!

علاوة على ذلك فقد تم تكريس موضوع الضمانات مقابل الحصول على القروض والإعانات، مع العلم أنه ربما يكفي أن يكون طالباً مسجلاً بأحد فروع الجامعة ليستفيد من مزايا الهيئة المحدثة!

فبراءة الذمة من المصرف الطلابي شأن متبع، وهو كاف لتحصيل أية ذمم مستحقة وغير مسددة من الطلاب بحال النية بتسهيل الأمر عليهم في الحصول على القروض، بمعزل عن الضمانات!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن موضوع الضمانات والكفالات ربما تكون فرصة وبوابة لتفوق المحسوبة والوساطة والفساد!

والنتيجة المتوقعة أن الضمانات ستكون إعاقاة لتعقيد إمكانية استفادة الطلاب من القروض والإعانات، وبالتالي تقليص أعداد المستفيدين من الصندوق كشرحية مستهدفة، وبحيث تبقى لكل طويل عمر أو لكل من لديه وساطة، أو

وحسب ما جاء في توبيبات القانون فإن الهدف من إحداث الهيئة يتمحور حول مساعدة طلاب الجامعات والمعاهد على إتمام تحصيلهم العلمي وتخفيف الأعباء المادية المترتبة على هذا التحصيل عليهم وعلى أسرهم من خلال منحهم قروضاً ميسرة، مع التوضيح أن القروض والإعانات التي سيقدمها الصندوق، إضافة إلى الوثائق المتعلقة بها، معفاة من الرسوم والطوابع والبدلات المترتبة عليها.

وما يسجل على القانون أنه يعتبر خطوة تراجعية على مستوى الإعفاء من الفوائد والعمولات، وعلى مستوى إحداث طابع باسم الهيئة سيتم فرض استخدامه على كل وثيقة طلابية، ومن جيوب الطلاب!

## الاستقلالية المالية والإدارية!

الاستقلالية الممنوحة للهيئة بحسب القانون تعني بالواقع العملي أن عليها تأمين مواردها بنفسها لتغطية ما تمنحه من قروض وإعانات، مع الأخذ بعين الاعتبار ما سيتم تخصيصه من اعتمادات مالية سنوية من موازنة الدولة بحسب القانون «وهو أمر إيجابي طبعاً»، وما سيتم تحقيقه من موارد من خلال قيمة الطابع الذي تم إحداثه، كجزء تمويلي إضافي لتحقيق هذه الغاية! مع لفظ أن جميع القرارات المالية والخطط والتوجهات ستكون ضمن صلاحيات ومسؤولية مجلس الإدارة بحسب مفردات القانون، وتقييداً للاستقلالية المالية والإدارية.

وبهذا الصدد ربما ما يجب التوقف عنده هنا، وبعد المرور بالمادة 10 من القانون ذاته، التي أوضحت أن القروض الطلابية والإعانات والوثائق المتعلقة بها معفاة من الرسوم والطوابع والبدلات المترتبة عليها فقط، دون أن تأتي على ذكر الفوائد والعمولات التي كانت مذكورة بالقانون السابق، الذي صرح بأن

عبر قنوات الفساد، أي حلم غير قابل للتحقيق بالنسبة للغالبية الفقيرة من الطلاب!

## المليارات ستجيب من جيوب الطلاب!

جاء في القانون رقم 16 للعام 2023 أن جزءاً من واردات صندوق التسليف الطلابي هي من خلال طابع رمزي خاص، أوضحت المادة 11 تفاصيله بحسب التالي، يحدث طابع خاص بالصندوق باسم «طابع التسليف الطلابي» قيمته 1000 ألف ليرة سورية يخصص ربعه لدعم أنشطة الصندوق.

وتحدد مطارح استخدام الطابع وفق الآتي عند طلب التسجيل السنوي في الجامعات الحكومية والمعاهد العليا والمعاهد التقنية والجامعة الافتراضية والمؤسسات التعليمية الخاصة لمرحلة ما بعد الدراسة الثانوية- عند طلب الحصول على السكن الجامعي- عند طلب الحصول على شهادات التخرج في الجامعات الحكومية والمعاهد العليا والمعاهد التقنية والجامعة الافتراضية والمؤسسات التعليمية الخاصة لمرحلة ما بعد الدراسة الثانوية-

عند طلب التسجيل في الدراسات العليا ودراسات التأهيل والتخصص في الجامعات الحكومية والمعاهد العليا والجامعة الافتراضية والمؤسسات التعليمية الخاصة لمرحلة ما بعد الدراسة الثانوية- عند طلب معادلة شهادات المعاهد والشهادات الجامعية (إجازة- دبلوم - ماجستير- دكتوراه)- عند طلب الحصول على المصداقات أو كشوف العلامات بمختلف أنواعها- عند طلب تصديق أي وثيقة أو كشف علامات أو شهادة أو مصدقة أو قرار في الجامعة أو المعهد أو الوزارة- عند طلب التسجيل في المفاضلات بجميع أنواعها (تعليم عام - مواز - مفتوح - افتراضي - دراسات عليا - دراسات تأهيل وتخصص - معاهد - مدارس ترميز - جامعات خاصة)- عند تقديم طلبات الاشتراك في المسابقات والإعلانات للإيفاد أو التعيين في الوزارة والجهات التابعة لها- جميع الطلبات التي تقدمها الجامعات الخاصة من أجل الموافقة على «تجهيزات أو مواد أو وسائل نقل، إحداث اختصاص أو كلية، زيادة مساحة الجامعة، زيادة الطاقة الاستيعابية، تعديل الخطة الدراسية،

تعديل الأنظمة، معادلة الشهادة لأعضاء الهيئة التعليمية والعاملين في الجامعة)- عند التقدم للاشتراك في المناقصات وطلب عروض الأسعار المعلن عنها من قبل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

الملفت بالبند أعلاه هو اعتبار 1000 ليرة ك مبلغ «رمزي» لقاء كل ورقة أو طلب يحتاجه الطالب من الجامعة، كمروحة واسعة جداً لمطرح جباية باسم الطابع المحدث من جيوب الطلاب، وحرفياً كل ورقة أو طلب يحتاجها الطالب في حياته الجامعية!

والحديث هنا عن مليارات من الإيرادات السهلة لصالح الهيئة المستقلة، يحمل أعباءها جميع الطلاب الجامعيين خلال مراحل دراستهم الجامعية وسنواتها، سواء استفاد هؤلاء من الهيئة المحدثة وصندوقها أم لا!

وبحسبة بسيطة اعتمدنا من خلالها على بعض تصريحات وزارة التعليم العالي مطلع العام الحالي، والتي أوضحت أن عدد الطلاب الجامعيين في الجامعات الحكومية والخاصة يقدر بحدود مليون طالب جامعي، فإن عمليات التسجيل السنوية لهؤلاء فقط ستحقق إيرادات سنوية من الطابع المحدث يعادل مليار ليرة سورية لصالح صندوق التسليف الطلابي، ومن إجراء واحد فقط هو عملية تسجيل هؤلاء!

وعند النظر لمسيرة الطالب التعليمية نجد أن كل طالب، وخلال السنة الواحدة، يحتاج لتقديم ثلاث طلبات كحد أدنى، وستعود بإيراد سهل وقدره ثلاثة مليارات ليرة سنوياً بالحد الأدنى باسم الطابع المحدث ولمصلحة الصندوق!

وأمام هذه العائدات المليارية الضخمة سنوياً، والمجبة من جيوب الطلاب، نتساءل عن الفوائد المرجوة من الهيئة المحدثة، وهل هي فعلاً لدعم الطلاب خلال مسيرتهم العلمية وتخفيف الأعباء عليهم، أم تحقيق الأرباح السهلة من جيوبهم؟ بمطلق الأحوال ما علينا إلا انتظار التعليمات التنفيذية للقانون الجديد لمعرفة ما هي نوعية الضمانات أو الكفالات المطلوبة من الطالب من أجل الحصول على القروض، وما هي نسبة الفوائد التي ستترتب عليها، وكم الشريحة المستهدفة سنوياً من الصندوق، وبعدها ربما يكون لنا حديث مستجد!

## كل طالب وخلال

### السنة الواحدة

### يحتاج لتقديم ثلاث

### طلبات كحد أدنى

### وستعود بإيراد سهل

### وقدره ثلاثة مليارات

### ليرة سنوياً بالحد

### الأدنى باسم الطابع

### المحدث ولمصلحة

### الصندوق!

# الديالكتيك في النظرية الماركسية-اللينينية (1)

بحسب ستالين «اللينينية هي ماركسية عصر الإمبريالية والثورة البروليتارية. وبدقة أكبر، إنها نظرية وتكتيك الثورة البروليتارية عمومًا، وديكتاتوريتها البروليتارية خصوصًا». في المقال التالي نلخص «بتصرف» أبرز ما جاء في بحث بعنوان «تأملات في ديالكتيك لينين» للباحث في قسم الفلسفة والقانون بأكاديمية العلوم الروسية بيوتر كوندراشوف، المنشور في دورية Monthly Review مطلع العام الجاري 2023.

■ بيوتر كوندراشوف

تعريب وإعداد: د. اسامة دليقان

قدّم فلاديمير ايليتش لينين مساهمة كبيرة في تطوير جميع العناصر المكونة للماركسية، بما فيها الديالكتيك المادي بكلّ مناحيه، من المنهج، والمنطق الديالكتيكي، وديالكتيك العالم المادي الموضوعي إلى ديالكتيك العملية الثورية وبناء المجتمع الاشتراكي.

ويمكن فهم الديالكتيك، وفقاً للينين، بثلاثة معانٍ علمية على الأقل:

1- خاصية تطور الطبيعة غير الحية، والحية، والعقل والمجتمع، من خلال التناقضات وازدواجها، أو «الديالكتيك الموضوعي» كما فهمه لينين مقتفياً أثر إنجلس.

2- مذهب خاصية الوجود هذه وتجليها في مجال خاصٍ وكذلك في منظومة من المقولات والقوانين، التي يتم بواسطتها فهم وانعكاس الديالكتيك الموضوعي في التفكير «الديالكتيك الذاتي».

3- منهج البحث لدراسة العالم الموضوعي والذاتي.

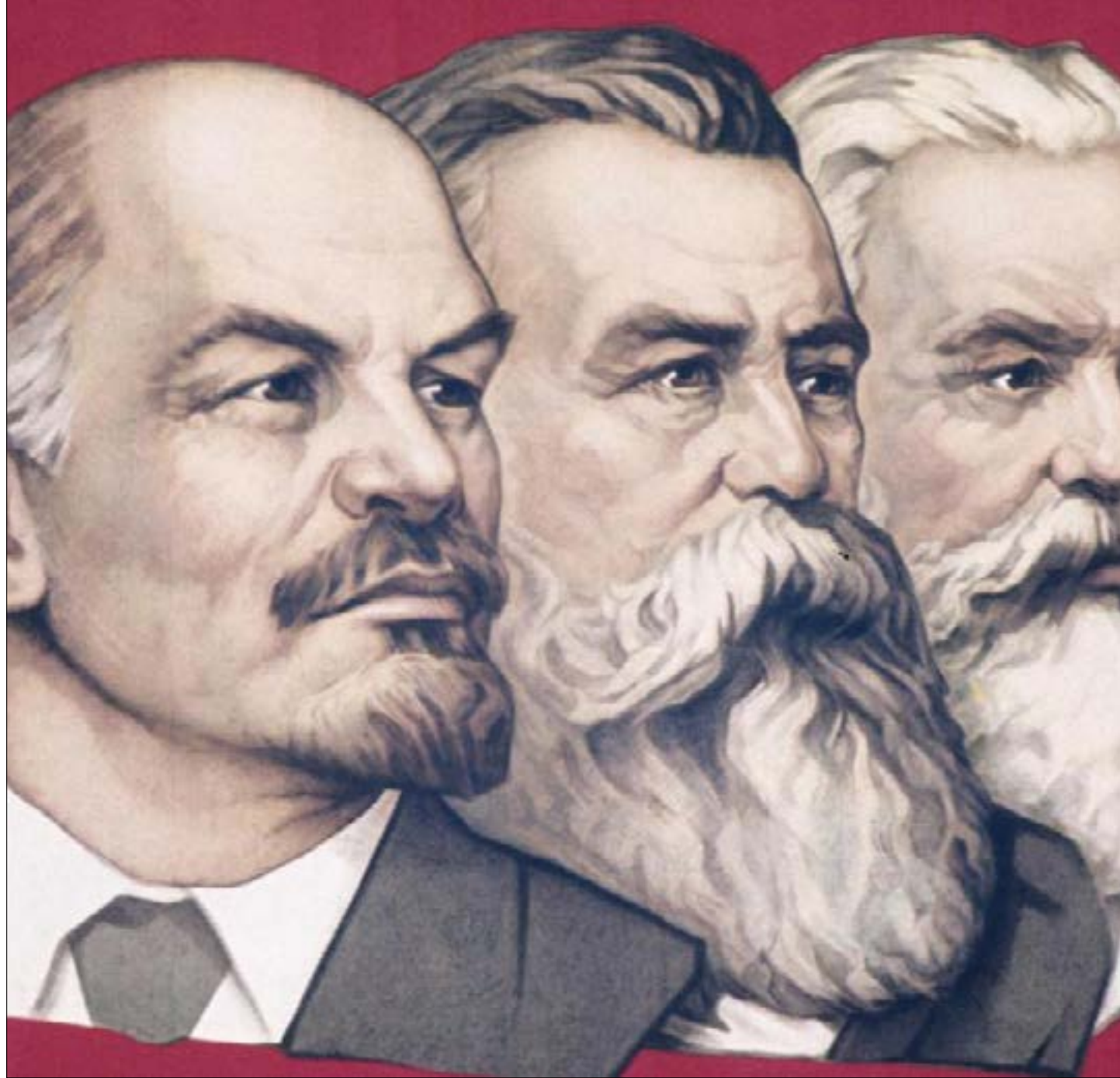
وسوف يركز هذا المقال فقط على تحليل بعض جوانب الديالكتيك اللينيني للعمليات والظواهر الاجتماعية، ولن يتطرق إلى الديالكتيك «الأونولوجي» للمادة والوعي «الشق الأول من السؤال الأساسي حول أيهما الأسبق بالوجود»، ولا لديالكتيك العلوم الطبيعية - حيث قدّمها لينين في كتابه «المادية والمذهب النقدي التجريبي» عام 1909.

## الديالكتيك الاجتماعي

سنتناول اثنين من الموضوعات الشهيرة لدى لينين يتعلقان بجوهر الديالكتيك ومنهما طوره خطوة إلى الأمام، روح الماركسية والحزبية، والطابع الطبقي للعلوم الاجتماعية.

جوهر الديالكتيك

يكتب لينين، «باختصار، يمكن تعريف الديالكتيك بأنه مذهب وحدة الأضداد. فهذا يجسد جوهر الديالكتيك ولكنه يتطلب تفسيرات وتطويراً». إن لينين يتكلم هنا عما يكون اللب الداخلي لمنهج البحث العلمي الديالكتيكي، ألا وهو أن يتم الكشف في ظاهرة اجتماعية «مادية أو فكرية، وجوداً أو وعياً» عن تلك التناقضات القائمة واقعياً، الداخلية والخارجية وتركيباتها. وعندما يطبق جوهر الديالكتيك هذا على دراسة عمليات اجتماعية، يعني ذلك بالنسبة للينين الحاجة لاستجلاء، أولاً، التناقضات



صياغة التعريف التالي «للتاريخية الاجتماعية» بوصفها عملية تطور متماسكة متكاملة موقوتة «ذات بداية ونهاية وامتداد زمني معين» بحيث إن كل جيل من البشر خلالها، 1- يجد لنفسه لحظة أولية معينة في العالم الموضوعي - الطبيعي الاجتماعي قد ورثها عن أجيال سابقة كونتها. 2- يدمج ويكامل ذلك العالم في بناء المادية والمثالية عبر تطوره العملي والنظري. 3- تحت تأثير التناقضات الداخلية والخارجية، يقوم بتغيير الحاضر من خلال نشاط تغيير اجتماعي «براكسس/ممارسة». 4- يخلق عالماً جديداً بحيث إنه وفي أن معاً يحتفظ «بأثار» الحالات السابقة «الماضي» ويخلق علاقات وبنى وأشياء وخصائص وأشكال نشاط وأفكاراً وحاجات وحالات غير مسبوقه «المستقبل». 5- ثم يورث هذا العالم الجديد للأجيال اللاحقة.

إن منهج التحليل التاريخي الملموس يوجه فكر الباحث تجاه التطور الخاص لموضوع بحثه «ظاهرة اجتماعية ما»، حيث يتم فهمها في تاريخيتها وعلاقتها بالعضوية الاجتماعية ككل. في أعمال ماركس ولينين، كان مبدأ التحليل التاريخي الملموس يعني تحرك البحث من معالجة الحياة اليومية «المفرد/الوحيد»، مروراً بفهم البنى في حالة خاصة أو بلد معين اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً «الخاص»، وأخيراً تضمين هذا التحليل في سياق أسلوب الإنتاج والتشكيل الاجتماعي السائد «العام».

في الجزء الثاني من المقال سنتابع الحديث عن مبدأ الترابط الشامل، والانعكاس، والدور الفعال للوعي، ثم الديالكتيك المادي كمنهج علمي.

ورمتبط بالإعلان الصريح لحقيقة أن البحث الاجتماعي متحرّب «حتى ولو كان إحصاءً اجتماعياً «موضوعياً» مفترضاً».

وكما لاحظ الباحث Torkil Lauesen فإنه «لا يمكن وجود علم اجتماعي «غير منحاز» في مجتمع قائم على الصراع الطبقي. فبطريقة أو بأخرى، يدافع العلم الليبرالي والمملوك للدولة [الرأسمالية] عن العبودية المأجورة، في حين تعلن الماركسية حرباً ضروساً على هذه العبودية. إن توقع علم غير منحاز في مجتمع عبودية الأجر، لهُو على القدر نفسه من سذاجة أن تتوقع نزاهة أرباب الصناعة في مسألة إذا ما كانوا سيرفعون أجور عمالهم عبر تخفيض أرباح رأس المال».

## مبدأ التاريخية

بما أن الديالكتيك المادي، طبقاً لكل من ماركس ولينين، هو في العمق علم تاريخ، فإن مبدأ التاريخية ينبغي أن يكون منطلق تحليلنا، حيث يُنظر إلى أية ظاهرة في سياق تطورها، يعني بوصفها، 1- لها ماضٍ وتنمو من تركيب تناقضات داخلية وخارجية من هذا الماضي. 2- قائمة وفعلية «الحاضر». 3- تتجاوز حدودها بفعل تأثير تناقضاتها بالذات، وتعطي إمكانية حالة مستقبلية مختلفة «المستقبل».

في محاضرة له بجامعة سفيردولوف (11 تموز 1919) قال لينين بضرورة «النظر إلى كل مسألة من وجهة نظر كيفية نشوء ظاهرة معروفة في التاريخ، وما هي مراحلها الرئيسية خلال تطورها، وما آلت إليه اليوم من وجهة النظر هذه».

وعلى ضوء الديالكتيك الاجتماعي لدى لينين، يمكننا وكتمييز عن «التاريخية الطبيعية»

يقول لينين لو

أنّ المسلمات

الهندسية تؤذي

مصالح الناس لربما

كانت قد رُفِضت

الملموسة في تطور البنية الاقتصادية، وثانياً، التناقضات الطبقيّة التي تجد تعبيراتها في الصراع الطبقي والتمسك بالمصالح الطبقيّة، وذاتياً في شكل الوعي الطبقي. أما المبرر والغرض من تطبيق هذه المبادئ فنجد توضيحه من نقطة الانطلاق الثانية التي صاغها لينين في رسالة إلى إينيسا أرماند حيث كتب، «إن روح الماركسية بأكملها، منظومتها الكلية، تطلبنا بالنظر في كل موضوع، «أ» تاريخياً فقط، «ب» فقط في صلتها بغيرها، «ج» فقط في صلتها بالتجربة الملموسة للتاريخ».

## العلوم الاجتماعية طبقية/ متحرّبة

بتركيب مبدئي الانطلاق معاً «مذهب التناقضات، وتاريخية الوجود الاجتماعي» نتوصّل إلى مبدأ أساسي آخر للديالكتيك الماركسي، هو التحرّب، بمعناه الواسع، بأن يتم إلقاء الاهتمام للمواقع الاجتماعية-الاقتصادية عند دراسة الظواهر الاجتماعية المختلفة.

في هذه اللحظة «الذاتية» تكمن خصوصية العلم الاجتماعي كشكل يتميّز عن العلوم الرياضية والطبيعية. يقول لينين، «لو أن المسلمات الهندسية تؤذي مصالح الناس، لربما كانت قد رُفِضت». إن علوم المجتمع، بل وحتى القيام بدراسة شخص واحد في حالة خاصة ما، يعبر دوماً، وبشكل واع أو بلا وعي، عن مصالح الطبقات أو الشرائح أو المجموعات الاجتماعية المعينة التي ينتمي إليها عالم الاجتماع أو التي يتعاطف معها الشخص بوصفه فرداً حياً ملموساً. هذا المبدأ لدى لينين ملموس وتاريخي،

# «طوفان الأقصى» عن أي نتائج سياسية يمكن الحديث؟



لم تخمد التطورات منذ «طوفان الأقصى» فالعملية التي أطلقتها كتائب القسام، وتحولت خلال ساعات إلى الحدث الأبرز في السنوات الماضية، وطرحنا مع الإنجازات الكبرى التي حققتها، جملة من الأسئلة، ربما يكون أبرزها: إلى أين يمكن أن يصل كل هذا؟ وهل يمكن أن يكون «الطوفان» خطوة باتجاه حل القضية الفلسطينية؟

## ■ علاء ابو فرج

ربما تكمن المشكلة الأكبر التي تواجه القضية الفلسطينية اليوم، هو في حشرها في أطر «إنسانية» مجردة من أي سياق، ليصبح التنكيل الذي مارسه الاحتلال بحق الفلسطينيين والحروب التي شنها ضد دول المنطقة، وغيرها من الجوانب، ما هي إلا قضايا منفصلة لا سياق تاريخي أو سياسي لها. وتقديم هذه المسائل كلها بشكلها المجزأ هذا، يعني عرض «القضية الفلسطينية» خلف زجاج سميكة في متحف تاريخي، في الوقت الذي ينبغي تثبيتها كقضية سياسية حية لا تخص الفلسطينيين وحدهم بل تخصنا جميعاً نحن الذين عشنا في محيط فلسطين.

ما لا يمكن إنكاره اليوم، هو أن تاريخنا ارتبط بشكل مباشر بما جرى في فلسطين، وغيرت القضية شكل منطقتنا وطبيعة الأنظمة القائمة فيها، فوجود العدو الصهيوني بوصفه رأس حربة للمشروع الغربي هنا، كان يعني استنزافاً دائماً لمواردنا، وتحول أيضاً إلى ذريعة لتكثيف الأفياء والتغطية على حصة النهائين المتزايدة مما نملكه ومنتجته، ومن هذه الزاوية تحديداً كان حل القضية الفلسطينية مسألة لازمة لا تقبل التأجيل. ومع ذلك، ظل الحل مجمداً لأكثر من 75 عاماً، ما فتح الباب أمام تفسيرات قاصرة، وأعطى للمطبعين ذرائع من باب أن «إسرائيل» أمر واقع لا يمكن رسم مستقبل المنطقة بدونها.

## ما الذي تغير في المشهد السابق؟

بالرغم من أن المقاومة لم تتوقف منذ النكبة وحتى قبلها، وظلت إنجازاتها تغذي الأمل بمخرج قريب، إلا أن واقع القضية شهد تراجعاً خلال عقود، ولفهم ما يتغير الآن، نحن مضطرون للاعتراف بأن سلسلة من الهزائم والإخفاقات أوصلتنا إلى ما نحن عليه، فخسارة حرب فلسطين في 1948 ونكسة

حزيران في 1967 ثم حرب 1973 التي رغم ما حملته من إنجازات عسكرية، وإثباتها أن المواجهة مع جيش الاحتلال ممكنة، لكن نتائجها السياسية كانت كارثية، وتحديداً كامب ديفيد، وخروج مصر من المعادلة، وتحجيم دورها الإقليمي، لتتقاعس بعدها «مؤسسات الدولة» عن أي مواجهة عسكرية رغم استمرار المشكلة وتفاقمها. ما ذكر يعتبر جزءاً من صورة أشد قتامة، فأيلول الأسود واجتياح لبنان واتفاقية أوسلو، ثم التراجع الرسمي للسلطة الفلسطينية عن الكفاح المسلح كحق مشروع، وما تلاه من انقسام بين الفصائل وشق الصف الواحد. إلخ.

ما يصعب الاعتراف به، هو أن خسائر على هذا المستوى كانت لها هذه أثماناً سياسية باهظة. والاعتراف بها لا يعني على الإطلاق التنازل عن الحقوق، بل ضرورة التفكير في المخارج الممكنة والنضال من أجلها. وإذا ما حاولنا توسيع زاوية الرؤية، لأدركنا أن الهزائم كانت سمة مرافقة لفترة اختل فيها ميزان القوى لغير صالحنا، لكن المشكلة بدت واضحة أكثر حين تغيرت كفة الميزان في الاتجاه المعاكس، وبالرغم من ذلك ظل سلوك النظام الرسمي العربي يتحرك ضمن المعطيات القديمة، ما دفع قوى أخرى مختلفة لأداء أدوار جديدة على الساحة، وأثبتت بالمثال الملموس منذ تحرير جنوب لبنان أن قواعد العصر تتغير، وأنها أمام مرحلة جديدة تفرض علينا سلوكاً مختلفاً.

## الميزان الدولي

يوم كانت فلسطين تحت الاحتلال البريطاني دعمت سلطات الاحتلال وقتها توصيات لجنة بيل 1937، كان الهدف الغربي وقتها واضحاً: إنهاء الدولة الفلسطينية وإلحاق ما سيبقى منها بدول الجوار، وفي المقابل دعم قيام «دولة إسرائيل» وتقديم كل العون اللازم لذلك، لكن دخول العالم في حرب عالمية جديدة، وظهور قوى جديدة على الساحة الدولية، سمح لها أن تلعب دوراً مؤثراً، وإن

لم يكن حاسماً في حينه، فرغم فشل الاتحاد السوفياتي في منع قيام «إسرائيل» إلا أنه نجح في تثبيت حق الفلسطينيين بوجود دولة مستقلة ذات سيادة، وخرج القرار 181 للعام 1947 كتعبير عن توازن قوى عالمي محدد، لكن سلسلة التطورات التالية، واختلال التوازن مجدداً لمصلحة الغرب، أعاق تنفيذ القرار، ومنع قيام دولة فلسطين، وفسح المجال مجدداً أمام توسع مستمر للكيان الذي لم ير في قرار التقسيم لحظة صدوره إلا نقطة للبدء لا أكثر، هكذا حتى وصلنا مجدداً إلى نقطة عاد فيها إلى السطح مشروع يتجاوز التقسيم، وجاءت «صفقة القرن» التي تنسب خطأ للرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، فالخطة كانت نسخة جديدة من مشروع الغرب الأساسي، القائم على إنهاء فلسطين وتصفية القضية على حساب أصحابها، وهنا ظهر أن التوازن الدولي القائم لا يسمح بطي القرارات الدولية حول فلسطين، بل يسمح فعلياً بإعادة طرحها على الطاولة بهدف تطبيقها، ما يعتبر فرصة حقيقية لا بد من استغلالها والتعامل معها بجدية، وهذا ما يعيدنا إلى «طوفان الأقصى» لكن ضمن سياق أشمل.

## الثمار السياسية قادمة

ما نأعلنت «حماس» عن عملياتها الأخيرة، حتى أدرك الجميع أننا أمام حدث نوعي، سيساهم في تغيير فعلي للإحداثيات، فرغم

عرض كلمات  
الصهيوني بن  
غوريون في هذه  
اللحظة بالذات يحمل  
معنى مختلفاً  
فالكيان لم يكن  
يرضى بحصة من  
أرض فلسطين

كونها ضربة عسكرية مضبوطة تلقاها الكيان، واضطر على إثرها لإعلان حالة الحرب للمرة الأولى منذ 1973، إلا أن المواقف الدولية من هذه العملية تبدو جديرة بالمراقبة، فالحرب التي اشتعلت بين المقاومة الفلسطينية والكيان تعتبر حرباً محدودة النطاق، لكن السلوك الدولي لحظة اندلاعها كشف أن حدودها ستكون أوسع مما يبدو، فتوجهت حملات الطائرات الأمريكية إلى البحر المتوسط، ورافقها دعم غربي شامل، وفي الوقت الذي يقول البعض: إن التحركات العسكرية الأمريكية تهدف لردع إيران، تبدو المسألة أكبر من ذلك، وتحديداً إذا ما نظرنا إلى الموقف الروسي والصيني، الذي يشترك في الهجوم على الدور الأمريكي في المنطقة، ويعتبر ما يجري دليل فشل جديد لواشنطن، ما يمهد الطريق فعلياً لإنهاء احتكارها للملف الفلسطيني، وتبدأ مرحلة انتقال الملف من أيدي أولئك الذين عملوا على تعطيل حله لعقود، إلى أيدي أصحاب المصلحة الحقيقية في حله، وتبدو اللجنة الرباعية المعطلة المدخل لهذا التحول.

ما نحاول قوله: هو أن نتائج سياسية كبيرة ستبني «طوفان الأقصى»، ففي ظل الميزان الدولي الجديد، ستكون إنجازات المقاومة، شرطاً لازماً للانتقال إلى مرحلة تطبيق القرارات الدولية المجمدة، وستكون المعركة الدائرة حالياً حجر الأساس في قيام دولة فلسطين المستقلة.

كتب أبرز مؤسسي الكيان وقادة الحركة الصهيونية، ديفيد بن غوريون، رسالة إلى ابنه، في العام 1937، رد فيها، على بعض أفكار «الصهاينة المتحمسين» الذين كانوا يرفضون في حينه الحديث عن التقسيم حسب توصيات لجنة بيل، وخاطب بن غوريون ابنه قائلاً: «المسائل السياسية لا يجوز أن تخضع للعواطف. لأن الأمر الوحيد المفترض أخذه في الحسبان، هو ما نريد وما هو الأفضل لنا» ليكمل بعدها: «إن بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه، مميّت وسام. نحن نريد تغييراً في الوضع الراهن. لكن كيف سيحصل ذلك؟ كيف سنجعل هذه الأرض لنا؟ والسؤال الحاسم الذي يطرح نفسه هنا هو: هل إن إقامة الدولة في هذا الجزء من فلسطين سوف يؤدي إلى أو يؤخر قيام دولة يهودية؟ أفترض، وهذا هو السبب كوني من الدعاة المتحمسين لقيام الدولة [...] إن الدولة اليهودية على جزء صغير من فلسطين ستكون حكماً البداية، ولن تكون النهاية كما يميل البعض إلى الاعتقاد». عرض كلمات الصهيوني بن غوريون في هذه اللحظة بالذات يحمل معنى مختلفاً فالكيان لم يكن يرضى بحصة من أرض فلسطين، لكنه قادته احتجاجاً منصّة للانطلاق، واستغلوا هذه المنصة جيداً، وتحولت إلى قاعدة عسكرية، شنت الحروب واحتلت المزيد من الأراضي، وأنهت دولة فلسطين، واليوم يفتح التاريخ لنا المجال لوقف كل هذا، ودفع الأمور بالاتجاه المقابل، لتكون دولة فلسطين نقطة انطلاق لإنهاء الكيان بوصفه كياناً عنصرياً توسعياً.

# «ديمقراطية» و«حياد» الإعلام الغربي مهزلة العصر!



كتب الدبلوماسي البريطاني السابق كريغ موراي، حان الوقت لنسأل كيف وصلنا إلى هذه النقطة، وما نوع الطبقة السياسية لدينا القادرة على إيصالنا إلى هنا... ترسل كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة مساعدات عسكرية إلى إسرائيل لارتكاب أعمال إبادة جماعية، محسوبة ومتعمدة. قتل حتى الآن أكثر من 500 طفل في غزة وأصيب أكثر من الفين آخرين بتشوهات. ورغم قطع الغداء والماء عن غزة، وتصنيفها في القانون الدولي جريمة دولية كبرى، يرفض المؤيدون الغربيون لـ «النظام القائم على القواعد» إدانتها.

كدليل على وحشية حماس، وكمبرر مفترض لقصف غزة وقتل الفلسطينيين. لكن بعد أيام لم يظهر أي دليل يدعم هذا الادعاء، ورغم ذلك لا يبدو أن أحداً مهتم بالاعتذار أو محاولة معرفة سبب انتشار هذه الادعاءات.

حتى البيت الأبيض خرج وسحب تصريحات بايدين بأنه رأى «صوراً مؤكدة لإرهابيين يقطعون رؤوس الأطفال». لكن هل من المهم تأكيد هذه المعلومات بالنسبة لوسائل الإعلام التي تناقلتها؟ في الحقيقة لا، فكل ما كان مطلوباً هو أن يظهر. قال مارك جونز، الباحث في مجال الإنترنت، بأن هذ التقرير الذي لم يجد دليلاً له حصل على ما لا يقل عن 44 مليون ظهور، و300 ألف إعجاب، وأكثر من 100 ألف إعادة نشر خلال 24 ساعة، على موقع تويتر/إكس وحده.

إنها مجرد كذبة أخرى تستخدم لشن الحرب، وقد بدأت هذه الادعاءات من شبكة تلفزيون «إسرائيلية»، اعتمدها السياسيون «الإسرائيليون» وبدأوا التصريح بها. أمثال ما قاله وزير الاقتصاد في الكيان «أرينا للتوت... سمعنا عن 40 صبياً صغيراً. تم حرق بعضهم أحياء. تم قطع رؤوس البعض. بعضهم أصيب برصاصة في الرأس».

إسرائيل معتادة على الكذب، والغرب معتاد على الوقوف داعماً لها. في 2006 فجر «الإسرائيليون» سبعة مدنيين على شاطئ غزة، وكانت لقطات الناجية الوحيدة، هدى غالية البالغة من العمر 10 أعوام وهي تصرخ وسط أنقاض عائلتها، لا تطاق لدرجة أن «إسرائيل» سارعت لادعاء بتشكيل لجنة تحقيق، وسرعان ما برأت جيشها. في حينها أعلنت لجنة التحقيق بأن الجيش «الإسرائيلي» قد أطلق قذائف بالفعل، ولكن سبب مقتل الأسرة كان «لغماً زرعه حماس على الأرجح».

يمكن للغرب وإعلامه وسياسيوه أن يتجاهلوا بكل وقاحة القتلى تحت الأنقاض عندما يكونون فلسطينيين، ويعتبرونهم متوحشين. لكن هذا ليس بالجديد، فهم يدعمون منذ 1948 الأكاذيب الكبرى، منذ الترويج لكون الأراضي التي استولى عليها المستوطنون بالقوة كانت أرضاً فارغة ولم يكن يملكها بشر يسمون بالفلسطينيين.

تسهيل المذابح والتطهير العرقي، والإبادة الجماعية. إننا نشهد انقلاب جميع الحكومات الغربية على شعوبها لسحق المعارضة وإجبارها على التواطؤ في الإبادة الجماعية. الديمقراطية الغربية ميتة منذ فترة طويلة، ولكن أحداث غزة أثبتت هذا الموت بشكله الفاعل ليس أكثر.

## أليسوا بشراً؟

كتب إليس غيفوري، المتخصص في أمور البلقان وتركيا والشرق الأوسط، عندما هاجمت روسيا بعض مرافق البنية التحتية في أوكرانيا، وصفها الاتحاد الأوروبي «بالإرهاب المحض»، لكن المعايير المزدوجة للاتحاد الأوروبي تفاجئ الكثيرين وتثير حنقهم. فقد فرصت «إسرائيل» حصاراً شاملاً على قطاع غزة، وقطعت إمدادات الوقود والمياه والطاقة والغذاء، وتوقفت محطة الكهرباء الوحيدة في غزة عن العمل يوم الأربعاء بسبب نفاذ الوقود. تتناقض التغطية الإعلامية والموقف الرسمي مع أبسط حقوق الإنسان. تقول فرانثيسكا البانيز، مقررّة الأمم المتحدة الخاصة بالأراضي الفلسطينية المحتلة، «أحسّ رئيسة المفوضية الأوروبية على إصدار الإعلان ذاته تجاه الحملة [الإسرائيلية] في غزة التي أصدرته ضد روسيا. إن لم تفعل ذلك سيرى الناس بأن المؤسسات الأوروبية لا تقدر حماية الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين بقدر ما تقدر حماية الأوكرانيين. لا يوجد عمل سياسي والمعايير المزدوجة تشوه القيم ومبدأ سيادة القانون... لا أفهم عدم التعاطف مع الشعب الفلسطيني، وكذلك عدم المساءلة عن الاحتلال [الإسرائيلي] الذي طال أمده، والجرائم التي ارتكبتها منذ أكثر من 56 عاماً».

وعندما تواصل غيفوري، كما فعل الكثيرون غيره، مع المفوضية الأوروبية للسؤال عما إن كانت المفوضية ستدين الإجراءات «الإسرائيلية» كما فعلت مع روسيا، لم يتلق رداً.

نشرت صحيفة SWP البريطانية، ذكرت جميع الصحف البريطانية الأسبوع الماضي بأن مقاتلي حماس قد قطعوا رؤوس 40 طفلاً خلال الهجوم، ومعظم هذه الصحف وضعت الخبر على الصفحة الأولى. تم استخدام الأمر

أجيال من البريطانيين في المدرسة أنها جريمة فظيعة تنتهك الحق في حرية التعبير والتجمع. لا تحتاج المفارقة إلى شرح.

يمكنك اليوم الخروج في الشوارع الأوروبية حاملاً العلم «الإسرائيلي» وأنت تصرخ بأنك تؤيد تطهير كل فلسطيني في غزة، فهذا أمر قانوني. أما أن تخرج وتقول بأن للفلسطينيين حق في مقاومة الإبادة الجماعية، فهذا غير قانوني. يبدو أن هذا التحليل القانوني الغربي له هدف بسيط، ترويعنا جميعاً.

لقد كانت المفوضية الأوروبية بدورها صهيونية جداً ومتحمسة لهذه الإبادة الجماعية الفلسطينية. حيث قامت بعرض العلم «الإسرائيلي» على مقرها في بيرلایمونت، لتظهر انحيازها الصارخ. لم يقتصر الأمر على العلم، بل دأبت المفوضية بالعمل بنشاط من أجل إغلاق المعلومات والتعليقات المؤيدة للفلسطينيين على وسائل التواصل الاجتماعي. أرسلت المفوضية إلى جميع مؤسسات التواصل الاجتماعي الكبرى مهددة إياها بغرامات باهظة إن لم تقم بإزالة المعلومات التي لا يوافق عليها الاتحاد الأوروبي.

من الواضح بأن المفوضية الأوروبية تريد السيطرة على التدفق الإعلامي بحيث تقرر ما هي المعلومات الصحيحة وما هو التعليق المشروع. تبييري بريتون، وهو المفوض الأوروبي المسؤول عن هذه العملية، هو الرئيس التنفيذي السابق لشركات الإلكترونيات - ومقاولي الدفاع - Atos and Thomson. هو لا يملك أي اهتمام حقيقي بحرية التعبير، وهو منخرط في عملية إسكات المعارضة لتحقيق أهداف عسكرية. هذه عملية فاشية بكل بساطة. الحقيقة أننا نشهد قيام الحكومات الغربية ومؤسساتها وهي تتعمد

## عدد من الكتاب ترجمة: قاسيون

لا يوجد مثال صارخ على الافتقار للديمقراطية الحقيقية أكثر مما يحصل اليوم في بريطانيا والولايات المتحدة، والذي يبدأ من عدم وجود حزب سياسي حقيقي يعارض الإبادة الجماعية يعكس المعارضة الشعبية الهائلة لها. إن الطبقة الإعلامية والسياسية التي تم شراؤها ودفع ثمنها في الغرب متوترة للغاية على طول العالم الغربي، والآن بعد أن وصلوا إلى الإبادة الجماعية التي لطالما حملت الصهيونية شعارها، فهم مضطرون للتعامل مع المقاومة الشعبية المتزايدة لدى الجماهير.

هناك في جميع أنحاء أوروبا فجوة هائلة بين الإجماع الصهيوني لدى السياسيين، والفهم الأكبر بكثير للوضع الفلسطيني بين عامة الناس. من المثير للاهتمام أن رد فعل الطبقة السياسية الصهيونية كان عبارة عن موجة من القمع الفاشي الصريح. في فرنسا، جعل ماكرون جميع المظاهرات المؤيدة للفلسطينيين غير قانونية، ولكن كما هو الحال في كثير من الأحيان، لا يؤيد الشعب الفرنسي هذا النوع من الاستبداد. أما في بريطانيا فقد اعتمدت الشرطة أسلوباً جباناً يتمثل في اعتقال عدة أشخاص بسبب مشاركتهم في مظاهرات مؤيدة للفلسطينيين بهدف إرهاب البقية عبرهما. فبموجب التشريع القاسي سيء السمعة الذي أقره توني بليز «لمكافحة الإرهاب»، فمن الممكن أن يواجهوا عقوبة السجن لمدة تصل إلى 14 عاماً. المثير للسخرية أن أحد الشبان البريطانيين قد تم القبض عليه في مانشستر في الموقع ذاته لـ «مذبحة بيترولو» الشهيرة، والتي تعلمت



يمكن للغرب  
وإعلامه  
وسياسيوه أن  
يتجاهلوا بكل  
وقاحة القتلى  
تحت الأنقاض  
عندما يكونون  
فلسطينيين  
ويعتبرونهم  
متوحشين

# هل تتمكن «إسرائيل» من البقاء «إسرائيل»؟



السلطة الفلسطينية. ويشير إلى السلطة الفلسطينية بدلاً من ذلك. وتشير الأمم المتحدة ومعظم الدول إلى «الأراضي الفلسطينية المحتلة». والولايات المتحدة، حليفة «إسرائيل»، ترفض ذلك. إن لعنة «إسرائيل» ومجموعات الضغط التابعة لها في الغرب على أي إشارة إلى احتلالها لأراضي الفلسطينيين وصلت إلى حد أن مجموعة تسمى «طلاب من أجل إسرائيل» تشتكي عن ذكر كلمة «فلسطين المحتلة» في المنهج الدراسي أو في الأوراق الجامعية، لدرجة طرد أي طالب جامعي يتجرأ على ذلك «تم طرد المؤلفة من الجامعة لهذا السبب».

لهذا تحرص «إسرائيل»، وجميع من يخشاها في الغرب هي والوكالة اليهودية، إلى اعتبار غزة كياناً مستقلاً تحكمه «مجموعات إرهابية»، حيث يخدم هذا التعريف الأهداف التالية، التنصل من مسؤوليات «إسرائيل» كقوة احتلال بموجب القانون الدولي، وإنكار اعتبار حماس مقاومة قانونية بموجب القانون الدولي كما كانت المقاومة الفرنسية خلال الحرب العالمية الثانية كمثال، وتبرير الحصار والقصف باعتباره «دفاعاً عن النفس» من جانب إسرائيل ضد منطقة مستقلة وليس عدواناً على سكان محتلين، وأخيراً التهرب من تصنيف 2,1 مليون من سكان غزة على أنهم «مواطنون إسرائيليون»، رغم أن هذا التصنيف لم يفد بشيء ولم يحم فلسطيني الداخل.

تحب «إسرائيل» هذا الغموض القانوني الذي حافظت ضمن تعريفاته على الوضع الراهن في غزة طوال 17 عاماً، والذي تمكنت من إقراره في المؤسسات الدولية وتجنب الضغط عليها بسبب الدعم الأمريكي والاتباع الغربيين. لكن هل يمكن «إسرائيل» الصمود أمام وطأة الاحتلال العسكري باهظ الثمن الذي تراه ضرورياً لهزيمة حماس؟ إن قصف غزة من مكان بعيد أمر، ومحاولة سرقة أراضيها والدخول إليها أمر آخر أصعب بكثير.

■ بتصرف عن:

OCCUPATION AN ISRAEL IS WHY  
?DENIER

حيوانات بشرية»، وبأنهم سيمنعون عنهم كل شيء، لا وقود ولا كهرباء ولا طعام، ولا ماء.

**لحماس كامل الحق بالدفاع عن الحياة**  
بعد التوغل غير المسبوق الذي قامت به حركة حماس داخل الأراضي المحتلة هذا الشهر، قال رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتانياهو إن البلاد في حالة حرب. يبدو أن الغزو وشبهه، والإسئلة يتم طرحها اليوم عن الطريقة. آخر مرة شهد فيها الجيش الإسرائيلي قتالاً بالأيدي في غزة كان في عام 2014. ولأنه غير معتاد على القتال في المناطق الحضرية في غزة، انسحب بعد أن خسّر 68 جندياً. وكانت آخر حرب برية خاضها «الإسرائيليون» في عام 1973، وقد تراجع اليوم الجيش «الإسرائيلي» كما تراجع الجيش الأمريكي من حيث القدرات، وبات خجولاً من الإصابات ويعارض القتال وجهاً لوجه. في الحقيقة إن «إسرائيل» اليوم واقعة في مشكلة، فهي تعتمد بشكل مفرط على القوة الجوية والطائرات بدون طيار، إضافة إلى إطلاق النار على أرجل وكواحل المتظاهرين. وهي تخشى حدّ الرعب أن يأتي حزب الله المسلح تسليحاً جيداً في لبنان لدعم حماس.

إن دعم الغرب «إسرائيل» في إنكاره الاحتلال بمثابة ورقة التوت التي تكشف مدى انحياز الغرب وهشاشة ادعاءاته. في عام 2005 قال نائب رئيس الوزراء آنذاك شيمون بيريز بأن «إسرائيل» تسحب احتلالها العسكري بسبب «الديموغرافيا». وقد سمح الانسحاب «الإسرائيلي» للكيان برمّي 1,4 مليون فلسطيني كانوا يعيشون هناك والادعاء بأن الأغلبية اليهودية الشاملة ستعود إلى ما يصل إلى 57%. وفي ظل الاحتلال سيتم تصنيف الفلسطينيين أمّا كمقيمين أو مواطنين في «إسرائيل». واليوم، إذا ما أخصينا الأراضي المحتلة، فإن 50% من سكان «إسرائيل» سيكونون من الفلسطينيين، وهو الأمر المرعب بالنسبة للصهاينة، حيث يتعارض مع الهدف المعلن من «دولة يهودية» ويقوض الأساس لوجود دولة «إسرائيل». لهذا تنفي «إسرائيل» احتلالها للأراضي

إن وسائل الإعلام الرئيسية غارقة في الادعاءات الهيستيرية عن كون هجوم حماس على «إسرائيل» لم يكن مبرراً. لكن أي شخص يتجاهل السياق ويغض الطرف عن اضطهاد الفلسطينيين، فإن أيديهم ملطخة بالدماء بقدر «الإسرائيليين». فيما يلي سياق الصراع الحالي في غزة، ولماذا تستمر «إسرائيل» في إنكار الاحتلال، مع التركيز على الاحتلال «الإسرائيلي» لقطاع غزة منذ 1967 وحتى اليوم، وفقاً للكاتبه والباحثة فيليبيا جين وينكلر التي عانت من محاولات الصهاينة إسكاتها كثيراً.

يحثل المرتبة الثالثة من حيث الكثافة السكانية في العالم. أثر نقص الكهرباء والطاقة على أنظمة الصرف الصحي لتصبح المياه غير صالحة للشرب.

وبسبب عدم القدرة على التطور بسبب القيود التجارية والتعليمية والتوظيفية، يعتمد 80% من السكان على المساعدات الإنسانية. يعاني 50% من انعدام الأمن الغذائي، و80% من الشباب عاطلون عن العمل. ليس أمام الشباب الفلسطيني اليأس حل سوى الانضمام إلى جماعات المقاومة والاحتجاجات. تعرض المدنيون في غزة لعمليات قصف جماعي شرسة بشكل دوري في الأعوام 2006 و2008 و2009 «23 يوماً»، وفي 2012 «8 أيام»، وفي 2014 «50 يوماً»، وفي 2021 «11 يوماً». ووفقاً للأمم المتحدة، قتل ما يقرب من 6400 فلسطيني في الصراع في غزة منذ عام 2008، دون احتساب ضحايا الصراع الحالي. كما تعرضت «إسرائيل» في السنوات الأخيرة إلى تقارير متزايدة تكشف عن الانتهاكات المنهجية التي تمارسها، وتدعو لإعادة الأراضي الفلسطينية إلى حدود ما قبل عام 1967. أصدر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 2023 تقريراً يطالب «إسرائيل»، السلطة القائمة بالاحتلال، بإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ويشدد على أن جميع الجهود الرامية إلى إنهاء الصراع «الإسرائيلي» الفلسطيني ينبغي أن تركز على احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة». ورغم ذلك وحتى التاسع من تشرين الأول، لقي المئات من سكان غزة حتفهم نتيجة القصف العنيف، وقال المتحدث باسم «إسرائيل» بأنهم «يحاربون

■ فيليبيا جين وينكلر  
ترجمة: قاسيون

احتلت «إسرائيل» قطاع غزة ووضعت تحت الإدارة العسكرية «الإسرائيلية» في عام 1967. وفي عام 2005 انسحبت القوات، ولكن احتفظت بالسيطرة على المجال الجوي لغزة وعلى مياهها الإقليمية. وفي عام 2006 فازت حماس «حركة المقاومة الإسلامية» بالانتخابات التشريعية الفلسطينية وتولت السيطرة الإدارية على قطاع غزة وبعض أجزاء الضفة الغربية. شنت حملة سياسية تقوم على مكافحة الفساد ومقاومة العدوان «الإسرائيلي». بعد الانتخابات، كتب خالد مشعل، زعيم حماس آنذاك، في مقال افتتاحي: «لن نعترف أبداً بحق أي قوة في سلبنا أرضنا وحرماننا من حقوقنا الوطنية. لن نعترف أبداً بشرعية الدولة الصهيونية التي تم إنشاؤها على أرضنا للتفكير عن خطايا شخص آخر أو حل مشكلة شخص آخر... لكن إذا كنتم على استعداد لقبول مبدأ هدنة طويلة الأمد، فنحن مستعدون للتفاوض على الشروط». لقد منحت حماس يد السلام لأولئك الذين يرغبون حقاً في السلام المبني على العدالة.

لكن تجاهلاً ليد السلام، تم فرض الاحتلال «الإسرائيلي» لغزة في عام 2007 من خلال حصار بري وبحري وجوي صارم، وتم الحفاظ عليه باستخدام أسوار عالية التقنية والمراقبة الإلكترونية، وقمع المتظاهرين والقصف الدوري. وردت حماس بإطلاق آلاف الصواريخ على الأراضي «الإسرائيلية». يوجد حالياً 2,1 مليون شخص محتجزون في قطاع غزة، منهم 1,5 مليون لاجئ. يبلغ طول القطاع 41 كيلومتراً، وعرضه من 6 إلى 12 كيلومتراً. وتبلغ مساحته الإجمالية 365 كيلومتراً مربعاً.

# عن الذاكرة والمكان.. علينا ألا ننسى كي لا نفقد أرواحنا



وتتخطاه محتفظة فقط بصورة المكان قبل خرابه.

من جهة أخرى، تعاني شريحة واسعة من أبناء الأزمة في سورية ممن ولدوا أثناءها أو كانوا أطفالاً صغاراً عندما بدأت، إضافة إلى ما يعانونه، من موضوع الذاكرة المكانية والتي أصبحت مشكلة بالنسبة لهم، فلا يملك كثير منهم ذاكرة أسرته، وجعلهم التنقل الدائم من مكان إلى آخر، قلقين بشكل دائم تربطهم علاقة سيئة بالمكان، بيوت مستأجرة وظروف سيئة للإيجار، يدعوهم الفقر إلى السكن في أحياء ومناطق «عشوائيات» لم يختاروا أن يعيشوا فيها وفق أرائدهم، تزدهم فيها البيوت وتتكاثر مشكلاتها، يعيشون على الهامش، الهامش المسيس بالعنق، وصولاً إلى الهامش الإنساني، تتشابه الحكايا في بلادنا، كما الأمان التي يعيش فيها ناسها. تكتمل الصورة السريالية، في تجاوز هذه الأمان إلى مناطق أخرى قريبة ولكنها لا تشبه في شيء ما سبق. يعيش فيها أناس أيضاً مختلفون من أرباب الأزمة.

## زمن مفتوح على الكثير

تفترض الحياة دائماً التغيير. وزيادتنا مفتوح على الكثير، سيعيش الناس فيها حكايا أخرى مختلفة. وهو ما يتطلب توسيع وفتح الأفق لفهم الواقع المعاش والبحث عن البدائل. ما زالت ثقافة المكان غامضة وملغومة، ولذلك هناك ضرورة لجعلها مفتوحة على منظور مغاير عن المنظور السياسي والثقافي المهيم. فإعادة الإعمار لا تعني فقط جدراناً وأسفلتاً.. إلخ، بل تتطلب بناء متكامل ومتعمداً للمشهد بحيث تتحقق هوية إنسانية حقيقية للناس والمكان.

في شخصيته وقد تولد في أعماقه عقدة نقص، وحيناً مستمراً إلى المكان الذي تربى وعاش فيه.

## الحلم «أن يكون لك بيت»

في مقدمات الأزمة التي يعتقد البعض أنها بدأت فقط منذ سنوات، كان الحلم عند أغلب السوريين هو امتلاك بيت! ولم يكن الأمر ليعتبر مسألة تعجيزية لو أن خبرات البلاد تعود إلى ناسها، ولكنها كانت تذهب لكفة من الفاسدين، وهذا ما جعل الحلم صعب المنال. وهو ليس سوى غيض من فيض في تداعيات مسألة المكان والذاكرة الجمية للغالبية العظمى من السوريين.

عمل الناس ما بوسعهم حينها لتحقيق الحلم. وصل الأمر في كثير من الأحيان إلى بذل سنوات عمرهم الطويلة من أجله. تزايدت مشكلات السكن قبيل انفجار الأزمة وتضاعفت. وجاءت الحرب لتجهز على ما تبقى. نزح كثيرون من مناطقهم وغادروها إلى أماكن أخرى داخل البلاد وخارجها، وما لحق ذلك من تبعات وضع، في مجمله، بحمل أعبائه المتنوعة وثقله على أكتاف الأسر الفقيرة. وزاد من معاناة شرائح مختلفة في المجتمع.

ليس سهلاً على المرء أن تتجاوز ذاكرته صورة المكان الذي ولد وعاش فيه خاصة عندما يتعرض ذلك المكان للتهديم أو الدمار بسبب الحرب أو بسبب المستفيدين منها. تتحول علاقة الناس بالمكان مع ماضيهم الشخصي الذي عاشوه فيه. وما يتكون من ذكرى بعد ذلك بما يحتويه من مشاهد وتفصيل للمكان المدمر، تأتي الذاكرة أن تحتفظ به في كثير من الأحيان

**تعاني شريحة واسعة من أبناء الأزمة في سورية ممن ولدوا أثناءها أو كانوا أطفالاً صغاراً عندما بدأت من موضوع الذاكرة المكانية والتي أصبحت مشكلة بالنسبة لهم**

الكائن الإنساني لتترك أثارها العميقة في مستويات تشكل الذات، وتصبح جزءاً حميمياً منه، وذلك لأن المكان هو المجال الحي الذي يحتضن كل عمليات التواصل والتفاعل بين الإنسان والعالم الذي يحيط به، ينمو خلالها الإنسان ويتطور في مختلف الجوانب، لأنه يملك خصائص ومميزات مرئية واقعية تدل على الهوية.

تشكل الذاكرة المكانية جزءاً من هوية الفرد والجماعة. حيث يلتقي الوعي الاجتماعي بالممارسة اليومية. وتعتمد الهوية في بنائها الرمزي على الإرث المادي، الفنون الشعبية والموسيقى والغناء والرقص والعادات والتقاليد.. إلخ، وصولاً إلى طراز البناء المعماري الموروث في التجمعات البشرية. يشكل التراث المادي قاعدة يستند إليها تطور الهوية المتغير للفرد والجماعة، وتلعب الأماكن بمحولاتها الجمالية والرمزية والتاريخية دوراً هاماً في بناء الهوية وثوابتها وتحولاتها، فهي تمثل جزءاً من حركة البشر وتفاعلهم معها وحولها، ترتكز هوية المكان على ما يسرده التاريخ المكتوب والشفهي عن الأمكنة والأسواق والشخصيات والمزارات والتماثيل والطرز المعماري، وعن وظائف المكان الاجتماعية والاقتصادية والفنية أياً كانت، وبعض شخصياته ورموزه الفكرية والسياسية والفنية، ومرئياتها على سبيل المثال دور المقابر ومواقعها في الوعي الجمعي، أو المقاهي التاريخية التي تجمع السياسيين، والمتقنين، والشعراء.. إلخ.

إن أي تغييرات قسرية تحدث في المكان، كإبعاده عن أرضه وتهجيرها إلى أماكن بعيدة، من شأنها أن تحدث شرخاً

يرسم غسان كنفاني في أعماله الأدبية ومقالاته صورة واضحة وجلية للمكان، ليصبح أحد أبطال المهمين، «اللا مرئي» ولكن «لا غنى عنه» في النص، منله في ذلك مثل الذاكرة، بطل آخر، يتفنن كنفاني في رسمه وتوظيفه للقضية التي يناضل من أجلها. يفعل ذلك بدكاء سياسي وطني محنك ومهارة أديب وفنان قل نظيره.

## إيمان الخياب

ولعل من أهم أسباب نجاح مسلسل التغييرية الفلسطينية للمخرج الراحل حاتم علي أنه استطاع تصوير وإظهار الحالة العلائقية بين الإنسان والذاكرة والمكان، وتمكن من إبهار المشاهدين وإدخالهم إلى عمق الصورة وجعل المتخيل واقعياً من خلال العمل على تفاصيل المكان العام والخاص منه: «فلسطين، المخيمات، الصحراء، البيوت.. إلخ»، وإظهار البطولة الجماعية للإنسان الفرد حيث لعبت أغلب الشخصيات دور «بطولة» ما في موقعها، وربط ذلك بالذاكرة التي تجمع البشر وتقدم لهم أفقاً وأملاً بالعودة.

تجعل الذاكرة من الزمن سلسلة تمتد بالفرد من الماضي، منذ ولادته، مروراً بحاضره الأنبي المعاش، إلى المستقبل. يحمي الإنسان نفسه من النسيان بالتذكر، بينما يدفع «التذكر المشترك» الآخرين إلى حماية أنفسهم من النسيان، تبدو الذاكرة رابطاً معيشياً وحاضراً على الدوام، لا يمكنك التملص من شراكها الزمنية، تشكل كل لحظة تعيشها فيها خيطاً ينسج الروح ويربط الحياة والوعي بالوجود. يتم استدعاء التفاصيل «أمكنة صوراً وأصواتاً وروائح.. إلخ».

يمنح استدعاء المكان الصور والأحاسيس والمشاعر وجوداً، فالمكان ليس صامتاً أو جامداً بل «فاعلاً» له دلالة خاصة على تبلور كيانات ثقافية واجتماعية، ويتضمن دلالات رمزية ووظائف تؤثر في تشكل التجارب واستمرارية الوجود الإنساني.

تحمل الذكريات القصص ويجري إعادة عيش التجارب الإنسانية، يخرج المكان هنا من الطبيعة إلى الفكر. وبهذا يساهم نوعاً ما في الفاعلية الاجتماعية، من خلال العيش المشترك، تتوطد علاقة الإنسان بالطبيعة «المكان» والمجتمع. وعندما يرتحل الإنسان من مكان إلى آخر، تحمل ذاكرته صوراً من الماضي إلى الحاضر فالببيت الذي نولد فيه ونعيش طفولتنا محفوراً في داخلنا. يصبح رمزاً يساهم في تعميق الهوية والشعور بالانتماء.

## الهوية ليست معطى ثابتاً

يرتبط المكان بفكرة الاحتواء فهو الذي «يحتوينا» كبشر، ولهذا تتسم العلاقة بين الإنسان والمكان بكونها علاقة وجودية عاطفية من ناحية وتطويرية متبادلة من ناحية أخرى، فالمكان يؤمن للإنسان القدرة على تلبية حاجات ضرورية للاستمرار في العيش منها الانتماء والاستقرار والشعور بالأمن والتفاعل مع الآخرين.. إلخ، وهذه تساعد في اكتساب هويته الوجودية، وحتى على صعيد الحس والعاطفة، تتسلل المشاعر بعمق في وجدان

## «حنظلة» والزمن الصعب



أراد ناجي العلي لـ«حنظلة» أن يظل طفلاً وشاهداً، من خلال طفولته بالذات، على عصره، وأبناء جلدته من الفقراء تظهرها بساطة ملايسه، والرقعة الموجودة على كتفه، يدير لنا ظهره لينبهنا ويجعلنا نرى ما يرى وندرك ما يدرك. فهو كغيره من أطفال فلسطين أحد أبناء الزمن الصعب، الذين لا يملكون خياراً سوى مواجهة مشكلات تفوق القدرة على الاحتمال، والأمل في صباح جديد.

### ■ إيمان الأحمد

تنقل الشاشات «المفاجأة» للعالم كله. جاء الحدث سريعاً وصاعقاً. ونقلت الصور ومقاطع الفيديو الذي نشرته المقاومة الفلسطينية اللحظات الأولى من انطلاق عملية «طوفان الأقصى» فجر السبت الماضي، وأصبحت الخبر الإعلامي الأبرز في العالم الذي يراقب مذهولاً. تأتي أهمية الحدث ليس فقط من كونه يخص دولة الاحتلال، بل من تأثيره المباشر على الوضع العالمي ككل، فهو ضربة للذراع الأساسي الأمريكي في المنطقة، من جهة، ولأنها المرة الأولى التي جرى فيها كسر قواعد اللعبة، وأخذت المقاومة الفلسطينية زمام المبادرة والهجوم، من جهة أخرى. إضافة إلى الإبداع في التخطيط والتنفيذ والأدوات المستخدمة وحجم الخسائر الكبير للكيان الصهيوني.

### قوة الحق وصاحب الحق سلطان

راهن الاحتلال الإسرائيلي عبر

مضى، فالعالم شهد حدثاً استثنائياً ومفصلياً هاماً في محيط غزة وعلى أسوارها وبسواعد مقاومتها، والمزاج الشعبي عند غالبية المسحوقين مبتهج بما يحدث في فلسطين، ربما لأن الحروب جميعها واحدة بجبهات متعددة وربما لأن محاولة إيجاد حل لأحد الملفات التي تستوجب الحل من الملفات العالمية، ستسحب معها البقية. أما المهانة المجلجلة التي تلقاها الاحتلال و«جيشه» في الأيام القليلة الماضية، فهي تؤكد حقيقة واحدة ثابتة وحتمية، أن الاحتلال إلى زوال.

يحفظ الشهداء بدمائهم ذاكرة الحق والحقيقة، ولأنهم أبناء الزمن الصعب فهم ملزمون بالتفكير في حلول جذرية، ولا يملكون خياراً سوى إكمال المسير.

### «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة»

لم يكن «حنظلة» يوماً مراقباً ساكناً، فهو يتحرك ويتحرر داخل اللوحة، ويشارك في الأحداث، رغم حجمه الصغير، في مواجهة الضعف والتخاذل ومحاولات التطبيع. يبدو الأفق اليوم أكثر وضوحاً من أي وقت

السنين على القوة العسكرية ونظام عالمي متواطئ، كما راهن على النسيان، فغداً يموت الكبار وينسى الصغار. ولكن يوماً تلو آخر، يتبين أن جيل النسيان لم ولن يولد رغم ظروف القهر والموت، فالذاكرة الفلسطينية الحية لا تموت لأنها مكتوبة بالدم والدموع، ولا يخلو أي منزل فلسطيني من صورة شهيد، وما من أسرة لم تقدم أسيراً أو جريحاً.

## أخبار ثقافية

### كانوا وكنا



مجموعة من عمال نابلس 1942



### صحفيو فلسطين.. الشاهد والشهيد

ارتفع يوم الثلاثاء، عدد الشهداء في صفوف الإعلاميين إلى سبعة، حسب ما أعلنه المكتب الإعلامي للحكومة في قطاع غزة، مؤكداً في الوقت نفسه أن وحدة الرصد والمتابعة التابعة له وثقت عشرات الاعتداءات والجرائم بحق الصحفيين ووسائل الإعلام. مشيراً في بيانه إلى «إصابة أكثر من عشرة صحفيين بجروح وإصابات متفاوتة، وفقدان الاتصال مع آخرين..»، مؤكداً استهداف وتضرر منازل عشرات الصحفيين جزئياً وهدم بعضها. ولفت المكتب إلى أن أضراراً بليغة لحقت بمقرات عشرات المؤسسات الإعلامية، كلياً وجزئياً، جراء قصف مبان وأبراج سكنية، حيث حصر تضرر أكثر من 40 مقراً إعلامياً. وشدد على «مواصلة صحفيي فلسطين لدورهم المهني وواجبهم الوطني بتغطية مجريات العدوان، وبند مزيد من الجهد لفضح جرائم الاحتلال وكشف زيف ادعاءاته»، وفيما أدان «جرائم الاحتلال»، طالب المكتب بتشكيل لجنة تحقيق دولية، داعياً المؤسسات المعنية بحرية العمل الإعلامي إلى شطب عضوية الاحتلال منها كإجراء ضاغط وموقف أولي وسط هذه الجرائم المرتكبة. كما تقدم «الاتحاد العام للصحفيين العرب» و«خالص العزاء والمواساة في شهداء فلسطين». وطالب «المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والحريات الإعلامية كافة بضرورة ملاحقة المرتكبين وتقديمهم للعدالة وإدانة هذه الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني».



### استثمار كبير في شؤون التراث الثقافي في التبت

قامت الصين باستثمار كبير في شؤون التراث الثقافي في منطقة التبت ذاتية الحكم، حيث جرى إنفاق 2,17 مليار يوان (نحو 302 مليون دولار أمريكي) في هذا القطاع في الفترة من 2016 إلى 2020. وعقد مؤخراً مؤتمر عمل التراث الثقافي الإقليمي، حيث وقعت الهيئة الوطنية للتراث الثقافي والحكومة الإقليمية اتفاقية تعاون بشأن تعزيز حماية التراث الثقافي والانتفاع منه في التبت. كما أكدت أن هذه الأموال قدمت لتساعد بشكل أساسي في دعم حماية التراث الثقافي في المنطقة والأبحاث الأثرية والتاريخية والتنمية عالية الجودة للمتاحف، وتعزيز العلوم والتكنولوجيا ومجالات أخرى متعلقة بالقطاع. كما أكدت الأطراف المشاركة أنها ستعزز بشكل مشترك إصلاح حماية التراث الثقافي في التبت والانتفاع منه، وستدعم التنمية عالية الجودة لشؤون التراث الثقافي في مجالات، مثل الإصلاح والابتكار في حماية التراث الثقافي والانتفاع منه، وحماية موارد التراث الثقافي وإدارتها، وحماية التراث الثقافي والمواقع التاريخية بشكل منهجي، بالإضافة إلى الأبحاث الأثرية والابتكار التكنولوجي وتدريب المواهب، وفقاً للاتفاقية. ومنذ أواخر 2012، قامت التبت بمسح وتسجيل 4468 من مواقع التراث الثقافي غير المنقول من مختلف الأنواع و510000 قطعة من التراث الثقافي المنقول.

# تمرين نظري: تطور السردية حول طوفان فلسطين



الكثير من الدم الفلسطيني (واللبناني والسوري) المراق بين الركام والدمار، وعلى النقيض منه، كبيرة هي شحنة القوة التاريخية للمقاومة، وعجز العدو وخسائره الإستراتيجية، وفي طيات الحدث الكثير من المعاني الجديدة. في متابعة لسردية و«لغة» تناول الأحداث التي تلت انطلاق عملية طوفان الأقصى، يمكن تلمس عملية تحول «وإن كانت في ملامحها الأولى» في هذه اللغة وهذه السردية من قبل مختلف القوى الفاعلة نظرياً وعملياً. وفي قلب هذا التحول نجد ملامح المرحلة التاريخية وضرورتها. وهنا إشارة إليه وإلى بعض دلالاته التاريخية.

## د. محمد المعوش

ملاحم السردية واللغة المستخدمة وتطورها نقصد بالتحول في السردية ليس حصراً بأطراف تستند إلى موقع نظري محدد (كالمركسية مثلاً)، الذي عادة ما يكون أكثر موضوعية (وأقل أيديولوجية بمعناها الجامد) بسبب من دوافعه الثورية الأكثر جذرية، بل نجده عاماً، لدى الكثير من القوى الفاعلة عملياً ونظرياً. ومن موقع المادية التاريخية، يمكن النظر في تطور ونضج الرؤية إلى الحدث السياسي كاقْتِصاد-سياسي، وللحرب بالتحديد كتنكثيف للسياسة ولقواعدها الاقتصادية، ضمن شمولية العالم ووحده، وفي حركة لا في ثباته. بينما تنتمي النظرات الأخرى الأقل تاريخية ومادية، والمعزولة عن الاقتصاد، وعن النظرة الشاملة إلى العالم ووحدة حركته، إلى مواقع النظر التي تعتبر أكثر أيديولوجية بمعناها الجامد، أو بشكل عام، تنتمي إلى نظرات ضيقة هوياتية، قومية بمعناها الشوفيني، أو دينية بمعناها التسليمي، أو أي تحليل وحيد الجانب يتمسك بعنصر واحد من الظاهرة ويهمل باقي العناصر. إجمالاً يمكن القول إن مستوى السردية صار أكثر «إستراتيجية».

وفي الحدث الفلسطيني الحالي يمكن أن تلمس تطوراً في السردية واللغة التي تتناولها. لا يمكن استعراض مجمل ملاحم هذا التطور، ولكن سنركز على جوانب رئيسية، تحضر فيها ملاحم المرحلة وضرورتها، والتي تؤكد ليس فقط الطابع العام للحركة في هذه المرحلة، بل تساعد على استنباط أدوات العمل في مجالات أعم وميادين أرحب، على أرض الصراع الواسع والشامل العالمي المادي والروحي مع العالم المحتضر التي ليست الحرب الحالية إلا تعبيراً عن عنه.

وبالمباشر، عن تحول السردية، تغطي التي تربط الحرب بالحدث السياسي العالمي، وأزمة الرأسمالية، ودور القوى المتقدمة وأزمة القوى المتراجعة، ودور صراع الطاقة وتفتيت الدول، والإفلاس التاريخي للكيبان مثلاً ومصيره، وموقعه في التاريخ، وانفتاح الأفق لواقع نوعي جديد، إلخ. ووزن هذا التحليل التاريخي المجرد و«المادي» ارتفع نسبياً على حساب تحليلات أخرى لها طابع أقل علمية، مهما كان طابعها القومي الديني العصبوي بمعناها السلبي والمحدود هنا، لا في الجوانب الإيجابية. والارتفاع في هذا الوزن يحضر لدى أصوات ما يسمى عادة «التيار المحافظ». هذا التيار المرتبط عملياً في الممارسة أكثر من غيره من القوى «المنظرة» من خارج الحركة.

## الاقتراب من الضرورة النظرية

في مناسبات سابقة، أشير إلى أن ملمحاً رئيسياً في المرحلة الحالية هو أن احتدام التناقض، والترابط الشديد ليس الأفقي فقط بل العمودي أيضاً لمستويات البنية الاجتماعية، خلال عقود وعقود من تغول العولمة في نسختها الإمبريالية شديدة التركيز والهيمنة، العمودي من خلال ترابط مستويات البنية الفوقية والتحتية بشكل قصر المسافة التحليلية بين الواقع المادي المعاش، وبين انعكاسه في الوعي ومختلف الميادين السياسية والأخلاقية والقانونية والقيمية والفنية... والأفقي، عبر اشتداد ترابط الاقتصاد والسياسية والواقع الطبيعي على مساحة العالم وبين الدول والمجتمعات. هذا الاحتدام في التناقض والترابط الشديد أبرز مضمون النظام ونمط حياته. فما كان لا يظهر إلا من خلال التحليل النظري لبعض الأشخاص، صار واضحاً أكثر للغالبية. وهذا لا يعني أن الوعي العام تحول إلى وعي نظري يعي ذاته وأدوات تحليله بشكل ميكانيكي، بل إن حركة الواقع تفرض نفسها بوضوح للعين العادية. فمضمون الحركة يقترب أكثر من سطحها، أي يقترب جوهرها من شكلها. هذا يصح على طبيعة النظام الرأسمالي الذي يظهر عارياً اليوم بكل جوهره، اللانساني المعادي للطبيعة والمدمر للقوى المنتجة مادياً وروحياً والمشية للإنسان، فهذا صار حاضراً للوعي العام. ويصح أيضاً على مختلف مستويات البنية الاجتماعية وميادين مظهرها السياسية والاجتماعية وغيرها. وهنا حالة الحرب.

## وزن القضية وترابطها وما تحمله من معان والتكثيف الخاص بها

كون الحدث هو الحرب، والتي هي تكثيف وامتداد للسياسة، وكون القضية الفلسطينية والكيان يعود تاريخها إلى مرحلة صعود الاستعمار في المنطقة وتثبيت أقدامه، وكونه

يحضر فيها دور النخبة الغربية مباشرة، وكونها ترقى إلى قضية إنسانية عابرة ترابطت عبرها المجتمعات، وتحديداً دول الأطراف، وبسبب من وزن المنطقة الجيوسياسي عالمياً، وترابط ملفات الطاقة والتجارة والحدود القارية، وتعدد القوى الفاعلة التي هي أساساً تعبير عن توازنات أخرى معقدة بدورها، إضافة إلى ذلك دور الإعلام والتكنولوجيا ومن يملكها واختلاف المواقع في استخدامها، كل هذا يجعل من حدث طوفان الأقصى نقطة انصهار للواقع العملي في حدته وشموله، ما يجعله منفذاً إلى باطن الحركة التاريخية اليوم وجوهرها نحو سطح الظاهرة. ولكن هذا الظهور يسمح به كعامل مساعد للأفق المتاح لإمكانية حل القضية التي هي أصل الحرب، أي قضية الاحتلال. والأفق هذا، هو التوازن الدولي الجديد للقوى، وتراجع الغرب. فالتناضح الأفقي وطريق الحل يفرض نفسه على الوعي، وبالتالي يفرض سرديته وقاعدته النظرية بالضرورة.

ولأن تشكل القضية بالأساس كان انعكاساً لتوازن قوى دولي تاريخي في مرحلة ما وتعبيراً عن جوهر صراع هيمني على العالم فيه الطاقة وباقي مستويات الاقتصاد والتجارة، فإن حلها بالضرورة يحضر في أسباب تشكلها. وما إن أطل النقيض العالمي «قوى العالم الجديد» حتى كشف النقيض «قوى العالم القديم» عن نفسه. وانكشفت سرديته الضمنية إلى العلن. وما إن انكشفت سرديته قوى العالم القديم، ستصير هي معيار النظر والحكم المهيمن بالضرورة. من جديد، ظهر جوهر الصراع الاقتصادي السياسي على مصير البشرية، وليس قضية دينية عنصرية الطبيعية، ولو أن لها هذه الجوانب أو الأشكال.

## بعض الخلاصات العامة

إن هذا التمرين النظري يسمح باستنتاجات يمكن تعميمها على ممارسة التغيير انطلاقاً

من ملاحم وديناميات هذه المرحلة. فهذا التحول في السردية يسمح بسهولة الانتقال في عمليات الوعي لدى الغالبية، وانتقال قوى يكاملها إلى مواقع جديدة ولو بشكل تجريبي، دون أن يكون لها من الخلفيات النظرية التي يعتبرها مثلاً الماركسيون حكرًا عليهم. وإذا كان ذلك كذلك، يمكن أن يحصل هذا الانتقال في قضايا أكثر حماوة وأكثر ارتباطاً بكامل البشرية وبطبيعة الرأسمالية ككل ومعنى التاريخ وقيمة الإنسان ومعنى وجوده، إلخ، ومنها قضية الانهيار الحضاري وطرح المشروع الحضاري الجديد. وهذا له مقدماته كما قلنا في مواد سابقة، حيث انكشف المضمون إلى الظاهر بسبب أزمة المشروع الحضاري، ولكن الذي لم يتبلور اليوم بعد، هو احتمال الحل. وماذا لدينا اليوم، لدينا فعلاً سرديات لها علاقة بأزمة المشروع الحضاري، والتي يتكلم بها الغالبية، الفاعلة والمأزومة في ذات الوقت، ولكن ما يهيمن على السرديات هو مقولات لا تاريخية «ثقافية» غيبية فردية تأملية، والأخطر عدمية في نتيجتها الممارسية وكذلك تطرفية وانغلاقية، ولا مادية، بمعنى أنها منفصلة في معناها عن الواقع العملي ولا تعبر عن نمط حياة ممارسي معاش. والانتقال من سردية لا تاريخية في ميدان المشروع الحضاري النقيض، الذي هو نمط حياة نقيض، يحتاج إلى ظهور احتمال مسار الحل. وهذا يسمح بانتقال قوى ضخمة إلى مستوى السردية الجديدة المتلائمة مع طبيعة المرحلة ومع ضرورتها. هذا التمرين النظري كما غيره من تمارين ونقاشات يصب في صالح تطوير الهجوم على الجبهة الشاملة للإنسانية الأكثر تعقيداً وغير مباشر في حلها، والتي لا تنفصل عن الجبهات الفرعية دموية الطابع المباشر كالجبهة الفلسطينية في حالتنا اليوم، كما غيرها من الجبهات الدموية، وإلا فإن العالم القديم سيظل يحضر وتمسكاً بتلابيب الحي، ويجرّه معه نحو قبره.

هذا التحول في السردية يسمح بسهولة الانتقال في عمليات الوعي لدى الغالبية وانتقال قوى يكاملها إلى مواقع جديدة ولو بشكل تجريبي